دكتور
عبد الرحمن محمد إسماعيل
الأستاذ بجامعة أم القرى
مكة المكرمة

التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية

الطبعة الأولى

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

دكتور
عبد الرحمن محمد إسماعيل
الأستاذ بجامعة أم القرى
مكة المكرمة

التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية

الطبعة الأولى

١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م

الناشر
المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر (سيدنا الحسين)
أولاد سليمان نصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

ينكر بعض العلماء علينا نسبة هذه الدراسة إلى النحو العربي ، بحجة أن أقوال النحاة فيها لا تعدو أن تكون مجرد تعليلات أو تخريجات ، وعليه فلا تسمى نحواً عندهم ، ولا تمثل قاعدة لديهم ، وردنا على ذلك ربما كان معلوماً محسوساً لطلبة العلم والمعرفة بله المتخصصين من بينهم ، وهو أنه إذا كان الكلام في مسائل التعويض منسوباً إلى النحاة ، أفلا يكون من جملة ماينحون ؟ . وإذا كانت تلك تعليلاتهم ، أفلا تكون العلة من وادى المعلول وجوداً وعدماً ؟ . وإذا كان التعويض إحدى وسائل إصلاح اللغة في مفرداتها وتراكيبها كما يتضح بعد ، أفلا يكون هذا - هو هو - هدف النحو العربي ؟ . زيادة على ذلك أن ابن جني في خصائصه . وجلال الدين السيوطي في نظائره النحوية ، قد أفرد كل منهما له باباً جمع فيه كثيراً من المسائل والقواعد ، فهل يخفى على مثليهما أن يضعاه في غير موضعه ؟ . وهل لنا أن ننكر هذا الذي أخذ صبغة التواتر بعد ذلك ، إلا أن تكون هممنا قد قصرت بنا ، ونامت عنه ألبابنا وعزائمنا .

إن المطلع على هذه الدراسة ليجدن كل كلمة فيها من زرع النحو العربي وحصاده ، ولا يشذ منها حرف عنه . وإذا لم تكن منه ، فماذا الذي يكون منه بعدئذ ؟ .

هذا وقد حببت إلى هذه الدراسة - منذ سنوات - ورغبت فيها رغباً ، حيث استبان لي أنها ظاهرة كونية تتمثل في عطاء الله وفضله بعد أخذه ماشاء

من خلقه . وما ثوابه وجناته إلا عوض للعبدة والمخبتين من عباده ، ففي الحديث القدسي يقول الله عز وجل : « إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة » رواه البخاري . وظاهرة إنسانية تفسرها لنا التعاملات والتبادلات التجارية التي لا يكاد يطيق إنكارها بصير أو ضرير ، وظاهرة إسلامية ، لا يجهلها مؤمن ، ولا يجحدها مسلم ، فالمهر الذي أحله الله للزوج (الزوجة) إن هو إلا عوض عن البضع ، والدية التي تدفع لأهل القتيل ماهي إلا عوض عن الذاهب منهم . . . الخ كما أنها ظاهرة لغوية ، حيث التعويض نوع من الابدال عند فريق وهو نفسه عند فريق آخر ، والتبدلات الصوتية ظاهرة شائعة ليست في العربية بل في جميع اللغات ، يدرك ذلك من له إلمامة بها ، ويعيه من له اطلاعة عليها .

ولما كانت هذه الظاهرة من الأهمية بمكان حيث تفيدنا في كشف أسرار العربية وتعيننا على تيسير ما استعجم علينا من مشكلاتها ـ عقدت النية ـ منذ زمن بعيد ـ على جمع شتاتها ، والمؤاخاة بين مسائلها ، مقرباً بين ماتباعد منها ، ومناقشاً ما كانت المناقشة فيه لازمة مفروضة ، وقد اعتمدت في ذلك على أساس من العقل والمنطق ، واسترشدت بالمسموع من العرب والمقيس عليه ، آخذاً بلبات الصواب الذي يستسيغه الفكر المعاصر ، ويعيه الدارس والباحث . ثم تراني قد اهتديت إلى مسائل قد خالجت الباحثين ، وساورت الدارسين ، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي :

(أ) بيان منهج العرب في التعويض لزوماً واختياراً .

(ب) حل مشكلة الجمع بين العوض والمعوض منه في قول الفرزدق .

هما نفثا في في من فمويهما ... على النابح العاوي أشد رجام

وقول الراجز :

إني إذا ما حدث ألما ... أقول يا اللهم يا اللهما

(ج) صحة نسبة الاعراب إلى العوض حيث حل محل المعوض عنه أو ناب عنه كما فى قولهم : اما أنت منطلقاً انطلقت ، فأنت اسم (ما) التى عوض بها عن كان المحذوفة ، ومنطلقاً خبرها ، وهذا مذهب كبار البصريين ، وهو تربوى أو تعليمى يوفر على الدارسين كثيراً من عناء درس النحو الذى أصبح عجوجاً ميئوساً منه .

(د) استظهار استعمال ثالث لبعض وكل فى الأساليب العربية ، وهو صحة دخول (ال) عليهما فيقال : البعض والكل ، وليست (ال) هنا للتعريف بل للتعويض عن المضاف إليه المحذوف .

(هـ) بيان سر نداء لفظ الجلالة (الله) فيقال : يا ألله أو يا الله ، بقطع الهمزة ووصلها ، وهذا من الممنوعات فى القياس ؛ إذ حرف النداء يعاقب (ال) كما تعاقبها الاضافة المعنوية ، لكن لما كانت (ال) فى لفظ الجلالة عوض من الفاء المحذوفة من (إله) وهى الهمزة جاز دخول حرف النداء عليها ، لأن (ال) العوضية تجامع حرف النداء بخلاف (ال) المعرفة) .

إلى غير ذلك من المسائل اللطيفة الدقيقة التى طالما استعصت على الأفهام وحارت فى دركها الألباب ، وماتوفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

١٢ من رمضان سنة ١٤٠٢ هـ

المؤلف
د . عبد الرحمن محمد اسماعيل
الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم :

ربما يتفق معى كثير من الباحثين على أنه لم تحفل لغة من لغات العالم بمثل ماحفلت به لغة التنزيل من الظواهر والمقاييس والصيغ ، وهذه الدراسة تدور حول إحدى هذه الظواهر تلك هى ظاهرة التعويض فى اللغة العربية والتعويض نوع من التعاقب ، ووسيلة من وسائل إصلاح المنطق العربى كالإعراب والادغام والاقلاب والاعلال والابدال . . . الخ ، وأنه نوع من التعادل ، وسنة من سنن العربية قال السيوطى : ومن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة المصدر مقام الأمر نحو : «فضرب الرقاب » والفاعل مقام المصـــدر كقوله تعالى « ليس لوقعتها كاذبة » أى تكذيب ، والمفعول مقام المصدر نحو : « بأيكم المفتون » : أى الفتنة ، والمفعول مقام الفاعل نحو « حجاباً مستوراً » : أى ساتراً[1] .

ولايكون التعويض إلا جبراً لما أسقط من اللفظ أو الكلام بمعنى أنه لايجوز التعويض عن موجود . . .[2] أما ماورد فيه التعويض عن مذكور فى الظاهر نحو قول الراجز :

إنى إذا ما حدث ألما أقول يا للهم يا للهما

فقيل إنه نادر ، أو ضرورة ، وسيكون لنا موقف من ذلك يصحح قولهم : (العوض والمعوض منه لايجتمعان) كما لايخفى على أحد أن التعويض

---

(١) انظر المزهر فى علوم العربية للسيوطى ١/١٩٥

(٢) الخصائص لابن جنى ١/١٧٢

خلاف الأصل ، إذ الأصل أن تعرض الكلمات العربية بحروفها الأصلية لكن قد يعدل عن الأصل إلى التعويض طلباً للخفة فسنة أخف من سنو أو سنه ، ونحو كل قائم أو قائمون أخف من كل إنســـان قائم ، ويمان وشآم أخف من يمني وشامي . . . وهكذا دواليك .

وقد تبين لى فى هذه الدراسة أن العرب تحذف وتستغنى ، وتحذف وتفسر ، وتحذف وتنيب وتحـــذف وتكتفى أو تجتزىء ، وتحذف وتعوض ، ولكل قضاياه ومسائله . كما أنه لم يبوب لهذه الظاهـرة فيما أعلم من النحاة أو يخصها بدرس محدد غير ابن جنى فى كتابيه التعاقب والخصائص ، وجلال الدين السيوطى فى الأشباه والنظائر فى النحو ناقلا عن ابن جنى وزائداً عليه فى أمور ، أما كتب النحو فلم تمس هـذه الظاهرة إلا شذر مذر ، ولما لم أجد أحداً من المهتمين بالدراسات النحوية يشير من طرف خفى إليها من بعيد أو قريب أو على الأقل يوجه نظر الجيل المعاصر إلى هذا الموضوع ، عقدت العزم على أن أكتب فيه مؤلفاً يجلى غواشيه ويصفيه من شوائبه ، ويبرز خصائصه ، ويحيط بأبعاده كيما تتضح لدى الباحثين صورته ، وتظهر للدارسين ثمرته ، وإنى فى هذه الدراسة سأعرض لجوانب مما اشتملت عليه هذه الظاهرة سالكا فيها منهج النحاة فى البداءة بتعريفها ، ثم تفصيل مسائلها . ومناقشة ما احتجبت أسراره ، ودارت فيه رحا الخلاف بين النحويين واللغويين ، ولكل وجهة هو موليها ، حيث لغة العرب أكبر من أن يحاط بها إعراباً وفصاحة ، وفيها من الإعجاز ما يتسع لفكر البشر حتى تقوم الساعة تصداق ذلك ما نقل عن أبى الخطاب بن دحية قال : اعلم أن الله تعالى لما وضع رسوله - ﷺ - موضع البلاغ من وحيه ، ونصبه منصب البيان لدينه اختار له من اللغات أعربها ، ومن الألسن أفصحها وأبينها ، ثم أمده بجوامع الكلم . (مقدمة تاج العروس ١/٨) .

فهذه اللغة اللطيفة فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة مايملك علينا جانب الفكر حتى يطفح بنا نحو غلوة السحر من الألفاظ الجميلة ، والمعانى البديعة ، والظواهر المحكمة الدقيقة مايجعلنا نتطامن أمام أسرارها، ونتواضع تلقاء سمتها وكبريائها حيث كانت ـ ولاتزال ـ تحمل مادة كتاب ربنا الذى هو سيد الكلام ، لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

البــاب الأول

المدخل

الى التعويض وأسراره فى العربية

تعريف التعويض والفرق بينه وبين البدل

مما لاشك فيه أن التعويض لايكون إلا مما أسقط من الكلام فيؤتى به جبراً له وإتماماً ، وكلمة عوض فى اللسان العربى إنما يقصد بها أن يأتى مستقبل هو خلف لمنقض ، ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضاً : لأنه موضوع على أن ينقضى الجزء منه ، ويخلفه جزء آخر من بعده ، ومعلوم أن مايمضى من الدهر فان لايعاد[1] ... ومما ورد فى فوت المعوض منه قول الشاعر :

عاضها الله غلاماً بعـــدما شابت الأصداغ والضرس نقد[2]

أى عوضها الله الولد بما أخذه منها من سواد الشعر ، وصحة الفم[3] .

ومن هنا نجد اللغويين يعرفون التعويض بأنه جعل شىء خلفاً عن غيره ، وأما أهل الاصطلاح فقد عرفوه بأنه : جعل الحرف خلفاً عن الحرف والعلماء فيه مذهبان أحدهما : أنه يشترط كون الحرف المعوض فى غير مكان

---

(١) انظر شرح موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب الشيخ خالد الأزهرى ٦٣ والخصائص ٣/٢٢٥

(٢) تاج العروس للزبيدى مادة (نقد) ، والخصائص لابن جنى ٢/٧١ ، ومثل البيت قول الشاعر :

ه أثار رجالك قتل امرىء من العز فى حبك أعتاض ذلا

ه شذور الذهب /٣٨٩

وفى الحديث (إن الله عز وجل قال: إذا ابتليت عبدى بحبيبتيه فصبر عوضته عنهما الجنة) رواه البخارى .

(٣) الاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١/١٢٢

المعوض منه ، وهذا ضعيف ، وإن اشتهر عند الكثيرين ، وقد ذهب هذا المذهب أبو البقاء العكبرى فى التبين فقال : عرفنا من طريقه العرب ، أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً . . . وإذا حذفوا من الآخر عوضوا من الأول مثل : (ابن) وقد عوضوا فى الاسم همزة الوصل فى أوله مكان المحذوف من آخره ، قال : والعوض مخالف للبدل ، فبدل الشيء يكون فى موضعه ، والعوض يكون فى غير المعوض عنه . . . الخ[١] وأيد هذا المذهب جار الله الزمخشرى فى الأحاجى فقال : معنى العوض أن يقع فى الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس فى أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة النون ، والفرق بين العوض والبدل ، أن البدل يقع موقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك : ألا ترى أن العوض فى (اللهم) فى آخر الاسم والمعوض منه فى أوله[٢] الثانى : أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض فى غير مكان المعوض منه ، وهو الغالب الكثير نحو (صفه وعدة) فالتاء فيهما وقعت آخراً عوضاً من الواو فى أولها ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، فالهمزة فى أولها عوض من الواو فى آخرها . ويجوز أن يكون العوض فى مكان المعوض منه كالتاء فى سنة وكرة . فهى فيهما عوض من لامها الهاء فى سنه فقط) والواو فيهما معاً[٣] .

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٦٩/٣ : ٧٠ والاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١٢١/١

(٢) الاشباه والنظائر ١ / ١٢٢ ، والاحاجى للزمخشرى / ٤٦ تحقيق مصطفى الحدرى .

(٣) انظر شرح الشافية للرضى ٦٨/٢ : ٦٩

وأما الإبدال: فهو فى اللغة مصدر أبدلت الشىء من الشىء، إذا أقمته مقامه، قال سيبويه: ويقول الرجل للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معى رجل بدله: أى يغنى غناءه، ويكون فى مكانه، وفى الاصطلاح: جعل حرف مكان حرف آخر . . . ومن هنا يبدو أنه لابد أن يكون الحرف البدل فى مكان الحرف المبدل منه[1] .

وماتقدم يفهم منه أن بين الإبدال والتعويض تبايناً، وذلك على المشهور فى تعريف التعويض: إذ يشترط فى الإبدال كون البدل فى مكان المبدل منه مثل: هيا وأيا، والبنام فى البنان، ويشترط فى التعويض على المشهور أن يكون العوض فى غير مكان المعوض منه، وعلى هذا فقد ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر: لأن كل واحد منها يقع موقع المبدل منه لامتقدماً عليه ولامتراخياً عنه، ولم يسم شيئاً من ذلك عوضاً، وليس كذلك هاء زنادقة، لأنها عوض من ياء زناديق قيل لها عوض، لأنها لم تقع موقع ماهى عوض منه، وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة، وكاللام فى ذلك وتلك فإنها عوض عن (ها) التنبيه فيهما وفى غير مكانها، وكالألف فى نحو يمان وشآم فإنها عوض عن إحدى ياء النسب إذ الأصل فيهما يمنى وشامى لحذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها الألف[2] وأما على غير المشهور فبين الإبدال والتعويض العموم والخصوص المطلق؛ وكل عوض بدل، ولاعكس وقد نزع إلى ذلك ابن جنى فى الخصائص فقال: جماع مافى هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٣/٧٠، ٧١

(٢) انظر شرح الشافية للرضى ٣/٧٠، ٧١ بتصرف والاشباه والنظائر فى النحو ١/١٢٣، والخصائص ٢/١١٠

فى موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول فى الألف من قام : إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها . . . وكذلك تقول فى لام غاز وداع : إنها بدل من الواو ، ولا تقول إنها عوض منها . وتقول فى العوض إن التاء فى عدة وزنة عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . . . وتقول فى ميم (اللهم) : إنها عوض من (يا) فى أوله ، ولا تقول : بدل . . . وتقول فى ياء (أينق) : إنها عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها أيفل ، ومن جعلها عيناً مقدمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلا من الواو : فالبدل أعم تصرفاً من العوض ، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً[1] .

فابن جنى فيما سبق يبدو أنه من أصحاب المذهب الثانى فى تعريف التعويض .

وقد مال إلى هذا الرأى أبو حيان فقال : قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا : يا أبت ، فالتاء عوض من ياء المتكلم ، وقد يكون العوض فى الآخر من محذوف فى الأول كعدة وزنة . وعكسه كاسم واست ، وقد يكون التعويض من حرف ليس أولا ولا آخراً فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة[2] .

الغرض من التعويض :

ترتكب العرب التعويض فى كلامها لأغراض متعددة ، ومقاصد متنوعة نذكر منها الآتى :

---

(١) الخصائص ١/٢٦٥ ، ٢/٧٥ ، ٧٦ ، والاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١/٩١ ، ٩٢ ، ١٢٢ والاقتراح للسيوطى /٤٤ تحقيق الدكتور/أحمد قاسم

(٢) الاشباه والنظائر ١/١٢٠

(أ) إكمال ماانقص من كلماتها بذكر العوض سداً لما حذف منها وتكثيرا لحروفها كما فى إقامة وعدة ، فالتاء فى الأولى عوض عن المحذوف من (إقوام) وهو إما العين وإما ألف المصدر ، وفى الثانية عوض من الفاء المحذوفة من (وعد) وهى الواو .

قال الفراء : وأما قوله : وإقام الصلاة ، فإن المصدر من ذوات الثلاثة ؛ إذا قلت : أفعلت كقولك : أقمت وأجبت ، يقال فيه : إقامة وإجابة ولاتسقط منه الهاء . وإنما أدخلت ، لأن الحرف قد سقط منه العين ، وكان ينبغى أن يقال : إقواماً ، فلما سكنت الواو بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وبعدها ألف الإفعال ، فسكنتا فسقطت الأولى منهما ، فجعلوا الهاء كأنها تكثير للحرف ، ومثله مما أسقط منه بعضه ، فجعلت فيه الهاء قوله : وعدته عدة ، ووجدت المال جدة ، فلما أسقطت الواو من أوله كثر من آخره بالهاء ، وإنما استجيز سقوط الهاء من (وإقام الصلاة) لإضافتهم إياه وقالوا : الخافض وماخفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها فى فى الإضافة ، وقول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب :

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عدا لأمر الذى وعدوا

يريد عدة الأمر ، فاستجازوا إسقاط الهاء حين إضافتها(١) .

(ب) التخفيف فى كلماتهم بحذف حرف ثقيل فى ذاته أو موقعه ، والتعويض عنه بحرف خفيف فى ذاته أو موضعه ، ومن هنا كانت سنة أخف من سنو أو سنه ، وعدة وزنة أخف من وعد ووزن . . . الخ . لذا تراهم لم يعوضوا عن المحذوف لأجل الترخيم ، لأن التمام منوى فيه ؛ ولأن

---

(١) انظر معانى القرآن للفراء ٢/٢٢٤ ، ٩ ٣ تحقيق محمد على النجار ، وشواهد الشافية للبغدادى /٤٤ والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١/١٢٠ ، ١٢١

الترخيم تخفيف ، فلو عوض منه لرجع فيه التثقيل ، ومن هنا لايصح القول بعوضية الياء عن الباء فى الثعالى والأرانى ، من الثعالب والأرانب فى قول رجل من بنى يشكر :

لهـــا أشارير من لحم تتمره   من الثعالى ووخز من أرانيها

أو عن العين فى (الضفادى ، من الضفادع فى قول الشاعر :

ومنهل ليس له حوازق   ولضفادى جمه نقانق

أراد : الضفادع ، وإنما يتمين الحكم بإبدال الباء فى الثعالب والأرانب ، والعين فى (الضفادع) ياء . قال الأعلم الشنتمرى : ووجه الإبدال أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن ، وهما مما لايسكن فى الوصل ، أبدل مكان الباء والعين الياء ، لأنها تسكن فى حالة الرفع والخفض[1] .

هذا — ويتبع التخفيف تحسين الكلمات ، فالكلمات الثلاثية أحب إلى الفطرة العربية من الثنائية والرباعية والخماسية . . . الخ فإذا حذف من الثلاثية حرف اقتضت فطرة العرب إتمامها بثالث عوضاً عن المحذوف ، إذ الكلمات ذات المقطعين أيسر على ألسنتهم من ذوات المقطع الواحد ، وذوات الثلاثة . . . الخ ، بل هى أعدل من هذه وتلك ، يفسر لنا ذلك كثرة الكلمات الثلاثية وشيوعها ، وهذه ظاهرة فى جميع اللغات .

منهج العرب فى التعويض لزوماً واختياراً :

إن التعويض فى سنن العربية لايؤتى به إلاجبراً لما أسقط من الكلام وأنه لو لم يعوض عن ذلك المحذوف فى بعض الألفاظ أو التراكيب

---

(١) انظر شواهد الشافية للبغدادى /٤٤١ : ٤٤٢

لأضحت تلك الألفاظ أو التراكيب سمجة أو ملبسة ، كما يعد ذلك إجحافاً ينفر منه الذوق العربي السليم ، ألا ترون إلى نحو : يا أى الرجل المعلم ، بخلاف نحو : (يأيها الرجل . . . الخ) وأن (ذاك) فيه إلباس بين درجتى الإشارة : التوسط والبعد لو لم يعوض باللام عن (ها) التنبيه فى ذلك وأن نحو زيد فمنطلق تركيب ينفر منه الذوق العربى حيث حذف العوض ، وهو (أما) والمعوض منه وهو مهما يكن ، لذلك يمتنع حذف العوض والمعوض منه فى التراكيب كما يمتنع الجمع بينهما فيما يؤدى إلى ثقل الأسلوب .

وبتتبع الكلم والتراكيب العربية استبان للبحث أن العرب لم تك معوضة فى كل مواطن الكلام عما تسقطه منها ، بل تراها مختارة فى بعض المواطن وملتزمة فى بعض ، وغير معوضة فى مواطن أخرى . (انظر ضرائر الشعر للقيروانى /٢١) .

فى النوع الأول حذف التاء من إقامة حال الاضافة فقد أجاز حذفها إمام النحاة مطلقاً أضيفت أم لم تضف حيث قال : وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحروف على الأصل ، قال تعالى : رجال لاتلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . . . ، النور /٣٧ ، وقالوا أريته إراء مثل : أقته إقاما ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا »[1] .

---

(١) «كتاب سيبويه ٢/٢٤٤ وفى الأمير على المغنى (١/٨٣) والتاء تأتى عوضاً عن ألف المصدر نحو إقامة . فاذا أضيف حذفت نحو : وإقام الصلاة ويجوز إبقاؤها مع الاضافة نحو قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذى صباح ... لامر ما يسود من يسود

وهذا يعتبر رأياً ثالثاً فى المسألة وهو جواز التعويض مطلقاً أضيف المصدر أم لم يضف .

وأما أبو زكريا الفراء : فقد أوجب التعويض فى غير الاضافة ، وخص حذف التاء بالاضافة للإقامة المضاف إليه مقام الهاء ، ومن هنا نجد الفراء جعل التاء فى إقامة والمضاف إليه يتعاقبان كالتنوين حال الإضافة (انظر الرضى ١/١٦٥ ، والأشباه والنظائر ١/١٢٢

وسر الخلاف بين سيبويه والفراء مبنى على اختلافهما فى المحذوف من نحو إقامة فسيبويه والخليل يريان أن المحذوف ألف المصدر ، وهى زائدة والزائد لايعوض عنه ، لهذا جاز الحذف مطلقاً عندهما ، وأما الفراء والأخفش فيريان أن المحذوف هى الألف الأولى المنقلبة عن عين الفعل (قام) وهذه أصلية ، والاصلى يجب التعويض عنه(١) .

ويقول ابن خالويه : العرب قد تحذف طلباً للتخفيف وتعوض طلباً للتمام ، وكل من ألفاظها مستعمل فى كلامها ، لهذا ترى قوله تعالى : « واللذان يأتيها منكم ... » النساء /١٦ ، يقرأ بتشديد النون عوضاً عن الياء المحذوفة من (الذى) عند إرادة التثنية ، كما جعل التشديد عوضاً من الألف فى (هذان) من قوله تعالى : « إن هذان لساحران ... » طه /٦١ ، ويقرأ بتخفيف النون كذلك(٢) .

ومما حذف ولم يعوض عنه اختياراً تخفيف أن وإيلاؤها الفعل دون تعويض بالسين أو قد ... الخ كما فى قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ـ ويحكما   منى السلام وألا تعلما أحداً

قال ابن جنى : سألت عنه أبا على رحمه الله فقال : هى مخففة من الثقيلة :

---

(١) تصريف الاسماء للشيخ محمد الطنطاوى / ٦٠ ، ٦١ بتصرف . والاشباه والنظائر ١/١١٨ وحاشية الخضرى ٢/٢٠٥ والخصائص ٢/٣٠٥

(٢) حجة القراءات لابن خالويه /١٢١

كأنه قال : إنكما تقرآن ، إلا أنه خفف من غير تعويض[١] وللنحاة فى هذا البيت تخريج آخر هو أن (أن) هى المصدرية الناصبة للفعل المضارع إلا أنها أهملت حملا على ما المصدرية قال ابن مالك :

وبعضهم أهمل أن حملا على ... ما أختها حيث استحقت عملا

كما ورد النصب بما المصدرية حملا لها على (أن) من باب التقارض فى قوله ﷺ « كما تكونوا يولى عليكم » وقول الشاعر :

وطرفك إما جئتنـــا فاحبسنه ... كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وقيل النون حذفت تخفيفاً لثبوت ذلك نظما ونثراً وقيل غير ذلك[٢] .

وقد استبان لى أن العرب قد حذفت فى مواطن فألزمت نفسها التعويض وحذفت فى مواطن أخرى ولم تعوض شيئا ، من النوع الأول لزوم (ها) التنبيه (أى) فى النداء عوضاً عما فاتها من الإضافة ، كما عوضوا (ما) الزائدة فى باب الشرط فى قوله تعالى « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » الإسراء / ١١٠ : وخصت (ها) بالنداء ، لأنه محل تنبيه ، و (ما) بالشرط ، لأنه يناسبه الإبهام ، والأغلب فى (ها) التنبيه فتحها ، وقد تضم إذا كان بعدها اسم إشارة[٣] .

ومنه تاء عدة مصدراً ، وتاء زنادقة جمعاً ، قال أبو عثمان المازنى : واعلم أن المصدر إذا كان (فعلة) بكسر الفاء فالهاء لازمة له ، لأنهم جعلوها عوضاً

---

(١) الخصائص ١ / ٣٩٠ .

(٢) ابن عقيل وحاشية الخضرى ٢ / ١١١ ، ١٠٢ .

(٣) انظر الخضرى على ابن عقيل ٢ / ٧٧ والبرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢ / ٤١٥ .

من حذفهم الفاء ، فصارت لازمة ، كما لزمت فى زنادقة الهاء ، لأنها صارت عوضاً من ياء زناديق[1] . فإذا فتحت فاء (فعلة) المصدر بسبب حرف الحلق بقيت التاء لازمة كذلك نحو : الضعة والقحة . قال ابن جنى فى باب تدريج اللغة : ومن ذلك حذفهم الفاء على القياس من ضعة وقحة ، كما حذفت من عدة وزنة ، ثم أنهم عدلوا بها عن (فعلة) إلى (فعلة) فأقروا الحذف بحاله وإن زالت الكسرة التى كانت موجبـــة له ، فقالوا : الضعة والقحة ، فتدرجوا بالضعة والقحة إلى الضعة والقحة ، وهى عندنا (فعلة) كقصعة وجفنة ... [2]

ومن الثانى أعنى المحذوف الذى لم يعوض عنه فى الكلام حذف النون من (اللذين) مثنى الذى فى قول الأخطل :

أبنى كليب إن عمى اللـــذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وهنا نجد الأخطل قد حذف النون من (اللذان) وعليه يكون المحذوف شيئين هما الياء من الذى لأجل التثنية والنون من مثنى غير المتمكن ، وقد سبق أن ابن خالويه قال : إن العرب تعوض عن ياء المفرد : أعنى الذى وهذا عند تثنيتهما بتشديد النون فيصير (اللذان ـ وذان) ، وفى البيت شاهد آخر وهو إلزام المثنى الألف وهى لغة كنانة وخثعم وزبيد ، وحذف نون (اللذان واللتان) رفعا ، لغة بلحرث بن كعب ، وبعض ربيعة ومنه حذف النون من الذين فى قوله تعالى (وخضتم كالذى خاضوا) التوبة /٦٩ وقول الأشهب ابن رميلة .

فإن الذى حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد

( ) المنصف لابن جنى ١٩٨/١ ، وانظر شرح الشافية للرضى ١٦٣/١

(٢) الخصائص ٣٥١/١ ، وانظر الكامل شرح المرصفى ١٨٩/٥

هو ساعد الدهر الذى يتقى به | وما خير كف لاتنوء بساعد
أسود شرى لاقت أسود خفية | تساقوا على حرد دماء الأساود

فالمراد بالذى فى الآية وفى البيت الأول (الذين) وقد حذفت النون دون تعويض[1] وقيل الذى مفرد أريد به جمع ولذلك شواهد كثيرة فى اللغة منها قول علقمة :

بها جيف الحسرى فأما عظامها | فبيض وأما جلدها فصليب

إنما يريد جلودها فوحد ، لأنه قد علم أنه لا يكون للجماعة جلد واحد وقال المسيب بن زيد مناة الغنوى .

لاتنكر القتـــل وقد سبينا | فى حلقكم عظم وقد شجينا[2]

ومما حذف منه دون تعويض (يد ودم وغد وأب وأخ وحر ... الخ) إذ أصلها يدى ودمو وغدو وأبو وأخو وحرح بكسر الحاء وسكون الراء حيث لم يوجد اسم فى العربية قد وضع على حرفين أصلا بل لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وثالث واسطة بينهما . وهذه الحروف المحذوفة ترد إلى كلماتها عند الإضافة غالباً وفى التصغير والجمع من ذلك كلمة (أحراح) جمع حر فى قول الشاعر :

---

(١) المنصف لابن جنى ١/٦٧ وتفسير القرطبى ١/٢١٢ وضرائر الشعر للقزاز القيروانى ١٥٨ ، وتاج العروس للزبيدى ١٠/٣٢٥ : ٣٢٦ ، وخزانة الأدب للبغدادى ٢/٥٠٧ ، والكتاب لسيبويه ١-١٨٧ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١-٢٣ .

(٢) تفسير القرطبى ١ / ١٩٠

إنى أقود جملا ممراحا ذا قبة مملوءة أحراحا[1]

كما يجوز للشاعر ذكر المحذوف لإقامة الوزن كما فى قول الراجز :

لاتقلواها وادلوها دلوا إن مع اليوم أخاه غدوا

والقياس غداً ، إلاأنه ذكر الواو استصحاباً للأصل حيث دعت إليه إقامة الوزن وهذا ما استباحته العرب شعراً ، وتوسعت فيه نظما ، حيث يستباح فيه مالايستباح فى الكلام المنثور . (انظر ضرائر الشعر للقزاز القيروانى / ١٦٩) .

فهذه الكلمات السابقة كثر عن العرب حذف لاماتها نثراً ولم تعوض عنها ، وقيل : إن حركة العين منها عوض عن اللام المحذوفة تكثيراً للفظ إذ لاتكون إلا ساكنة مع اللام إن وجدت ، وبعض العرب يعوض عن المحذوف بتشديد العين منها فيقول : أبّ ، وأخّ ، ويدّ . . . الخ وسنعرض لبيان ذلك بعد إن شاء الله تعالى .

وبعد : فهل كانت العرب لديها قصد المعاوضة حتى تجعل له حروفاً أو كلمات ؟ ، أم أن ذلك من نظر النحاة فى كلام العرب حين بدا لهم تعاقب مثل التاء والياء فى فرازن ، فحكموا على ذلك بالتعويض . والذى يظهر أنه إذا كان للتعويض فائدة فى الكلام نسب ذلك إلى العرب ، وقد جرى سيبويه على مثل هذه الطريقة فى الأعواض (انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١/١٣١) .

---

(١) المقرب لابن عصفور ٢٠٢/٢ ، وتاج العروس مادة (حرح) والمخصص لابن سيدة ٣٧/٢٠١ ، والخصائص ٢٢٦/١

العوض والمعوض منه لايجتمعان[1] :

هذه قضية من قضـــايا أصول النحو العربى ومثلها المفسر والمفسر لايجتمعان ، والنائب والمنوب عنه لايجتمعان ، ولـكل قاعدة من تلك مباحث ودراسات تقتضيها وتنوط بها ، والتى تمنينا هنا الأولى لكونها من صميم هذه الدراسة ، إذ علاقتها بها وثيقة ، وضرب الأمثلة التى من شأنها تحقيق هذا الأصل لاتتسع له مثل هـذه الدراسة ، غير أن الأمر لايستغنى عن قليل منها ، من ذلك التعويض ب (أما) عن أداة الشرط وفعله فى قولهم : (أما زيد فنطلق ، (فأما) هنا عوض من (مهما يكن) ولم يرد فى العربية نثرها وشعرها أن جمعت العرب بينهما ، وكالتعويض بالتاء فى (تفعلة) مصدر فعل المعتل اللام عن ياء التفعيل ، لأنه الأصل ، بدليل وروده فى قول الشاعر :

باتت تنزى دلوها تنزياً　　كما تنزى شهـــلة صبيا

فتنزيا[2] مصدر على وزن تفعيل ، والقياس فيـه تنزية ، بحذف الياء والتعويض منها بالتاء على مذهب الجمهور ، ولم يرد فى كلام العرب الجمع بين الياء والتاء فى هذا المصدر[3] إلى غير ذلك من المسائل التى سنعرض لها بعد والتى تتسق مع هذه القاعدة فى الأعم الأغلب ، ومن نوادر الجمع بين العوض والمعوض منه قول الفرزدق :

هما نفثـا فى فى من فمويهـما　　على النابح العاوى أشد رجام

---

(١) انظر الاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١٢٢/١ : ١٢٠

(٢) القياس فى هذا المصدر : تنزية إلا أن الشاعر أتى به على خلافه ويخرج على قاعدة استصحاب الأصل .

(٣) انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى ٦٢ وما بعدها .

فالفرزدق - كما يرى النحاة - قد جمع بين العوض وهو الميم والمعوض عنه وهو الواو ، وهذا من النوادر على القول بتعويض الميم من الواو[1] وقيل أن الميم من بقايا التنويم فى اللغة اليمنية[2] أو ان الميم عوض من لام الكلمة المحذوفة التى هى الهاء ، إذ أصله (فوه) فلما حذفوها عوضوا عنها الميم . قال الجوهرى : وإذا أفردوا : أى (فوه) لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما ، قالوا : هذا فم وفمان وفموان ، ولو كانت الميم عوضاً من الواو لما اجتمعا . . . قال أبـــو الهيثم : العرب تستثقل الوقفة على الهاء ، والحاء ، والواو والياء إذا سكن ماقبلها فتحذف هذه الحروف ويبقى الاسم على حرفين ، كما حذفوا الواو من أب وأخ وغد ، والياء من يد ودم ، والحاء من حر ، والهاء من فوه وشفه ، فلما حذفوا الهاء من (فوه) بقيت الواو ساكنة ، فاستثقلوا الوقف عليها فحذفوها ، فبقى الاسم (فا) وحدها فوصلوا بميم ليصير حرفين : حرفا يبتدأ به فيحرك ، وحرف يسكت عليه فيسكن[3] فعلى القول بأن الميم من بقايا التنويم فى الحميرية القديمة ، وعلى أنها عوض من اللام المحذوفة لايكون هناك جمع بين العوض والمعوض منه إذ لو كانا كذلك لقال (فوهما) ،

---

١ - أنظر درة الغواص للحريرى ، ٩١ : ٩٢ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - المحتسب لابن جنى ٢٣٨/٢ تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٢٧/١ .

٢ - محاضرات فى فقه اللغات السامية للدكتور حامد عبد القادر (بحث مابين العدنانية والحميرية القديمة) .

٣ - أنظر تاج العروس مادة (فوه) وتفسير القرطبي ٢/ ٥ .

ومما قال فيه النحاة بالجمع بين المعوض والمعوض منه قول الراجز :

إني إذا ما حدث ألما أقول ياللهم ياللهما

حيث قالوا إن الميم في آخر (اللهم) عوض من حرف النداء (يا) وفي ذلك كلام كثير وتخريجات لا مفر من عرضها للاستفادة منها كما أن لنا موقفاً من كل ذلك سأعرض له بعد أقوال النحاة في ذلك .

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : ان أصل (اللهم) يالله ، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو (يا) جعلوا بدله هذه الميم المشددة ، فجاءوا بحرفين وهما الميمان عوضا من حرفين وهما الياء والألف، والضمة في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد . وذهب الفراء والكوفيون إلى أن الأصل في (اللهم) يا الله أمنا بخير

فحذف وخلط الكلمتين أي أنها منحوته من الكلمات الثلاث وأن الضمة التي في الهـــاء هي الضمة التي كانت في ميم أمنا فلما حذفت الهمزة انتقلت الحركة . قال النحاس : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا ماقاله الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الضم الذي هو دليل على نداء المفرد ، وأن يجعل في اسم الله ضمة (أم) ... قال ابن عطيه : وهذا غلو من الزجاج ، وزعم أنه ماسمع قط (يا ألله أم) ، ولا تقول العرب ياللهم ، وقال الكوفيون : أنه قد يدخل حرف النداء على (اللهم) وأنشدوا على ذلك قول الراجز « غفرت أو عذبت يا اللهما » وقول الآخر :

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هللت يا اللهم ما

أردد علينـا شيخنـا مسلما فإننا من خيره لن نعدما

قال الكوفيون فلو كان الميم عوضاً من حرف النداء لما اجتمعا[1]

وخلاصة القول : ان فى الجمع بين العوض والمعوض عنه فى (يااللهم) إشكالان إذا سلمنا بقول جمهور البصريين منشأ الأول نداء مافيه الألف واللام وهذا مرفوض فى المقاييس النحوية ويمكن لنا تجويزه على القول الراجح من أن (ال) فى لفظ الجلالة ليست معرفة بل عوضا عن الفاء المحذوفه من (إله) وهى الهمزة وعليه يصح نداء لفظ الجلالة (الله) لان ال العوضيه تجامع حرف النداء ، أو (ال) لما لزمت لفظ الجلاله فى لسان العرب ولم تنفصم عنه نزلت منزلة الجزء منه وصح مجامعتها لحرف النداء ، حيث أجريت مجرى الحروف الأصلية فى لفظ الجلالة الثانى فى منشؤه قول البصريين بعوضية الميم فى آخر (اللهم) عن حرف النداء (يا) فى أوله فاذا دخلت عليه (يا) لزم منه الجمع بين العوض والمعوض منه ويمكن التخلص من هذا بالآتى :

ا ـ ان الجمع بين الميم وحرف النداء فى (يااللهم) مما توسعت فيه العرب وأعجز أهل القياس أن يقعدوا له فحكموا بشذوذه تارة وندرته أخرى وهو مما يحفظ ولايقاس عليه فى الكلام ولايجوز إلا فى ضرورة الشعر ، أو أنهم جمعوا بين (يا) والميم فى آخر (اللهم) لكونها زائدة فى نيه الطرح ، لأن وجودها كلا وجود

---

١ ـ أنظر درة الغواص للحريرى ٩١ : ٩٣ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . والمحتسب لابن جنى ٢/٢٣٨ والخصائص لابن جنى ١٧٠/١ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ١١٥ ، ١٥٨ ، ١٨٥ والأشباه والنظائر للسيوطى ١٣١/١ وشرح الشافية للرضى ٦٦/٢ وخزانة الأدب للبغدادى الشاهد: ٢٥٨ والشاهد/٢٢٦ من الخزانة وضرائر الشعر لابى عبدالله محمد القزاز القيروانى ١٤٨ ـ ١٥٠ وتفسير القرطبى ٥٣/٤ : ٥٤ والأشمونى ١٤٦ ـ ١٤٧

ب - أن الميم في نحو (اللهم) زادتها العرب في آخر لفظ الجلالة في باب النداء خاصة للتعظيم كما زادت الميم في آخر (زرقم وابنم)[1] للمبالغة في الزرقة والبنوة ، أو أن العرب استعملت اسمين للجلالة أحدهما يستعمل في النداء وغيره وهو (الله) والثاني اختصته بباب النداء وهو اللهم) وعليه فليست الميم عوضا من حرف النداء ، ولا تعاقب بينها وبينها في الكلام بل يجوز أن يجتمعا في الكلام ولا غضاضة في ذلك .

جـ - كما يحتمل الأمر عندي أن تكون العرب اقترضت من العبرانية لفظ الجلالة (الوهيم) ثم جردتها من زوائدها حين اقترضتها فصارت (اللهم) وعليه يجوز أن تجامع الميم حرف النداء لأنها من بنية الكلمة وليست زائدة للعوض .

هذا - وبتتبع المفردات العربية يستبين لنا ثلاث أحوال للعوض والمعوض منه : الأولى : حذف المعوض منه وبقاء العوض وهذا في الأعم الأغلب مثل : زنادقة ، وصفة .

الثانية : الجمع بين العوض والمعوض منه وهو قليل ، وقد ورد منه في القرآن الكريم (وجهة) في قوله تعالى : « ولكل وجهة ... » البقرة /١٤٨ ، ومثلها (وعدة) ورد عن بعض العرب أن قالوا : (وعدة) بالجمع بين الواو المكسورة والتاء وهما يتعاقبان ، قال الحرسي : ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول : وعدة ووثبة[2]

---

١ - ومنه دلقم للعجوز من الاندلاق وهو الخروج ، وستهم لكبير السته . الخ

٢ - أنظر شرح الشافية للرضي ٣ - ٦٩ تهميشة - ١ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ - ١٠٨

وورد فى الحديث (يمانية) بتشديد الياء فى قوله ﷺ : « جاءكم أهل اليمن هم أرق أفئدة ، وألين قلوبا ، الإيمان يمان ، والحكمة يمانية »[1] فقد جمع فيها بين العوض وهو الألف ، والمعوض منه وهو إحدى ياءى النسب إذ الأصل يمنية ، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها بالألف فصارت (يمانية) بتخفيف الياء ، ولا يخفى أن تشديد الياء فى (يمانية) مخالف للقياس لكن جىء - كما قال ابن مالك - إنه نسبة منسوب .

الثالثة : حذف العوض والمعوض منه فى (عد) قال الشاعر :

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا[2]

والشاهد هو كلمة (عد) مصدر (وعد) وقد حذف منه العوض وهو التاء من آخره ، والمعوض وهو الواو من أوله ، ولعل ذلك لوجود المضاف إليه حيث أقيم مقام التاء كما ذهب إليه الفراء عند الكلام على قوله « وإقام الصلاة » ومنه قوله تعالى : « وهم من بعد غلبهم سيغلبون » الروم / ٣ ، قال الفراء : كلام العرب : غلبته غلبة ، فاذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها فى قوله « وإقام الصلاة » ، والكلام إقامة الصلاة »[3]

وبعد فإن اجتماع العوض والمعوض منه فى الكلام ، أو حذفهما معا خلاف الغالب ، وماخالف الغالب إنما يقع فى الكلام إما ضرورة ، أو نادرا ، أو بيانا للأصل ، أو حملا على غيره أو تشبيها به أو للمشاكلة ، أو كان مثلا أو ماجرى مجراه ، أو لغة رديئة أو قديمة مهجورة .

---

١ - تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢ - ٣٨٣

٢ - أنظر شرح شواهد الشافية للبغدادى - ٦٤

٣ - معانى القرآن للفراء ٢ - ٣١٩

ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي قال : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعته مما سميت عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ ، فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ، فقال : أحمل على الأكثر ، وأسمي ماخالفني لغات ، والمدار في فصاحة الكلمة على كثرة استعمال العرب لها .[1]

وبعد : فللعرب توسعات في كلامها ، يعلم ذلك من عاش هذه اللغة دراسة وإحاطة ـ حيث تحذف وتعوض ولاتعوض كما تزيد دون حذف ، كزيادة الياء في (الدراهيم) والصياريف في قول الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

فزيادة الياء في الدراهيم لإشباع الكسرة ، كما زادت النون في المثنى حال الإضافة ، ونصب التمييز على غير القياس كما في قول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء

فقال : مائتين عاما ، وكان القياس أن يقول مائتي عام ، بحذف النون وجر (عام) انظر ضرائر الشعر للقزاز القيرواني / ٢١

مسائل تحتمل التعويض وغيره .

لم يكن النحاة فيما اختلفوا فيه منطلقين من ذوات أنفسهم ، وإنما الذي شدهم إلى هذا الاختلاف سعة العربية أو تعدد لهجات العرب ، وربما كانت هناك خلافات فردية ومرد هذه اختلاف أذواق النحاة أو اجتهاد ، نزع إليه أحدهم على أساس منطق أو تشابه في بعض المقامات فيحمل هذا على ذاك

---

١ ـ انظر المزهر للسيوطي ١ ـ ١٤١ ، ١٤٢ .

أو يشبهه به أو يجريه مجراه ، ومن هنا نجدهم قد اختلفوا فى بعض مسائل التعويض كعهدنا بهم فى كل مقام يطرقونه كما قال الشاعر :

إذا اجتمعوا على ألف وواو　　　وياء هاج بينهم جدال(١)

ولا أريد بذلك الطعن على نحاتنا الأفذاذ ، بل أقول باختصار إن هذه اللغة أكبر منهم حيث لاتزال روافدها جارية منسابة تروى الباحثين ، و تمد بحوثهم مهما كانت جدتها بأسباب النضرة والنماء

أولى هذه المسائل التعويض (بما) عن الفاعل فى طالما وكثر ما وقلما. ومذهب أبى على الفارسى أن هذه الكلمات أفعال لا فاعل لها مظهرا ولامضمرا، وكأن (ما) عوض عن الفاعل كما هى عوض عن الفعل فى قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر　　　فإن قومى لم تأكلهم الضبع

فما عوض عن كان المحذوفة ، وبدخول (ما) على طال ونحوها اختصت بالدخول على الفعل كربما ، فلايليها اسم البتة ، فأما ما أنشده سيبويه من قول الشاعر .

صددت فأطولت الصدود وقلما　　　وصال على طول الصدود يدوم(٢)

بايلاء الاسم (وصال) قلما فعلى التقديم والتأخير : أى وقلما يدوم

---

١ ـ الخزانة للبغدادى ١ ـ ٥٣

٢ تاج العروس مادة (طال) . وكتاب ليس لابن خالويه ـ ١١٤ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، وحاشية الخضرى ١ ـ ١٦٠ والكتاب لسيبويه ١/٣١ والخزانة ٨٧/٤ ، والاصفهانى فى الاغانى ٣١٥/١٠ ، والخصائص ١٤٣/١ ، وشرح موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الازهرى/١٢٥ ، ١٢٦ .

وصال ، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية ، وما مع ما بعدها فى تأويل مصدر فاعل (قل) ، والأول أعرف ومذهب ابن جنى وصل (ما) بالفعل ولكن يجب فى كثر مالولا أن الراء حرف لا يوصل بها مابعدها ، وقال ابن درستويه : تكتب (ما منفصلة ، ولا يوصل بها من الأفعال إلا نعما وبئسما .[1]

هذا وقد عرض لنا محقق الشذور مسائل يحذف فيها الفاعل على غير القياس من هذه المسائل ماعرض له البحث من التعويض عما عن فاعل قل وكثر وطال كما يتضح من مذهب أبى على الفارسى ، وهناك مسائل نظيرتها إلا أن أكثرها وثيق الصلة بباب النيابة كنيابة المفعول به والظرف والمصدر المختصين والجار والمجرور ، وإقامة البدل مقام الفاعل فى نحو ماقام إلا هند ففاعل قام محذوف لنيابة البدل منابه ، إذ التقدير : ماقام أحد إلا هند ، وعليه فليست هند فاعلا حيث التزموا تذكير نحو قام ، ولو اعتبروا مابعد إلا فاعلا لأنثوا الفعل إذا كان مابعدها مؤنثا ، وقيل إن (هندا) هى الفاعل وقد عوض بالفصل بإلا عن تأنيث قام ، ومنها نيابة الحال المفصلة عن الفاعل المحذوف فى قول الشاعر :

كرة ضربت بصوالجة فتلقفها رجل رجل[2]

---

(١) انظر المواهب الفتحية ٢ : ٣٥

(٢) انظر شذور الذهب لابن هشام — ١٦٥ ، ١٦٦ تحقيق محى الدين عبد الحميد .

فرجل رجل حال ناب عن الفاعل فى إعرابه . والتقدير : فتلفقها الناس رجلا رجلا .

ومنها نيابة المضاف إليه عن الفاعل المحذوف فى الإعراب نحو قوله تعالى : « وجاء ربك » الفجر ١٣ ، أى أمر ربك أو ملائكة ربك ، والقرينة على ذلك استحالة وصف الخالق بما يوصف به مخلوقه ، قال تعالى « ليس كمثله شىء وهو السميع البصير » قال ابن مالك فى شأن حذف المضاف :

وما يلى المضـاف يأتى خلفاً عنه فى الإعراب إذا ماحذفا

وقد عد إمام البيان العربى هذه المسألة من قبيل المجاز حيث يقول : اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها ، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسى إعراب المضاف فى نحو : واسأل القرية » يوسف / ٨٢ والأصل : واسأل أهل القرية ، فالحكم الذى يجب للقرية فى الأصل ، وعلى الحقيقة الجر ، والنصب فيها مجاز[1] .

ومنها مايعتبر من باب الاستغناء كحذف فاعل أفعل به فى التعجب شريطة أن يتقدمه نظير يدل عليه نحو قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر » مريم /٣٨ : أى بهم كذلك إلا أنه استغنى بفاعل أسمع عن فاعل أبصر ، وهذا من قبيل الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه كما فى قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ، والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلاخوف عليهم ولاهم يحزنون » المائدة /٦٩ ، فقد قرىء (والصابئين) بالنصب عطفاً على الذين ، وهذه القراءة شاذة فى الرواية

---

(١) انظر شذور الذهب لابن هشام ١٩٥ ، ١٩٦ تحقيق محى الدين عبد الحميد ، وأسرار البلاغة ٢٢٣ وابن عقيل والخضرى ١٧٠٢

صحيحة فى القياس ، والمشهور فى القراءة الرفع وفيها تخريجات أحدها : قول سيبويه - وهو المراد هنا - أن النية به التأخير بعد خبر إن ، وتقديره : « ولا هم يحزنون » والصابئون كذلك ، فالصابئون مبتدأ والخبر محذوف دل عليه خبر (إن) . . . »[1]

وأجاز الإمام الكسائى أن يكون (الصابئون) معطوفاً على اسم إن مخالفاً للجمهور وقد استدل بصريح الآية السابقة دون تقدير كما استدل بقوله تعالى : إن الله وملائكته يصلون على النبي . . . الأحزاب / ٥٥ برفع ملائكته ، وقول الشاعر :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بهـا لغريب

وقيل : إن كلا من (الصابئون - وملائكته ، وقيار ، مبتدأ ، وخبره المذكور وخبر إن محذوف دل عليه خبر المبتدأ ، والحذف هنا من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه وهو قليل ، وإذا سلم للكسائى فى قوله « إن الله وملائكته يصلون » من جعل يصلون خبر الملائكة دون اسم (إن) لعدم المطابقة فإنه يرد استشهاده بالبيت لمكان لام الابتداء فى خبر (إن) إلا أن تقدر زائدة . وخلاصة القول فى العطف على اسم (إن) قبل أن تستكمل خبرها ثلاثة مذاهب الأول يرى الجمهور وجوب نصب المعطوف الثانى يذهب الكسائى إلى جواز رفعه مطلقاً ، وأجازه الفراء بشرط أن يخفى إعراب اسم (إن) بأن يكون مبنياً أو معرباً وإعرابه تقديرى[2] .

الثانية : التعويض بلا عن فعل الشرط فقط أو هو والجواب معاً فى نحو قولهم : إضرب زيداً إن أساء وإلا فلا ، لجملة الشرط . وإلا فلا ،

(١) انظر الخضرى ١٢٧/١

(٢) انظر إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى ٢٢٠/١ ، وشذور الذهب ١٦٦ تحقيق محي الدين عبد الحميد وحاشية الخضرى ١٥٩/١ ، ١٦٠

شرطها محذوف وجوابها كذلك ، وهذه المسألة قد اختلف فيها أبو حيان مع مع شيخيه ابن عصفور والأبذي ، فلا عند الشيخين عوض من الشرط والجواب ، وعند أبي حيان (لا) نائبة عن الشرط والجواب لجواز الجمع بينها وبينهما تقول : اضرب زيداً إن أساء وإن لايسيء فلاتضربه ، ولو كانت (لا) تعويضاً لما جاز الجمع بينهما[1] .

وأرى أن (لا) فى هذه المسألة ليست عوضاً كما ذهب ابن عصفور والأبذى ولا نائبة كما ذهب أبو حيان وإن حذف الشرط والجواب هنا من باب الاستغناء حيث استغنى بدليلهما المتقدم عليهما ، إذ اشتمل الأسلوب على شرطين : الأول اضرب زيداً إن أساء ، وحذف الجواب هنا لتحقق شرطيه : دلالة دليل عليه وهو (اضرب) وكون الشرط ماضياً لفظاً ومعنى والتقدير : إن أساء فاضربه ، الشرط الثانى (وإلا فلا) فحذف الشرط بعد وإلا كما فى قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء   وإلا يعل مفرقك الحسام

أى وإلا تطلقها بدليل فطلقها ، وحذف الجواب بعد (فلا) ، والتقدير : وإن لم يسيء فلاتضربه ، ومن هنا يكون قد استغنى بشرط الأول عن الثانى ، وبجواب الأول عن جواب الثانى ، ولابن جنى رأى مخالف وهو جعل المذكور المتقدم عوضاً عن المحذوف المتأخر[2] .

أما قول أبى حيان : بأن (لا) نائبة لجواز الجمع بينهما وبين المنوب عنه ، فغير مسلم له ، لأنه لم أجد فى باب النيابة جمعاً بين النائب والمنوب عنه كما يبدو فى باب النائب عن الفاعل ، حيث لم يجمع بينه وبين الفاعل ، ولم

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١:١٢٤
(٢) [illegible] ١:١٢٩ بتصرف .

يجمع بين يا ، وأدعو فى باب النداء مع أن (يا) نائبة عن الفعل (أدعو) ، وكذلك لم يجمع بين (إلا) والفعل استثنى فى باب الاستثناء على القول بنيابة إلا عنه[١] . ولا يخفى أن أبا حيان قد ناقض نفسه فى مقام النيابة حيث أجاز الجمع بين (لا) وفعلى الشرط والجواب فيما تقدم ، ثم تراه فيما نقله عنه السيوطى يمنع الجمع بين الهاء فى (أنه) وقفا وبين الألف لأنها نائبة[٢] . ولعل النيابة والتعويض عنده بمعنى .

الثالثة : الاستغناء بجواب لولا عن خبر المبتدأ بعدها نحو : لولا زيد لأكرمتك ، والاستغناء بجواب القسم عن خبر المبتدأ فى نحو : لعمرك لأفعلن ، والتقدير فيهما لولا زيد موجود لأكرمتك ، ولعمرك يمينى أو قسمى ، قال ابن مالك فى حذف الخبر جوازاً ووجوباً .

وفى جواب كيف زيد قل دنف   فزيد استغنى عنـــه إذ عرف
وبعد لولا غالباً حذف الخبر   حتم وفى نص يمين ذا استقر

لكن السيوطى نقل عن ابن جنى أنه جعل جواب لولا أو القسم عوضاً من خبر المبتدأ أو معاقباً له فوجب حذفه[٣] . ولعل ابن جنى قد سوى بين الاستغناء والتعويض هنا كما سوى بينه وبين النيابة فى قولهم : ليت شعرى هل قام زيد فقال : فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعرى ؛ لأنه مصدر شعرت ، وشعرت فعل متعد فمصدره متعد مثله ، وهذه الجملة نابت عن خبر

---

(١) انظر احراز السعد فى إنجاز الوعد للشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهرى ١٠٠ وذلك لأن النائب عوض والمنوب عنه معوض عنه وهم لا يجمعون بينهما .

(٢) انظر إحراز الاشباه والنظائر ١ ، ١٢٩ فى إنجاز اعد ١٠٠ ، ١٢٥

(٣) انظر الاشباه والنظائر ١ : ١٢٩

ليت ، وصارت عوضاً منه فلا يظهر في هذا الموضع اكتفاء بها[1] فانظر كيف سوى ابن جني بين النيابة والعوض بل والاكتفاء ، وهذا يدل على أن الثلاثة عنده بمعنى وعلى قوله هذا يمكن لنا أن نقول إن الكسرة في (يأت) من قوله تعالى « يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه » هود/ ١٠٠ ، عوض من الياء المحذوفة لغير جازم ، وقال ابن عاشر حذف الياء من الرسم العثماني سواء أكانت أصلية أو للاضافة ، وهي الزائدة إنما هي لغة هذيل :

قال الكسائي : سمعتهم يقولون : القاض والوال ، وقال الفراء : سمعتهم يقولون : لا أدر ، بحذف الياء . قال ابن الانباري والحجة في ذلك أن رؤوس الآي بمنزلة رؤس الأبيات . وذلك أن رأس الآية فصل بينهما ، وبين ما بعدها ، كما أن آخر البيت قد فصل ، فحذفت الياء من رؤوس الآي ، كما حذفت من رؤوس الأبيات ، قال الأعشى .

ومن كاشح ظاهر عمره إذا ما انتسبت له انكرن

أراد : أنكرني ، فحذف الياء ، واكتفى بالكسرة قبلها[2] .

وأجاز أبو علي الفارسي في الوقف حذف حرف العلة ، والاستغناء عنه بالحركة المناسبة فقال : والوقف موضع قد يحذف منه مايثبت في الوصل ، نحو قوله تعالى: الكبير المتعال » الرعد/٩ وقوله « والليل إذا يسر » الفجر/٤، فلما حذف منه مايثبت في الوصل ، وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم الحذف في الوصل ، لاختصاص الوقف بالتغيير[3] .

---

(١) الاشباه والنظائر ١، ١٢٩
(٢) انظر فتح المنان لابن عاشر : ٤٥٠ : ٤٥٢
(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ١ : ١٥٤ تحقيق الدكتور . عبدالفتاح اسماعيل شلبي وآخرين .

ومما تقدم يعلم أن أبا حيان قد أجاز الجمع بين النائب والمنوب عنه ، وفيه نظر ، وأن ابن جني قد جعل الاستغناء والاكتفاء ، والنيابة والتعويض من قبيل واحد ، وليس كذلك ، وقد حاولت ـ جاهداً أن ألتمس عذراً لهذين الإمامين اللذين أعرب التفسير أحدهما ، وأدب النحو ثانيهما ، وحسبي في هذا قوله تعالى : « ولكل وجهة » وقولهم في المثل : ربما أعلم فأذر .

هذا ـ وقد رأيت كتب النحو تصف الطلب بأنه نائب عن الشرط تارة وعوض عنه أخرى . وكذلك أسماء الأفعال بأنها نائبة عن الفعل تارة وعوض عنه أخرى ، وهناك فروق كثيرة بين كل يمكن حشدها من خلال مواطن تلك الظواهر النحوية . إذا كانت هناك نية صادقة وعزيمة قوية لتهذيب النحو العربي وتيسيره رحمة بالأجيال القادمة وترغيباً للأجيال المعاصرة ، التي أخذت تتزايد نفرتها من الدراسات النحوية ، وتضيق بها نفوسهم يوما بعد يوم كما يبدو لنا ذلك على الوجوه من وجوم وسدوم . ولتكن الانطلاقة الأولى من مهبط الوحي ومنزل القرآن الكريم ، وإذا تيسر ذلك كنا قد بعثنا تراثنا النحوي بعثاً جديداً .

الرابعة : التعويض بأل عن الفاء المحذوفة من الناس ؛ إذ الأصل فيها : أناس ، خففت الهمزة فصارت تلك الكلمة على وزن (عال) ثم عوض من الفاء بأل ، وهما لا يجتمعان إلا في الضرورة كقول الشاعر :

« إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا »

والتعويض بأل عن الفاء المحذوفة أحد قولين نسبا إلى سيبويه وتبعه فيه الزمخشري والقاضي وغيرهما[1] ، ونقل الشيخ حمزة فتح الله عند شرح ابن دريد :

---

(١) أنظر الخزانة للبغدادي ١/٣٥٠ ، والكتاب لسيبويه ١/٣٠٩ ، والخصائص لابن جني ١/٢٢٥ والمخصص لابن سيدة ٥/١٧/١٣٥، ١٣٨، ١٣٩

والناس كالنبت فمهم رائق　　　غض نضير عوده مر الجنا

فقال . الناس : جمع لا واحد له من لفظه ، قال سيبويه : وزنه الفعال ، وأصله : الأناس ، فحذفوا الهمزة اختصارا ، وأدغموا اللام فى النون[1] ويفهم من هذا أنه لا تعويض فى (الناس) وهو المتبادر من كلام سيبويه عند الكلام على إقامة . وعليه فليست (ال) عوضية بل للتعريف وهذا يتنافى مع ما نسبه البغدادى لسيبويه.

كما اختلف النقل فى هذه المسألة عن أبى على الفارسى فيما ذكره البغدادى حول قول الشاعر :

. إن المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا .

قال البغدادى : وذهب أبو على الفاسى فى الإغفال . . . إلى أن (ال) ليست عوضا من همزة (أناس) وقد عزا إليه السيد فى حاشية الكشاف خلاف هذا فقال : وتوهم أبو على فى الإغفال أن اللام فى (الناس) أيضا عوض ، إذ لا يجتمعان إلا ضرورة ، ورد القول بالتعويض فى الناس بالآتى: كثرة استعمال (ناس) دون (ال) والهمزة ، وامتناع دخول حرف النداء (يا) على الناس ، لأن (ال) فيها للتعريف ، ولو كانت عوضية لجاز دخول (يا) عليها كما جاز دخولها على لفظ الجلالة (الله) ، وقد رجح البغدادى فى الخزانة جعل (ال) للتعريف فى الناس مخالفا ما نسبه إلى

---

(١) المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله ٢ / ٧٤

سيبويه [1]. هـذا ـ وفى المسألة كلام طويل ذكره صاحب الخزانة يضيق عنه السهل والجبل بله الصدر والبحث .

وكما ورد التعويض بأل من حرف كما فى الناس عـلى قول ، وفى لفظ الجلالة (الله) الخصائص ٢ / ٧٩) فإنه قد ورد التعويض بها من المضاف إليه نحو . الرب بمعنى السيد قال الحرث :

فهو الرب والشهيد على يوم الحيارين والبلاء بلاء [2]

أراد : فهو ربه وشهيده ، بحذف الضمير (المضاف) إليه وعوض منه (ال) ومنه قول الشاعر :

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم [3]

أراد : صدور خيلنا ، فأل فى الخيل عوض من المضاف إليه وهو ضمير المتكلمين . ومن ذلك قول رؤبة :

قالت بنات العم ياسلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن

أراد : قالت بنات عمي فحذف المضاف إليه وعوض منه (ال).[4] ومنه قوله تعالى « فإن الجنة هى المأوى » (النازعات / ٤١) : أى مأواه ،

---

(١) المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله ٢ ، ٧٤

(٢) أنظر الخزانة ١ : ٣٥١ ، والمخصص لابن سيده مجلد : ٥ : ١٧ : ١٤٠ : ١٤١ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ١٢٧

(٣) أنظر شواهد الشافيه للبغدادى : ٤٩٨

(٤) الشواهد الكبرى للعيني على الخزانة ١ : ١٠٦

وقوله تعالى : « نجب دعوتك ونتبع الرسل » (ابراهيم / ٤٤) : أى رسلك والتعويض بأل من الضمير مذهب الكوفيين ، قال ابن مالك وعليه يحمل قوله تعالى : جنات عدن مفتحة لهم الأبواب » ص/ ٥٠ : أى أبوابها ...[١]

وحيث ورد التعويض بأل من المضاف إليه فى كلام العرب شعراو نثرا بل وفى كتاب الله ، فإن هذا يساعد القول بجواز دخول (ال) العوضية على كل وبعض رغم توقف النحاة فى منع دخولها عليها

قال السيوطى : وفى كتاب ليس لابن خالويه : العوام والخواص يقولون: الكل والبعض ، إنما هو كل وبعض ، لاتدخلهما الألف واللام ، لأنهما معرفتان فى نية الإضافة ، وبذلك نزل القرآن ، وكذلك هـو فى أشعار القدماء . . . قال الأصمعى : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيها لحنا إلا قوله العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه ، فاحفظوا البعض[٢] وقال الراغب الأصفهانى فى المفردات : ولم يرد فى شيء من القرآن ، ولا فى شيء من كلام الفصحاء الكل بالألف واللام ، إنما ذلك شيء يجرى فى كلام المتكلمين والفقهاء ومن نحا نحوهم[٣]

ولعل السر فى منع دخول (ال) على كل وبعض عند جمهور النحاة إنما هو لزومهما الإضافة لفظا ومعنى . فهما معرفتان عندهم بدليل صحة مجيء

---

(١) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢:
ماينوب عن الضمير وحاشية الخضرى ١ : ١٧٢

(٢) انظر كتب النحو فى باب الاستثناء بليس ولايكون وخلا وعدا ، وباب البدل ، المزهر للسيوطى ٢٠١/١

(٣) انظر تاج العروس للزبيدى ٨/٥ والخصائص ٣٣٤/٣

الحال منها فى نحو : مررت بكل قائماً ، وببعض جالسا ، فيها وإن حذف المضاف إليهما معرفتان بالإضافة وهى تعاقب (ال) المعرفة ، فالمضاف إليها منوى ولو قطعتا عن الأضافة فى اللفظ لعلم المخاطبين به ، وهم يحذفون الشيء من الكلام إذا كان معلوما ، إذا العلم قرينة على وجوده ؛ هذا وقد نزل سيبويه كلا وبعضا منزلة الضمير فلا يوصفان ولا يوصف بهما ، وقد نازع أبو على الفارسى الجمهور فى هذه المسأله ، فجعل كلا وبعضا نكرتين قياسا على قولهم : خذ ربعا وثلثا ونصفا ، واضافتهـــا ملحوظة فى المعنى مع تنكيرها .

هذا ـ وقد أدخل النحاة (ال) على كل وبعض فى باب الاستثناء عند الكلام على نحو : قام القوم ليس زيدا ، فقالوا : اسم ليس ضمير يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، فأدخلوا (ال) على كل ، كما قالوا بدل البعض من الكل[1] وقد أدخل سيبويه والأخفش وابن جنى الألف واللام على بعض وكل فقالوا : البعض والكل كما أدخل النحاة (ال) على كل فى أشعارهم مثل قول بعضهم :

إذا سقط التمييز بين مذكر ... وأنثى فقمل الكل انثه مطلقا

لذى التاء وذكر فى المجرد يافتى ... كنمله مع برغوت فاعلم وحققا[1]

فمثل هؤلاء النحاة لايخفى عليهم خطورة دخول الألف واللام على بعض وكل لولا إنه مستساغ لديهم قياساً وسماعاً حيث إنهما اسمان معربان ودخول (ال) على المعربات مما يجيزه القياس وإن لم يرد به سماع، إذ عدم السماع لايقتضى

---

(١) حاشية الخضرى ١/١٦٣

هدم الاطراد مع وجود القياس ، كما لايجوز أن يقال بالشذوذ فيما وجد له وجه من القياس .

هـذا ـ وقد ورد السماع بدخول الألف واللام فى قول المرقش الأصغر :

شهدت به عن غارة مسبطرة يطاعن بعض القوم والبعض طوحوا [1]

وقال الآخر :

إذا ماقات بعضك فابك بعضا فان البعض من بعض قريب

فانظر كيف دخلت (ال) على بعض فى البيتين ؛ ويقاس عليها كل لأن قضيتهما واحدة ومن هنا يتبين لنا أن كلا و بعضا إذا أضيفتا لفظا فهذا ظاهر ؛ وإن قطعتا عن الإضافة إما أن يعوض عن المضاف إليه بالتنوين فى آخرهما ، وهذا لاينكره أحد من النحاة الأثبات : نحـــو قوله تعالى « قل كل يعمل على شاكلته . . . » الإسراء / ٨٤ والتقدير : قل كل إنسان ، بدليل قوله « و كل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه الإسراء /١٣ فتقدير مايرد فى القرآن أولى من غيره وقوله « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض . . . » البقرة /٢٥٣ : أى بعضهم على بعضهم ، فحذف المضاف إليه كل و بعض ثم عوض عنه بالتنوين .

وإما بأل فى أولها وهـو القياس ، لأن العرب إذا حذفت من الأول عوضت منه فى الآخر نحو . عدة وزنه ، إذا حذفت من الآخر عوضت فى الأول وعليه يجوز أن يقال ، الكل قائم أو قائمون قصدا إلى اللفظ أو المعنى :

---

(١) جمهرة أشعار العرب ٢٠١ لأبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى.

ويكون الأصل (كلهم) فحذف المضاف إليه وعوض منه (ال) كما قدر ذلك المفسرون في قوله تعالى «نجب دعوتك ونتبع الرسل . . .» أي رسلك :

ومن البحث والدراسة يتبين أن التنوين في آخر كل وبعض ، و(ال) في أولها يتعاقبان من المضاف إليها .

الخامسة : التعويض بالسين في أسطاع بقطع الهمزة ووصلها من نقل حركة العين إلى الفاء : وقد اختلف النحاة في توجيه ذلك فقال سيبويه هو من باب الإفعال : وأصله : أطوع كأقوم : أعلت الواو : ثم قلبت ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السين عوضا من تحرك العين الذي فاته كما جعل الهاء في أهراق ـ بسكون الهاء ـ عوضا من مثل ذلك ، ولاشك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته . ومع هذا كله ؛فإن التعويض بالسين والهاء شاذان : فضارع أسطاع عند سيبويه يسطيع ـ بالضم ـ ورد ذلك المبرد ظنا منه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ماظنه . بل مراده أنه عوض من تحرك العين . . . .

وقال الفرّاء : أصل أسطاع استطاع من باب استفعل : فحذفت التاء . . . فبقى إسطاع بكسر الهمزة ، ففتحت وقطعت شاذا : فالمضارع عنده يسطيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة ، إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الادغام بقيت الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى

: « فما استطاعوا أن يظهروه . . . » الكهف /٩٧ .[١]

مسائل قد خلص فيها القول بالتعويض :

لست أعنى هنا مجرد استظهار مسائل التعويض بعامة سأفرد لها بحثاً مستقلا يجمع قاصيها ودانيها ويأتى عليها جميعها إن شاء الله تعالى لكن يمكن أن يقال هنا : إن الكلام العربى قد ورد فيه التعويض بالحركة ، أو بالحرف ، أو بالاسم ، أو بالجمع ، أو بالقلب ثم بالتشديد . . . إلخ غير أن هناك مسائل ينبغى مناقشتها لما تحتويه من التفكير اللغوى الهادف ، وتوحى به من الأسرار واللطائف .

أولا : التعويض بالتاء فى أول (تفعيل) مصدر (فعل) إلا أن النحاة اختلفوا فى المعوض منه إلى مذهبين :

الأول : يرى سيبويه أن التاء فى (تفعيل) عوض من العين الزائدة فى (فعل) قال : وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل ، جعلوا التاء التى فى أوله بدلا من العين الزائدة فى فعلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيروا أوله ، كما غيروا آخره[٢] .

ويفهم من كلام سيبويه أن التاء عوض من العين الزائدة سواء أكانت الأولى من (فعل) كما يراها الخليل لأنها عنده فى موضع الواو من حوقل ،

(١) شرح الشافية للرضى ٢/٢٧٩ : ٢٨٠ والكتاب لسيبويه ٢/٢٣٣ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢/١١٧ ، والممتع لابن عصفور /١٧١ ، وتاج العروس للزبيدى ٥/٤٤٥ مادة (طـوع) (أحرف الزيادة) ، والمغنى فى تصريف الأفعال للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة / ٣٠

(٢) الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٤٣

أم الثانية كما يراها يونس ؛ لأنها عنده فى موضع الواو من جهور ، وقد استساغ ابن جنى مذهبى الخليل ويونس فقال : وقد وجدنا لكل من القولين مذهبا ، واستوسعنا له بحمد الله مضطربا ، وإن رجح مذهب الخليل فيما يأتى قريبا[1] .

الثانى : يرى ابن جنى أن التاء فى (تفعيل) عوض من عين (فعال) الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغى أن تكون عوضا من زائد أيضا من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلى ، فالعين الأولى إذا من (قطاع) هى الزائدة ؛ لأن تاء تقطيع عوض منها ، كما أن الهاء تفعلة فى المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلتاهما زائدة[2] .

وإنما ذهب ابن جنى إلى أن التاء فى أول (تفعيل) عوض من عين (فعال) لأنه الأصل والقياس فى مصدر (فعل) المضعف : إذ كان فيه حروف فعله (فعل) وكان مكسور الأول كنظائره : الإفعال والفيعال ، والفعلان والفعلاء . . . إلخ ولكن العرب عدلت عن هذا الأصل إلى التفعيل[3] .

وتبين مما سبق أن النحاة قد جعلوا (فعالا) المصدر الأصلى والقياسى لفعل وإن لم يكن مطردا كالتفعيل ، قال الرضى فى شرح قول ابن الحاجب :

---

(١) انظر الخصائص ٢ : ٦٢ ؛ ٦٩ ؛ ٣٠٥ ؛ والاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ١١٨

(٢) الخصائص ٢ / ٦٩ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة / ٥٠٩

(٣) نظر شرحى الكافية ٢ / ٨ ١ ، والشافية ١ / ١١٥

(٤) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ١٦٥ ؛ ١٦٦

(وجاء كذاب وكذاب) هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل، لكنه القياس كما في شرح الكافية، قال سيبويه: أصل تفعيل فعال، جعلوا التاء في أوله عوضا من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال. فغيروا آخره كما غيروا أوله؛ فإن التغيير يجرى، على التغيير[1]. ففعال وإن كان أصلا إلا أنه لما عدلت عنه العرب إلى التفعيل صار مسموعا لا يقاس عليه[2].

أما اللغويون فهم أكثر تقبلا للسماع من النحاة؛ إذ جعلوا لفعل عدة مصادر منها (الفعال) بتشديد العين وقد تخفف. قال اللحيانى: قال الكسائى: أهل اليمن يجعلون المصدر من فعل فعالا، وغيرهم من العرب تفعيلا. ومن ذلك يتبين لنا أن فعالا وتفعيلا لغتان في مصدر فعل. وقد جعل صاحب الصحاح لفعل أربعة مصادر منها (فعال) مثل كذاب، وتفعيل كالتكليم، وتفعلة مثل توصية، ومفعل مثل قوله تعالى: ومزقناهم كل ممزق، واستدرك عليه صاحب التاج (فعالا) بضم الفاء كرمان[3].

وبعد: فالمصدران: الفعال والتفعيل قد وردا في القرآن الكريم في قوله تعالى: «وكذبوا بآياتنا كذابا» النبأ / ٢٨، وقوله: «..... وقتلوا تقتيلا .....» الأحزاب / ٦١ وفي كلام العرب كقول الشاعر:

لقد طال ما ثبطتني عن صحابتي وعن حوج قضاؤها من شفائيا[4]

---

(١) أنظر شرح الشافية للرضى ١/١٦٥ : ١٦٦

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٦٩ تحقيق النجار / ٢ وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٧٨، وحجة القراءات لأبي زرعة / ٧٤٦ تحقيق سعيد الأفغاني.

(٣) تاج العروس مادة (كذب) وحجة القراءات لابن خالويه / ٣٠١ تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم.

(٤) انظر تهذيب ألفاظ ابن السكيت باب (الحوائج).

وحينما كانا كذلك فلا ضرر من القياس عليهما ، إذا لا مانع من أن يكون للفعل الواحد أكثر من مصدر كما لفاعل وفعلل ، وإن كان أحد المصدرين أصلا أو قياسا ، والآخر فرعا كما هو مذهب سيبويه والرضى فى مصدرى (فعل) وعليه جرى عرف الباحثين فى تطور اللغة من أن القليل فى الاستعمال هو الأصل ، والكثير هو الفرع .

الثانية : التعويض بجمع المؤنث السالم من جمع التكسير فيما كان معربا نحو : اصطبل ، وسجل ، وحمام ، فيقال فى جمعها : اصطبلات وسجلات وحمامات ، وذلك لعدم سماع تكسيرها فى العربية ، فعوضت منه جمع التصحيح لمؤنث ، ضرورة أن يكون لكل مفرد جمع ، وهذا يطرد فى كل معرب مثل : تلفازات ، وسرادمات . قال سيبويه فى جمع سرادق على سرادقات : جمعوه بالتاء وإن كان مذكرا حين لم يكسر[1] . وقال فى جمع سجل : والجمع سجلات ، ولم يكسر ، وهذا أحد ما جعلت فيه التاء عوضا من التكسير[2] . ويفهم من كلام سيبويه أن هذا الجمع مطرد فى كل ما دخل العربية من الأسماء الأعجمية .

الثالثة : التعويض بجمع المذكر السالم عن المحذوف من آخر المفرد الذى لم تتحقق فيه شروط هذا الجمع وذلك المحذوف إما ياء النسب نحو قول عمرو بن كلثوم التغلبى فى قصيدته التى يفتخر فيها على عمرو بن هند ، وقيل لعمرو بن كلثوم :

---

(١) انظر تاج العروس ٦ / ١٧١ مادة (سرق) .

(٢) المخصص لابن سيده مجلد / ٤ سفر / ١٣ / ٨ ، ودرة الغواص للحريرى / ٢٢٦ ، ٢٥٨ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ / ١٢٦

تهددنا وتوعدنا رويدا متى كنا لأمك مقتوينا

فمقتوين جمع مقتوى المنسوب إلى مقتى من القتو وهو الخدمة . . . وكان قياسه إذا جمع أن يقال : مقتويون ، كما أنه إذا جمع بصرى وكوفى قيل : بصريون وكوفيون . . . إلا أنه جعل علم الجمع معاقبا لياء الإضافة، فصحت اللام لنيتها ، كما تصح معها ، ولولا ذلك لوجب حذفها لانتقاء الساكنين ، وأن يقال : مقتون ومقتين ، كما يقال : هم الأعلون ، وهم المصطفون ، ألا ترى إلى تعويض علم الجمع من ياءى الإضافة ، والجمع زائد[1] .

ومثل (مقتوين) فى حذف ياء النسب والتعويض عنها بعلامة جمع المذكر السالم (الأعجمين) فى قوله تعالى : « ولو نزلناه على بعض الأعجمين » الشعراء / ١٩٨ وقول الشاعر :

« وما على بسحر البابلينا »

وقول عمرو بن كلثوم :

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمور الأندرينا

والأصل : الأعجميين، والبابليين والأندريين ، فاجتمع فى كل منها ثلاث ياءات فخففت بحذف ياءى النسب استعاضة عنها بعلامة جمع المذكر السالم .
ويمكن تخريج أسودين وأحمرين فى قول حكيم الأعور بن عياش الكلبى :

فما وجدت بنات بنى نزار حلائل أسودين وأحمرينا

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ١١٧ ، والخصائص ٢ / ٢٠٣ ، وتاج العروس للزبيدى ١٠ / ٢٨٧ ; ٢٨٨ .

على أن مفردى أسودين وأحمرين هو : أسودى وأحمرى فعوملا معاملة الأعجمين والأشعرين ، وأجاز ابن كيسان القياس على قول حكيم ، ومنعه الجمهور[١] .

وإما تاء التأنيث : مثل سنة ومائة وعضة فيقال فيها : سنون ومئون ، وعضون[٢] ومن ذلك (الدهيد هينا)[٣] فى قول الراجز :

يا وهب فابدأ ببنى أبينا   ثمت ثن ببنى أخينا

وجيرة البيت المجاور بينا   قد رويت إلا الدهيد هينا

إلا ثلاثين وأربعينا   قليصات وأبيكرينا

وكان القياس أن يقال : الدهيدهات ، قال سيبويه : الدهداه : حاشية الإبل . أى صغاره ، فكأنه حقر (دهاده) فرده إلى الواحد ، وهو . دهداه ، وأدخل الياء والنون كما تدخل فى (أرضين وسنين) . . . . وقال ابن جنى فى سر صناعة الإعراب . عند سرد ما جمع بالواو والنون من كل مؤنث معنوى ، أو مؤنث بالتاء كثبة . . . . إن جمع أبكر بالواو والنون فى قول

---

(١) أنظر شرح الشافية للرضى ٢ / ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادى/١٤٣ ، ٢٥٣ وإملاء ما من به الرحمن لأبى البقاء العكبرى ٢ / ١٧٠

(٢) أنظر المزهر للسيوطى ٢ / ١٧٤ وما بعدها ، والأحاجى للزمخشرى / ١٠١ تحقيق مصطفى الحدرى ، ودرة الغواص للحريرى / ٦٥ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢ / ١٦٥ ، وتاج العروس ١٠ / ٤ . والمخصص لابن سيده ٥ / ١٦ / ٨٢

(٣) الدهيدهينا : صغار الإبل .

الشاعر . (أبيكرينا) إنما هو عوض من الهاء المقدره فجرى مجرى أرض . . . . وأما (دهيدهينا) فإن واحده دهداه ، فكأن الهاء فيها لتأنيث الفرقة . . . . وكأنه كان فى التقدير . دهداهة ، فجمع بالواو والنون تعويضا من الهاء المقدرة ، قال أبو علي : وحسن جمعه بالواو والنون أنه قد حذف ألف (دهداه) فى التحقير ، ولو جاء على الأصل لقيل : (دهيديه) ، فواحد (دهيدهينا) إنما هو (دهيده) وقد حذفت الألف من مكبره فكان ذلك . . . مسهلا للواو والنون وداعيا إلى التعويض بهما[1] .

---

(1) الكتاب لسيبويه ٢ / ١٤٢ ، وشواهد الشافية ١٠٠ ، ١٠١ ، وخزانة الأدب البغدادى ٣ / ٤٠٨ .

الباب الثانى

أنواع العوض فى العربية

لقد تفنن العرب فيما عوضوا به ونوعوا ، ثم استقطب ذلك النحاة فيما عن لهم من أسرار العربية ، فبدت أعواضهم متعددة النواحي ، متنوعة المواطن ، متباينة الأنواع ، وقد أبرزت هذه الدراسة منها التعويض بالحركة ، والمدة ، والتضعيف ، والحرف ، وهو ضروب كثيرة كالتعويض بالهمزة ، والألف ، والتاء . . . الخ ، ولكل مسائل تخصها ، وسنعرض لها تباعاً واتساعاً إن شاء الله تعالى .

التعويض بالحركة :

التعويض بالحركة يكاد ينحصر فيما حذفت لامه من نحو يد وغد وحر ، إذ أصلها يدي وغدو ، وحرح بسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة العين[1] .

وقد تصرفت العرب في مثل هذه بتضعيف العين وصلا ووقفاً عوضاً من اللام المحذوفة كما سبق أن بينته عند الكلام على ما حذف منه ولم يعوض عنه ، وربما كانت ضمة الهمزة في (أخت) عوضاً من اللام المحذوفة على مذهب الخليل وسيبويه إذ التاء عندهما للتأنيث وليست بدلا من الواو المحذوفة وهي اللام ، حيث ترد إليها في النسب ، وتحذف التاء عندهما فيقال فيها : أخوي[2] وكون ضمة الهمزة عوضاً من اللام المحذوفة التي هي الواو يقوي عندي مذهبهما ، ويضعف مذهب يونس الذي جعل التاء بدلا من الواو وليست للتأنيث ، إذ يلزم عليه الجمع بين العوض والمعوض عنه . كما أن إجازته أختي في أخت ليس بقياس[3] .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٣٩

(٢) انظر ابن عقيل والخضري ٢/١٧٩

(٣) انظر لسان العرب لابن منظور ١٨/٢٢

فعلاء ـ وقد وردت ضمة العين فى (فعل) جمعاً ، عوضاً عن حرف اللين المحذوف من المفرد كما فى (سبل) من قول ابن دريد :

إن يحمى عن عينى البكا تجلدى فالقلب موقوف على سبل البكا

فسبل : طرق سكن تخفيفاً . قال أبو على : اعلم أنه إذا كان ثالث الاسم حرف لين ، لحقه الثقيل فى نحو . رغيف ورغف ، وقضيب وقضب ، ويجوز التخفيف ؛ لأنهم أرادوا أن يأتوا فى الجمع بما كان فى الواحد ، فلم يملكهم ، فأتوا بما هو منه ، أعنى الحركة ، وإذا كانت الزيادة فى أول الاسم كان الجمع مسكناً ، ويجوز التثقيل فى الضرورة ، وذلك نحو : أحمر وحمر وما أشبه ذلك ، وإنما جاز التثقيل فى (رغف وقضب) ؛ لأن ضمة العين عوض عن حرف لأن الحركة بعضه ، ولم يجب أن يعوض فى (أحمر وحمر) لأن الزائد فى المفرد همزة . . . وليست من اللين فى شىء ، وتثقيله على الشبه ببـــاب قضب ورغف[1] .

التعويض بمد حـــرف اللين مدا لازماً : (ست حركات) عند حذفه أو تحريكه .

التعويض بمد حروف اللين الصوامت (الألف والواو والياء) عما يجب لالتقاء الساكنين : وذلك فى نحو دابة ، وشابة ، وهذا قصيب بكر ، وقد تمود الثوب وقد قوص بماعليه ، وسبب ذلك وقوع الحرف المشدد بعدها لأنهما سواكن ، وأول المثلين مع التشديد ساكن ، فيجفو عليهم أن يلتق

---

(١) أنظر المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله ٢/ ٣ ، الخصائص ١٢٦/٣ : ١٢٧ وتفسير القرطبي ١٥١/١ ، وشواهد الشافية ١٧٠ : ١٧١ والمحتسب لابن جنى ٤٦/١ : ٤٧

الساكنان حشواً فى كلامهم فحينئذ ماينهضون بالألف أوالواو أوالياء ، بقوة الاعتماد عليها فيجعلون مدها ، ووفاء الصوت بها عوضاً عما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها إذا لم يجدوا عليه تطرقاً ، ولا بالاستراحة إليه تعلقاً . . . وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف فى المد كان حينئذ محفوظاً بتمامه وتمادى الصوت به . . . فشابة إذاً أو فى صوتاً وأنعم جرساً من أختيها وقضيب بكر أنعم وأتم من قوص به . . . ليعد الواو من أعرق الثلاث فى المد ـ وهما الألف ـ وقرب الياء إليها : نعم ، وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته بما تجشمه من مد الألف فى هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه ، ويتخطى به اعتياده ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التى كان كلف بها . . . فيقول شأنه ودأبه . . . قال كثير :

إذا ما العـــوالى بالعبيط احمـــأرت

وقال :

وللأرض أما سودها فتجللت بياضاً وأما بيضها فاسوأدت

وهذا الهمز الذى تراه يخص الألف دون أختيها ، وعلته فى اختصاصه بها دونها أن همزتها فى بعض الأحوال إنما لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرقاً إلى الحركة ، وتطاولا إليها إذ لم يجدوا إلى تحريكها هى سبيلا لا فى هذا الموضع ولا فى غيره .

هذا ـ وقد تصرفت العرب فى الساكنين عند التقائهما بالأمور الآتية :

(أ) حذف أولهما إذا كان حرفاً معتلا نحو قوله تعالى : « سندع الزبانية » العلق/١٨ حيث حذفت الواو من (سندعو) لفظاً وخطاً ، لكونها ساكنة وبعدها ساكن للتخفيف ، وهذا أحد المواطن التى تقصر فيها الحركة الطويلة .

(ب) تحريك أولهما بالكسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين تخفيفا وذلك ، إذا كان الأول حرفا صحيحا نحو قوله تملى ، قالت امرأة العزيز - إذ قالت امرأة عمران - قالت الأعراب آمنا ، فأصل تاء التأنيث السكون إلا أنها حركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين الذى لا يكاد يوجد فى لغة العرب إلا فى نحو : شابه ودابه ، وقد عوضوا عن حذف أحدهما أو تحريكه مده مداً لازماً كما سبق أن بينته ، وقد يحرك الثانى من الساكنين إذا كان آخراً نحو : أين ، كيف وأمس ، ومنذ ... الخ لحركة أواخرها لالتقاء الساكنين وهى فتحة كما فى أين وكيف وكسرة فى أمس وضمه فى منذ[1] .

(ج) همز أول الساكنين إذا كان حرف لين وبعده حرف مشدد فى لغة بعض العرب نحو قراءة أيوب السختيانى قوله : « ... ولا الضألين » بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين فى لغة[2] » .

---

(١) انظر الهمع ٢/١٩٩

(٢) انظر الخصائص ٣/١٦٢ وما بعدها ، وتفسير القرطبى ١/١٥ ، والمفصل للزمخشرى /٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٢٢ وما بعدها ، والهمع للسيوطى ٢/١٩٩

التعويض بالتضعيف

هذا النوع من التعويض قد ورد فى مسائل نعرضها فى الآتى :

الأولى يكثر التعويض بتضعيف العين كما فى (حر) بالكسر والتخفيف، وهو الأكثر ، ويقال: فيه (الحرة) بزيادة الهاء فى آخره ، وهو من الغريب فى اللغة قال الهذلى :

« جراحمة لها حرة وثيل »

وأصلهما: (حرح) بكسر الحاء وسكون الراء ، بدليل جمعه على أحراح، قال الشاعر :

إنى أقود جمـــلا ممراحا   ذا قبة مملـــوءة أحراحا

قال أبو الهيثم: الحر حر المرأة مشدد الراء ؛ لأن الأصل (حرح) فثقلت الحاء الأخيرة : (أى وقفا) لسكون الراء قبلها ، فثقلوا الراء وحذفوا الحاء(١) . . . ومنه تشديد الباء فى أب والخاء من أخ عوضا من لاميهما ؛ إذ أصلهما أبو وأخو ، قال فى الجمهرة : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون : أخ وأخة ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ذكر الأزهرى أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة ، وكذا تشديد نون (هن)(١) . ولعل هذه اللغة التى أشار إليها الأزهرى هى لغة التعويض .

ومن هذا القبيل تشديد ميم (دم) عوضا من لامه المحذوفة كما قال الشاعر :

« والدم يجرى بينهم كالجدول »

---

(١) أنظر تاج العروس للزبيدى مادة (حرح) والمخصص لابن سيدة ١ / ٢ / ٣٧ وحاشية الخضرى ١ / ١٦٢

وقال آخر :

أهانك دمك فرغا بعد عزته ... يا عمرو بغيك إصرار على الجسد

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له ... وسعد مرديك موفور على الأبد[1]

أو بتضعيف حرف زائد قام مقام العين كالميم فى (فم) فيما أنشده الأصمعى :

ياليتها قد خرجت من فمه ... حتى يعود الملك فى أسطمه[2]

قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، من ذلك تشديد الميم فى الفم فى بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة . . .[3] وهذا يؤكد صحة ما قد بدا لنا من أن الميم من (فويهما) فى قول الفرزدق :

هما نفثا فى فى من فمويهما ... على النابح العاوى أشد رجام

ليست عوضا من اللام المحذوفة :

الثانية : تضعيف نون المثنى من المبهمات كذين وهاتين ، واللذين واللتين عوضا من الألف المحذوفة من (ذا وتا) ، والياء المحذوفة من (الذى والتى)

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ / ١١٩

(٢) اللسان مادة (فوه) وضرائر الشعر للقزاز القيروانى : ٢٢٥

(٣) انظر الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ / ١١٩ ، وضرائر الشعر للقيروانى ٢٢٥ : ٢٢٦

عند إرادة تثنيتها[١] والتعويض بتضعيف نون المثنى عن المحذوف من المفرد هنا لغة تميم وقيس ، وقيل: إن تضعيف نون المثنى هنا تأكيد للفرق بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف، وإلى التشديد والتضعيف أشار ابن مالك بقوله :

والنون إن تشدد فلا ملامة

والنون من ذين وتين شددا أيضا وتعويض بذاك قصدا

ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفى حالتى النصب خلافا للبصريين ، فى زعمهم أن التشديد مختص بحالة الرفع ؛ لأنه قد قرىء فى السبع (ربنا أرنا اللذين - إحدى ابنتى هاتين) بنصب (اللذين) وجر (هاتين) كما قرىء فى حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم - فذانك برهانان) بالتشديد فيهما ، فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم[٢] . وتشديد النون حال الرفع قراءة ابن كثير وهى لغة قريش ، وعلته: أنه جعل التشديد عوضا من حذف الياء من (الذى) والألف من (ذا)[٣] .

---

(١) انظر حجة القراءات لأبى زرعة ١٩٣ : ١٩٤ ، وحجة القراءات لابن خالويه ١٢١ وحاشية الخضرى ١ / ٦٧ ، وكتاب ليس لابن خالويه ٢٢٧ ، ٣٣٦ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ /١١٩ ، ومنثور الفوائد لكمال الدين أبى البركات ابن الأنبارى المسألة ٥٠ ص ٣٣٤ تحقيق د . حاتم صالح الضامن : (مجلة المورد العراقية)، ومعانى القرآن للفراء ٢ : ٣٠٦ ، وهمع الهوامع للسيوطى ١ : ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ١٢٥ وشرح الكافية للرضى ٢ : ٣٤

(٢) انظر التصريح على التوضيح ١ : ١٣٢ والأشمونى ١ : ١٤٧ : ١٤٨

(٣) انظر تفسير القرطبى ٥ : ٨٥ : ٨٦ ، ١٣ : ٢٨٥

الثالثة : تضعيف ياء (برية) عوضا من الهمزة المحذوفة على القول بأنها من (برأ)[1] وقد قرىء بتضعيف الياء جميع القراء ما عدا نافعا وابن ذكوان قوله تعالى : « أولئك هم شر البرية » البينة : ٦ ، قال الفراء : إن أخذت البرية من (البرى) وهو التراب ، فأصله غير الهمز ، تقول منه : براه الله يبروه بروا : أي خلقه . . . .[2]

---

(١) أنظر تفسير القرطبي ٢٠ : ١٤٥ ، وحجة القراءات لابن خالويه : ٣٧٤

(٢) القرطبي ٢٠ : ١٤٥

التعويض بالهمزة

تلقب الهمزة فى العربية بألقاب كثيرة ، وهى إما همزة وصل ، وإما همزة قطع ، فهمزة القطع تكون أصلية فى الأول والوسط والآخر ، أو منقلبة عن أصل كما فى سماء وبناء ، أو منقلبة عن زائد كما فى كتائب وسرائر ، وتكون زائدة كما فى الشمأل والشأمل ، وهذه إما مجلبة للتخلص من التقاء الساكنين كما فى (اطمأن واشمأز والضألين) فى لغة بعض العرب ، أو للوقف خاصة فى لغة بعضهم نحو : قولىء : أى قولى ، وقولؤ : أى قولوا ، وقولأ : أى قولا . فإذا وصلوا لم يهمزوا . ومنها همزة التوهم كما روى الفراء عن بعض العرب أنهم يهمزون ما لا همز فيه إذا ضارع المهموز ، قال : وسمعت امرأة من غنى تقول : رثأت زوجى بأبيات ، كأنها لما سمعت رثأت اللبن ذهبت إلى مرثية الميت منها ، قال : ويقولون : لبأت بالحج ، وحلأت السويق . . . . الخ[1] كما تأتى الهمزة الزائدة لنداء القريب نحو : أزيد أقبل ، وللاستفهام نحو أزيد عندك ؟ وهو أنواع . . . .[2]

هذا ـ وقد وقفت فى هذه الدراسة على وقوع الهمزة الزائدة عوضا عن محذوف أصلا كان أو زائدا ، وذلك يتضح لنا من المسائل التالية :

الأولى : التعويض بهمزة الوصل عن اللام المحذوفة قد ورد فى أسماء معدودة غير قياسية وهى . (ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان ، وامرؤ وامرأة وأيمن الله) وسر الإتيان بالهمزة فى أوائلها سكون تلك

---

(١) انظر لسان العرب لابن منظور ١ : ١٠

(٢) انظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ : ٩ وما بعدها ، ومعانى الحروف للرمانى : ٣٢ تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبى .

الأوائل . والابتداء بالساكن متعذر أو مستحيل فى العربية ، ولئن جاء فى الفارسية نحـــو (شتر ، سطام) ، وتحريك الأوائل فى العربية أصل من أصولها ، ولن يكون أول الكلمات ساكنا على وجه القياس ، إلا فى الأفعال ، وما يتصل بها من المصادر .... ولم يأت فى الأسماء الصرفة سكون أوائلها إلا فى أسماء معدودة غير قياسية ، وهى العشرة المذكورة ، ولا فى الحرف إلا فى لام التعريف وميمه ، فالهمزة فى الأسماء العشرة عوض عما أصابها من الوهن ؛ إذ هى ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذف لاماتها نسيا ، أو هى فى حكم المحذوف ، وهو وهن على وهن ؛ لأن المحذوف نسيا كالعدم ، فلما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذى حقه أن يكون فى الفعل شابهت الأفعال فلحقها همزة الوصل عوضا من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو ابنى وبنوى فى النسب(١) فتلك الأسماء حذفت لاماتها وعوض منها همزة الوصل فى أوائلها . ولقائل أن يقول : إن (ابنا وامرأ ، وأيمن) ليست بمحذوفة الأواخر ، فكيف يعوض عن مذكور ؟ والجواب : أنه لما كانت النون والراء فى (ابنم وامرىء) تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدهما صارتا كحرف الإعراب : أى نزلت كل منهما مع الآخر منزلة الحرف الواحد ، على أنه قيل : إن الميم فى ابنم زائدة وليست بدلا من اللام المحذوفة ، مثلها فى ذلك مثل الميم فى (زرقم وستهم) وعليه فاللام محذوفة والهمزة عوض عنها(٢) .

وأما أيمن الله ، فإن نونه لما كانت تحذف كثيرا نحو : ايم الله ، وم الله ،

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٢ : ٢٥١ ، ٢٥٢ ، والمخصص لابن سيدة ٥ : ١٧ : ١٣٥ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٧١ ، ١٧٣ ، والمفصل للزمخشرى ٣٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٣١ ، ١٣٢ ، والتصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ٢ : ٣٠٤

(٢) انظر شرح الشافيه للرضى ٢ : ٢٥٢

والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم ، فهي ـ وإن كانت مذكورة ـ في نية الطرح لهذا لا يصح القول في (ايمن الله) بأنهم جمعوا العوض والمعوض عنه[1] .

الثانية : التعويض بهمزة الوصل عن حركة أول الأمر من الثلاثي[2] نحو : اضرب ، اقعد . . . إلخ فهمزة الوصل في (اضرب) وبابه عوض من حركة أول الكلمة ، وقد وقعت في موضع الحركة على القول بأن حركة الحرف تقع قبله . وعلى القول بأنها بعده أو معه ، فيكون العوض وهو الهمزة قد وقعت في غير موضع المعوض منه .

قال ابن يعيش في سر تسكين الأول ودخول همزة الوصل عليه من الأفعال وتدخل أيضا في فعل الأمر ، وذلك من كل فعل فتح فيه حرف المضارعة ، وسكن ما بعده نحو : يضرب، ويقتل . . . إلخ فإذا أمرت قلت: اضرب ـ اقتل . . . وكان يجب أن يحرك الأول من المستقبل كما حرك في الماضي ، فيقال: ذهب يذهب ، وقتل يقتل ، وضرب يضرب، فيجتمع أربع متحركات ، فاستثقلوا توالي الحركات ، فلم يكن سبيل إلى تسكين الأول الذي هو حرف المضارعة ؛ لأنه لا يبتدأ بساكن ، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنه بحركته يعرف اختلاف الأبنية ، ولا إلى تسكين لامه ؛ لأنه محل الإعراب من الرفع والنصب، فأسكنوا الثاني ؛ إذ لا مانع من ذلك، فقالوا : يذهب ويقتل ، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة ، فبقي

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥٤ ، وحاشية الخضري ٢ : ١٨٩ : ١٩٠ .

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١٢١

فاء الفعل ساكنا فاحتاجوا إلى همزة الوصل ، فقالوا : اذهب واقتل على ما تقدم[١] .

الثالثة : التعويض بإثبات همزة القطع فى المصدر عوضا عن حذفها فى المستقبل[٢] ، فقالوا : أكرم يكرم ، فلما حذفوا الهمزة فى المضارع أثبتوها فى المصدر ، فقالوا : الإكرام ، فدل هذا على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء فى نفس المثال ، فقالوا : فرازنة ، وكذلك لما حذفوا فاء عدة ، عوضوا منها نفسها التاء ، وكذلك أينق فى أحد قولى سيبويه فيها[٣] لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء فى نفس المثال[٤] .

وإنما عوضوا بالهمزة فى المصدر عن حذفها من المستقبل : لأن أمثلة الفعل ـ وإن اختلفت فى أزمنتها وصيغها ـ فإنها تجرى مجرى المثال الواحد ، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه فى مثال آخر من أمثلته ؛ ألا تراهم لما حذفوا همزة يكرم ونحوه عوضوه منها أن أوجدوها فى مصدره ، فقالوا : إكراما . . .[٥] .

الرابعة : التعويض بالهمزة فى (هاؤم) عن كاف الخطاب فى (هاكم) من قوله تعالى : « . . . فيقول هاؤم اقرأوا كتابيه » الحاقة : ١٩ . . . ومعنى (هاؤم) : تعالوا ، وقيل (هلم) ، وقيل : خذوا ، ومنه الخبر فى الربا

( ) شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٢٦

(٢) الخصائص لابن جنى ١ : ١١٣

(٣) الكتاب ١ : ٣١٧

(٤) الخصائص ١ : ١١٣ ، ١١٤

(٥) انظر الخصائص لابن جنى ٢ : ٢٨

« إلا هاء وهاء » : أى يقول كل واحد لصاحبه : خــذ، قال ابن السكيت والكسائى : العرب تقول : هاء يا رجل اقرأ ، والاثنين: هاؤ مايا رجلان، وهاؤم يا رجال . وللمرأة : (هاء) بكسر الهمزة ، وهاؤما ، وهاؤمن ، والأصل فى (هاؤم) (هاكم) فأبدلت الهمزه من الكاف[1] .

إن كان البدل هنا بمعنى العوض فصحيح ، وإن كان غيره فغير مسلم لبعد مخرج الكاف عن مخرج الهمزة ، فالأولى من أقصى اللسان أسفل ، والثانية من أقصى الحلق ، ويندر أن يقع البدل بين حرفين قد بعدا (مخرجا) ، ولعل التعبير فيه نوع من التسامح حيث كلام النحاة مبناه عليه ، ولذا يرجح عندى أن تكون الكاف قد حذفت ، ثم عوض عنها بالهمزة وعليه فلا يعترض علينا بأن العوض حل محل العوض عنه ، إذ العوض أعم من البدل حيث يقع الثانى محل المبدل منه ، أما العوض فيكثر وقوعه فى غير موضع المعوض منه كما فى عدة وإقامة ، وابن . . . إلخ ، ويقل وقوعه موقع المعوض منه كما فى سنة وقلة وثبة . . . إلخ والتعويض بالهمزة فى (هاؤم) عن الكاف من ذلك الأخير .

الخامسة : التعويض بهمزة الاستفهام عن واو القسم كما فى قراءة على كرم الله وجهه والشعبى قوله تعالى : « شهادة آلله » المائدة / ١٠٦ بمد همزة الاستفهام، قال ابن جنى: وأما (آلله) بالمد فعلى أن همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ؛ ألا تراك لا تجمع بينهما فتقول : أوالله لأفعلن ، وأما (ألله) مقصورة بالجر ، فحكاها سيبويه : أن منهم من يحذف حرف القسم ولا يعوض منه همزة الاستفهام فيقول : ألله لقد كان كذا لكثرة الاستعمال[2] .

(١) انظر تفسير القرطبى ١٨ / ٢٦٩ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٨٢

(٢) المحتسب لابن جنى ١ / ٢٢١ تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، والمفصل للزمخشرى / ٣٤٤

التعويض بالألف

الألف لاتكون إلا مدا فى العربية ، لأنها لاتقبل الحركة ، ولا يكون قبلها إلا حركة مجانسة وهى الفتحة ، أما أختاها الياء والواو ففيهما البيان التالى :

ا ـ يكونان حرفى علة فقط ، وذلك إذا تحركتا كما فى نحو : (يسر ـ وجد) فالياء والواو فيهما حرفا علة فقط .

ب ـ يكونان حرفى لين فقط ، وذلك إذا سكنتا ، وكان ماقبلهامفتوحا فقط نحو الصيف والخوف ، فالياء والواو فيها حرفا لين فقط لسكونهما ، وفتح ماقبلهما.

ج ـ يكونان حرفى مد فقط ، وذلك إذا سكنتا ، وكسر ماقبل الياءنحو (يبيع الطعام) وضم ماقبل الواو نحو : يقول الحق ، فالياء والواو فيهما حرفا مد ليس غير .

ولاتكون الألف فى العربية إلا منقلبة عن أصل فى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وتكون زائدة أو منقلبة عن زائد ، ولها أنواع .

الأول : أن تكون للإنكار نحو : أعمراه ، لمن قال : رأيت عمرا .

الثانى : أن تكون للتذكر نحو : رأيت رجلا .

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين نحو : الزيدان قاما ، وقال المازنى : هى حرف ، والضمير مستتر .

الرابع : أن تكون علامة الاثنين كقول الشاعر :

* وقد أسلماه مبعد وحميم *

الخامس : أن تكون كافة كقول الشاعر :

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف

وقيل الألف زائدة للإشباع ، وبين مضافة إلى الجملة . . . وبعضهم جعلها عوضا من المضاف ، مثل (ما) في بينما وحيثما . . . الخ .

السادس : أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو قوله تعالى :(آأنذرتهم) .

السابع : أن تكون فاصلة بين النونين : نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنان .

الثامن : أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كقول الشاعر :

يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقه

وقول الآخر :

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله ياعمرا

التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنة ، وهي إما نون التوكيد نحو قوله : « ليسجنن وليكونا » أو تنوين المنصوب نحو : رأيت رجلا حال الوقف في لغة غير ربيعة .[1]

---

(١) أنظر مغني اللبيب لابن هشام ٢ / ٤٠ ، ثم انظر لسان العرب لابن منظور ٢٠/٣١١ ومابعدها تجد خيرا كثيرا وعلما غزيرا .

العاشر : أن تكون للتعويض وفيها التفصيل التالى :

١ - يكون التعويض بالألف فى آخر المبهمات من ضمة التصغير فى أوائلها .

يقـول ابن سيده :

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء : (أى المبهمات) فإنها تترك أوائلها عـلى حالها قبل أن تحقر وذلك أن لها نحوا فى الكلام ليس لغيرها ، فأرادوا أن يكون تحقيرعلى غير تحقير ماسواها وذلك قولك فى هذا هذيا وذاك ذياك ، وفى ألى أليا ، خالفوا بين تصغير المبهم وغـيره بأن تركوا أوله على لفظه ، وزادوا فى آخره ألفا عوضا من الضم الذى هو علامة التصغير فى أوله ، وقوله : ذيـا وهو تصغير ذا ، ياء التصغير منه ثانية ، وحق ياء التصغير أن تكون ثالثة ، وإنمـا ذلك لأن (ذا) عـلى حرفين ، فلما صغروا احتاجـوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء أخرى لتمام حروف المصغر ، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، ذيى ، ثم زادوا الألف التى تزاد فى المبهم المصغر فصار ذييا ، فاجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل فحذفوا واحدة منها فلم يكن سبيلا إلى حذف ياء التصغير لأن بعدها ألفا ، ولا يكون ماقبل الألف إلا متحركا ، فلو حـذفوها حركوا يـاء التصغير ، وهى لاتحرك ، فحذفوا الياء الأولى فبقى (ذيا) ويقال فى المؤنث تيا على لغة من قال هـذه وهذى ، وتاوتى يرجعن فى التصغير إلى التاء ، لئلا يقع لبس بين المذكر والمؤنث ، وإذا قلنا هذيا أو هتيا للمؤنث فها للتنبيه ، والتصغير واقع بذيا وبتيا ، وكذلك إذا قلنا : ذيالك وذيالا ، وتياك فى تصغير ذاك وتلك ، فإنما الكاف علامة المخاطبة ، ولا يغير حكم المصغر ومن الشواهد فى ذلك ما أنشده ثعلب

بذيالك الوادى أهيم ولم أقل بذيالك الوادى وذياك من زهد

ولكن إذا ماحب شيء تولعت به أحرف التصغير من شدة الوجد

أراد : أن التصغير يقع من فرط المحبة ولطف المنزلة ، كما يقال : يابنى ويا أخى . . . إلخ .

وإذا صغرت أولاء فيمن مد قلت : ألياء كقول الشاعر :

* من هؤليائكن الضال والسمر *

فها للتنبيه ، وكن للخاطبة جمع المؤنث ، والمصغر أليا وقد اختلف أبو العباس المبرد ، وأبو إسحق الزجاج فى تقدير ذلك .

فقال أبو العباس المبرد : أدخلوا الألف التى تزاد فى تصغير المبهم قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها فى آخر المصغر لوقع اللبس بين (ألى) المقصود الذى تقديره (هدى) وتصغيره أليا بإلاتفاق ، وذلك أنهم إذا صغروا الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، ويقلبوا الألف التى قبل الهمزة ، ويكسروها فتنقلب الهمزة ياء ، فتصير (أليى) كما تقول فى غراب (غريب) ثم تحذف إحدى الياءات كما حذف من تصغير عطاء ، ثم تدخل الألف فتصير (أليا) على لفظ المقصور ، فترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة ، والياء المنقلبة إلى الهمزة فصار (أليا) لأن (ألاء) وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التى تدخل فى تصغير المبهم طرفا صارت (فعالى) ، وإذا صغرت سقطت الألف ، لأنها خامسة كما تسقط فى حبارى ، وإذا قدمناها صارت رابعة ولم تسقط ، لأن ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعه من حروف المد واللين لم يسقط ، ومما يحتج به لأبى العباس أنه

إذا أدخلت الألف قبل آخره صار بمنزلة حمراء ، لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهمزة للطرف ، وحمراء إذا صغرت لم يحذف منه شيء ، وأما أبو إسحق فإنه يقدر أن الهمزة في (ألاء) ألف في الأصل ، وأنه إذا صغر أدخل ياء التصغير بعد اللام ، وأدخل الألف المزيدة للتصغير بعد الألفين فتصير ياء التصغير بعدها ألف ، فتنقلب ياء ، كما تنقلب الألف في عناق وحمار إذا صغرتا ياء ، كقولنا : عنيق وحمير ويبقى بعدها ألفان في اللفظ ومتى اجتمعتا في التقدير قلبت الثانية منهما همزة كقولنا : حمراء وصفراء وما أشبه ذلك .

وما يدخل عليه من (هـــا) التنبيه ، أو كاف المخاطب ، مثل قولك هؤلاء وألاك ، وأولئك لايعتد به .

وتقول في تصغير الذي والتي ، اللذيا والتيا ، وإذا ثنيت قلت : اللذيان والتيان في الرفع ، واللذيين والتيين في النصب والجر ، وقد اختلف سيبويه والأخفش في ذلك فأما سيبويه فانه يحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم ولا يقدرها وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين ، ولا يتغير اللفظ في التثنية ، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما .

يقول سيبويه في جمع (اللذيا) اللذيون واللذيين بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء ، وعلى مذهب الأخفش (اللذيون واللذيين) بفتح الياء ، وعلى مذهبه يــــكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ؛ لأنه يحذف الألف التي في (اللذيا) لاجتماع الساكنين وهما الألف في اللذيا) وياء الجمع كما تقول في (المصطفين والأعلين) وفي مذهب سيبويه إنه لايقدرها ، ويدخل علامة

الجمع على الياء من غير تقدير حرف بين الياء وبين علامة الجمع ، وإلى مذهب الأخفش يذهب المبرد ، والذى يحتج لسيبويه يقول :

إن هذه الألف تعاقب مايزاد بعدها فتسقط لأجل هذه المعاقبة ، وقد رأينا مثل هذا مما يجتمع فيه الزيادتان فتحذف إحداهما كأنها لم تكن قط فى الكلام كقولك :

(واغلام زيداه) فتحذف النون من (زيد) كأنه لم يكن قط فى زيد ولو حذفناه لاجتماع الساكنين لجاز أن تقول : (وغلام زيدناه) ولهذا نظائر كرهنا الإطالة فتركناها .[1]

---

(١) المخصص لابن سيدة ١٠٣/١٤/٤ : ١٠٥ ، وانظر درة الغواص للحريرى / ١٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، والأحاجى للزمخشرى /٩٧ تحقيق مصطفى الحدرى . وحاشية الخضرى ١٦٨/٢ : ١٦٩ ، والتصريح على التوضيح ١/ ١٣١ . والأشمونى ١٧٢/٤ ومابعدها ، وغيرها من مصادر علم النحو فى هذا الموضع .

٢ ـ التعويض بالألف عن إحدى ياءي النسب :

قال ابن سيدة : ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك : في الشام شآم وفي تهامة تهام ، ومن كسر التاء قال تهامي ، وفي اليمن يمان ، قال المرزوقي في شرح فصيح ثعلب : رجل تهام : أي من أهل تهامة،والأصل تهمي،لأن تهما وضع موضع تهامة ، لكنهم حذفوا إحدى ياءي النسبة وأبدلوا منها ألفا . . . قال بن جني في الخصائص : فإن قلت : فإن في تهامة ألفا ، فلما ذهبت إلى أن هذه الألف في تهام عوض من إحدى الياءين للاضافة ؟ قيل : قال الخليل : كأنهم نسبوه إلى فعل أو فعل ، وكأنهم كفوا صيغة تهامة وأصاروها إلى تهم أو تهم ثم أضافوا إليه فقالوا تهامة . وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين ، وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياء عوضا منها[1] .

قال سيبويه : فقلت أرأيت تهامة أليس فيها الألف ، فقال :

إنهم كسروا الاسم على أنهم جعلوه (فعليا أو فعليا) ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف كأنهم بنوه تهمي أو تهمي ، فكأن الذين قالوا تهام هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحهم التاء في تهامة حيث قالوا : تهام يدلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه ، ومنهم من يقول تهامي ويماني وشامي فهذا كبحراني وأشباهه مما غير بناؤه في الإضافة ، وإن

---

(١) الخزانة للبغدادي ١ / ٧٤: ٧٥، المخصص لابن سيدة ٤ / ١٣ / ٢٢٨، الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ١١٨ : ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، وفصيح ثعلب ٩٣ : ٩٤ ، والخصائص ٢ : ١٠ ، ٢٠٥ والمغني على الأمير ٢ : ١٢٣ ، والخضري على بن عقيل ٢ : ١٠١ ، ١٦٩ ، والأشموني ٣ - ٢٤٢

شئت قلت يمنى . . . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول شأمى . . . (١) .

وفى التاج النسب إلى اليمن : يمنى على القياس ، ويمانّى بتشديد الياء نقله سيبويه عن بعضهم ، وأنشد لأمية بن خلف :

يمانيا يظل يشد كـيرا ويـنفخ دائبا لهب الشواظ

وأنشد أبو العباس المبرد :

ضربناهم ضرب الأحامر عدوة بكل يمانّى إذا هز صمما

وقول الآخر :

فأرعد من قبل اللقاء ابن معمر وأبرق والبرق اليمانّى خوان

والأكثر على منع التشديد مع ثبوت الألف لأنه جمع بين العوض والمعوض ، وأجاب عنه الشيخ بن مالك بأنه قد يكون نسبة منسوب ، و (يمان) مخففة وهو من نادر النسب ، وألفه عوض عن الياء ، ولا يدل على ما يدل عليه الياء : إذا ليس حكم العقيب أن يدل على ما يدل عقبه دائبا ، وقوم يمانية ويمانون مثل : ثمانية وثمانون ، وامرأة يمانية ومثل ذلك فى التعويض بالألف عن الياء نسبتهم إلى زبينة زبانى ، والقياس : زبنى ، فالألف فى (زبانى) عوض من ياء زبينة(٢) .

٣ ـ التعويض بألفى التأنيث عن تائه فى نحو حمراء وحبلى ، والدليل على

---

(٢) المخصص لابن سيدة ٤ : ١٣ ، ٢٢٨

(١) تاج العروس ٩ : ٣٧١ ، والمخصص لابن سيدة ٤ : ١٣ : ٢٢٨ ، وفصيح ثعلب ٩٣ : ٩٤

ذلك أنهما لا يجتمعان فلا يقال : حمراءة ولا حبلاة ، ومن هنا حكم النحاة على الألف فى نحو : علقاة وأرطاة ، بأنها للإلحاق بجعفر ، وماذلك إلا لاجتماع الألف مع التاء فى كلمة واحدة ، أما إذا لم توجد التاء فبعض النحاة جعل الألف للتأنيث مطلقا وبعضهم يرى احتمالها للتأنيث والإلحاق[1]

٤ — التعويض بالألف من التنوين وقفا فى نحو رأيت زيدا ، ولكون هذه الألف المعوض بها عن التنوين لاتقع إلا آخرا ، وفى محل المعوض عنه وهو التنوين ، صحح بعض الشعراء حرف العلة قبل ألف العوض هذه تشبيها لها بتاء التأنيث فى نحو : (سقايا) فى (سقاء) كما يقولون (سقاية) فصحح الياء ولم يبدلها همزة مـــع الألف التى هى عوض عن التنوين ، كما يفعلون مع الهاء ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذا المرء صم فلم يكلم ... وأعيى سمعـــه إلا ندايـــا

ولاعب بالعشى بنى بنيه ... كفعل الهر يلتمس العظايا

يلاعبهم وودوا لو سقوه ... من الذيفان مترعـــة إنايا

... فأبقى هذا الشاعر الياء على ماكانت عليه مع الهاء ، والقياس أن تبدل منها همزة فيقال : النـــداء والعظاء ... الخ[2] وذلك لاعتبار ألف العوض من بنية الكلمة ، تشبيها لها بالتاء كما سبق .

وبعض العرب يهمز ألف العوض فى نحو رأيت رجلا . فيقول : رأيت

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ٩٤ ، وحاشية الخضرى ٢ / ١٤٥ .

(٢) انظر ضرائر الشعر للقزاز للقيروانى / ٢٠٣ : ٢٠٤

رجلأ ، وذلك حال الوقف خاصة . فالهمزة فى (رجلأ) إنما هى بدل من الألف التى هى عوض من التنوين فى الوقف ، ولا ينبغى أن يحمل على أنها بدل من النون لقرب مابين الهمزة والألف ، وبعد مابينها وبين النون .[1]

٥ ـ التعويض بالألف وقفا عن الهاء كما فى قول الراجز :

بالخير خيرات وإن شرا فا   ولا أريد الشر إلا أن تا

والشاهد فيه (فا ، تا) وقد استشهد به النحاة على صحة الوقوف على حرف واحد فيوصل بألف كما هنا ، والتقدير : وإن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء .

وقد أورده سيبويه فى باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد من أبواب التسمية[2] فالألف هنا كالهاء فى أن كلا منهما يؤتى به لبيان الحركة كما فى (أنا) وقفا ، بينوا فتحة النون من (أنا) بالألف وقفا كبيانها بالهاء فى (هيهوهه)

قال الأعلم : الشاهد فى لفظه بالفاء من قوله (فشر) ، والتاء من قوله : (تشاء) ولما لفظ بهما وفصلهما مما بعدهما ألحقها الألف للسكت عوضا من الهاء التى يوقف عليها ، كما قالوا : (أنا) و (حيهلا) . . .[3] .

---

(١) انظر شواهد الشافية للبغدادى / ١٧٠

(٢) الكتاب ٢/٦١

(٣) انظر شواهد الشافية للبغدادى / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠

التعويض بالتاء

حرى بنا قبل أن نفصل القول فى التعويض بالتاء أن نقدم له بما ترد له التاء فى العربية استكمالا للفائدة ، واستطراقا إلى المقصود الذى إليه نقصد وعلى الله فيه نعتمد .

أولا — ما ترد له التاء إجمالا :

تدخل تاء التأنيث فى الأسماء على سبعة أضرب : الأول منها دخولها على الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث ، وذلك إذا كانت جارية على الأفعال نحو قائم وقائمة وضارب وضاربة [1] ، فالتاء فى الصفة هنا مثل التاء فى قامت وضربت فى الفصل بين القبيلين فإذا كان التأنيث حقيقياً لزمت فعله هذه العلامة فلم تحذف وذلك نحو : قامت المرأة وسارت الناقة ... وهذه التاء إذا دخلت على هذه الصفات الجارية على أفعالها لم يتغير بناؤها عما كان عليه نحو قائم وقائمة ، وضارب وضاربة ومكرم ومكرمة ... (المخصص ٥ / ١٦ / ٩٧ .

الثانى دخولها على اسمين غير وصفين للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قولهم : امرؤ وامرأة ، وهذا الاسم يستعمل على ضربين أحدهما أن تلحق أوله همزة الوصل والآخر أن لا تلحقه مثال الأول نحو : امرىء وامرأة ، وفى التنزيل : (إن امرؤ هلك — وإن امرأة خافت من بعلها) والآخر مرء ومرأة ، وفى القرآن « يحول بين المرء وقلبه » وعلى هذا قالوا : امرأة إذا خففوا الهمزة فالقياس (مرة) وقد قالوا : المرأة ... ومما فرق بين مذكره

---

(١) أنظر شرح الشافية للرضى ٣٤٤/١٧٧ .

ومؤنثه من الأسماء قولهم : الشيخ والشيخة ، وقال أبو عبيد : كأنها شيخة رقوب .

وقالوا : غلام وغلامة وأنشدوا :

ومركضة صريحي أبوها يهان لهـا الغلامة والغلام

وقالوا : رجل ورجلة ، قال الشاعر :

خرقوا جيب فتـاتهم لم يبالوا حرمـة الرجلة

وقالوا : حمار وحمارة وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة . . . (المخصص ٥/١٦/٩٨ - ٩٩) .

الثالث دخولها على الاسم فرقا بين الجمع والواحد نحو قولهم : تمر وتمرة ، وبقر وبقرة وشعير وشعيرة ، وجراد وجرادة فالتاء إذا ألحقت فى هذا الباب دلت على المفرد وإذا حذفت دلت على الجنس والكثرة كما إذا حذفت التاء ذكر الاسم وأنث .

وقد جاء فى التنزيل الأمران نحو قوله تعالى : (من الشجر الأخضر نارا وجراد منتشر – وأعجاز نخل منقعر) ، فالشجر جمع شجرة ، والجراد جمع جرادة والنخل جمع نخلة وقد ذكرت أوصافها وهى على الترتيب (الأخضر ، ومنتشر ومنقعر) ومن التأنيث قوله تعالى « أعجاز نخل خاوية »

وقوله تعالى « ينشىء السحاب الثقال » لجمع الصفة هذا الجمع كالتأنيث ، وفى الأخرى « يزجى سحابا ثم يؤلف بينه » .

وعلى هذا قال الشاعر فى وصفه :

دان مسف فويق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراح

فالتأنيث على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، هذا قول جماعة أهل اللغة فى تذكير هذا الضرب وتأنيثه أنهما سواء فى الاستعمال والكثرة ، وأما أبو حاتم فقال : أكثر العرب يجعلون هذا الجمع مذكراً وهو الغالب على أكثر كلامهم .

قال وربما أنث أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا ، ولا يقيسون ذلك فى كل شيء ولكن فى خواص ، فيقولون : هى البقر ، والبقر فى القرآن مذكر .

قال : والنخل مذكر وربما أنثوه ، قال والنخل فى القرآن مؤنث .

قال : وما علمنا أحدا يؤنث الرمان ولا الموز ولا العنب والتذكير هو الغالب والأكثر فى كل شيء ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لما كان يؤدى إليه من التباس مذكر الواحد بالجميع .

قال أبو عمر عن يونس : وإذا أرادوا المذكر قالوا هذا شاة ذكر ، وهذا حمامة ذكر ، وهذا بطة ذكر ... (المخصص ١٦،٥-١٠٠-١٠١) .

الرابع ما لحقته التاء لمجرد التأنيث وليس لما تقدم نحو قولهم : عرفة وقرية وبلدة ، ومدينة وعمامة وشقة ، وربما عبروا عن هذا التأنيث بالعلامة الكائنة فى لفظ الكلمة (المخصص (١٦/٥-١٠٢ - ١٠٣) .

الخامس ما لحقته التاء من صفات المذكر للمبالغة فى الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث ، وذلك نحو قولهم : رجل علامة ونسابة ، وسآلة وراوية ؛ ولا يجوز لهذه التاء أن تدخل فى وصف من أوصاف الله تعالى وإن كان المراد المبالغة .

وقال أبو الحسن فى قولهم : رجل ذروقة وملولة وحمولة : ألحقوها الهاء للتكثير

كنسابة وراوية ، وقد لحقت تاء التأنيث حيث لم تلحق الكلمة تأنيثا ، ولم تفصل واحدا من جنس ولم تفصل تأنيثا من تذكير كامرىء وامرأة ولم تجر صفة على فعل ، وذلك قولهم في جمع حجر حجارة ، وذكر ذكارة ، وجمل جمالة ، وقرىء : « كأنه جمالة صفر » .

ودخلت أيضا — في فعوله التي يراد بها الجمع وذلك قولهم : عم وعمومة وخال وخؤولة ، وصقر وصقورة ، وكذلك أفعلة وفعلة مثـــل : أجربة وجريب وخصى وخصية ، وغلة وجبرة ، وهذا كياءى النسب في قرشى وقرى ويمانى جاءت في البناء غير دالة على ماتدل عليه في الأمر العـام من النسب (المخصص ١٠٣/١٦/٥) .

السادس تدخل الجمع المبنى على مفاعل للمعانى التالية :

(أ) مايدل لحاقها به على النسب نحو قولهم : المهالبة والمنـاذرة ، والأشاعرة لجاء جمعه المكسر على حد ما جاء المسحح ، وذلك أنهم لـما كانوا يقولون : الأشعرون فيجمعون بحذف الياء كأنه جمع أشعر لا أشعرى ، كسر عليه فدل التأنيث على هذا المعنى من النسب .

(ب) ما يدل لحاقها به على الأعجمية والمعربة من الأسماء نحو : الأشاعثة والسيابجة والموازجة ، والجواربة ، وقالوا : صيقل وصياقلة ، وقشعم وقشاعمة فدخلت الهـاء الاسم على غير هذين الوجهين ، وإن شئت حذفت الهاء فقلت : الأشاعث والسيابج كما تقول الصياقل ... وإنما اجتمعت النسبة والعجمة فى لحاق التاء لهما فى أشاعثة وموازجة لاتفاقهما فى النقل من حال إلى حال لم يكونا عليها ، فالنسب قد صار الاسم فيه وصفا بعد أن لم يكن كذلك وليس ذلك لاتفاق العجمة والتأنيث فى المنع من الصرف ، _

ألا ترى أن العجمة فى أسماء الأجناس لا تمنع الصرف ، وهذه الأعجمية الداخلة فى هذا الباب أسماء أجناس ، وقيل التاء عوض من ياء النسب المحذوفة من نحو : أشعثى .

(ﻫ) مايدل لحاقها هذا الجمع على التعويض من الياء التى تلحق مثال مفاعل وذلك نحو فرزان وفرزانة وجحجاح وجحاجحة وزنديق وزنادقة فالهاء فى هذا الباب لازمة لاتحذف ، لأنها تعاقب الياء التى من الجحاجيح ، فإن حذفت أتيت بالياء لأنها يتعاقبان[1] .

ثانياً مسائل التعويض بالتاء :

الأولى : التعويض بالتاء عن المحذوف من المصدر :

وذلك قولك : أقمته إقامة ، واستعنته استعانة وأريته إراءة ...

وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ، قال الله تعالى : لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة . . » النور ٣٧ .

قال أبو على : أعلم أن الأصل فى هذا الباب هو أن يكون الفعل على أفعل ، وعين الفعل منه واو أو ياء ، فإنما يعتلان ، وتلقى حركتها على

---

(١) انظر المخصص ٥/١٦/٩٧- ١٠٤ والمقرب لابن عصفور ٢/٧١-٧٢ وشرح الشافية للرضى ٢/٦١ ، ٩١ ، ١٨٥ ومابعدها . وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٦ وما بعدها والكافية ٢/١٦٢ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١/١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٤ والخصائص لابن جنى ١/١١٤ ، ٢/١٠٩ ، ٣٠٢

ماقبلها وتقلب كل واحدة منها ألفا فى الماضى، وياء فى المستقبل كقولك: أقام يقيم، وألان يلين، والأصل: أقوَم يقوِم، وألين يلين، فألقيت حركة الياء والواو على ما قبلها، وقلبتها ألفا بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة ثم تعلّ المصدر لاعتلال الفعل، فتقول: إقامة، وإلانة. وكان الأصل: إقواما وإليانا، كما تقول أكرم يكرم إكراما، غير أنك لما أعللت الواو والياء فى الفعل أعللتها فى المصدر، فألقيت حركتها على ما قبلها فسكنتا، وبعدها ألف إفعال، وهى الألف التى فى الإقوام والإليان قبل الميم والنون، فاجتمع ساكنان أحدهما عين الفعل المعتلة والآخر ألف إفعال، فأسقط أحدهما، وجعلت هاء التأنيث عوضا من الحرف الذاهب.

فقالوا: إقامة والإلانة[1] وكذلك يعمل فى استفعل ويجىء مصدره كقولك: استعان يستعين استعانة واستلان يستلين استلانة ... هذا — وقد اختلف النحويون فى المحذوف من الحرفين لاجتماع الساكنين.

فقال الخليل وسيبويه: الذاهب هو الساكن الثانى (أى ألف الافعال والاستفعال)؛ لأن الساكن الثانى زائد والأول أصلى، وإسقاط الزائد أولى. وقال الأخفش والفراء. الذاهب هو الأول؛ لأن حق اجتماع الساكنين أن يسقط الأول منهما، وقد أجاز سيبويه أن لا تدخل الهاء عوضا، واحتج بقوله عز وجل «وإقام الصلاة»، ولم يفصل بين ما كان مضافا وغير مضاف، وذكر الفراء أن الهاء لا تسقط إلا مما كان مضافا، والإضافة عوض منها وأنشد.

---

(١) أنظر الكتاب لسيبويه ٢ : ٢٩٢، وحاشية الأمير على المغنى ١ : ١٨٣، والمفصل للزمخشرى ٢٢٣ والأشباه والنظائر للسيوطى ١ : ١٨، وتصريف الأفعال لمحمد الطناوى ٦٠ : ٦١، والخصائص ٢ : ٣٠٥

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا   وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا

وذكر أن الأصل . عدة الأمر[1] ، والهاء سقطت للاضافة وإن ذلك لا يجوز فى غير الإضافة أما نحو (جهة) فإن كانت مصدرا على وزن (فعلة). فإن الفاء تحذف، ويعوض منها التاء ، أما (وجهة) فقد جاء على غير القياس؛ (جهة) على حد قوله :

فا أمر أو مضارع من كوعد   احذف وفى كعدة ذاك اطرد

وفى (وجهة) قولان : أحدهما أنها اسم للمكان المتوجه إليه كالكعبة وعلى هذا يكون إثبات الواو قياسا ، إذ هى غير المصدر .

الثانى مؤنث (وجه) ، الذى بمعنى اسم المفعول ، مثل : ذبح ، وعليها لا تحذف الواو التى هى فاء الكلمة عند اقتران الاسم بهاء التأنيث : (الجمل على الجلالين ١/١٢٠ ، التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢/٣٨

هذا — ويلاحظ أن عدة إذا صغرت تصير (وعيدة) والتاء فيها مصغرة غيرها مكبرة إذ الموجودة والتاء فيها مكبرة تاء العوض ، والموجودة فيها مصغرة تاء التأنيث التى تزاد فى التصغير نحو :سن وسنينه .

ولذا عادت الفاء المحذوفة حين طاردت تاء التأنيث تاء العوض فقيل (وعيدة) وذلك لئلا يجتمع العوض والمعوض منه ، وكذلك الشأن فى تصغير أخت وبنت ، فيقال فيها : أخية وبنية ، فالتاء فيها مصغرتين غيرها حال تكبيرها (الخضرى ٢/١٦٧) .

---

(١) انظر تاج العروس للزبيدى ٢ : ٥٣٦ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٤٥ ، ٢٠٩ .

وأجاز سيبويه أقته إقاما ولم يجزه الفراء ، وأما قولهم اريته إراءة ، فليس من هذا الباب ، لانه لم يعتل عين الفعل منه ، ولكنه دخله النقص لتليين الهمزة ، فعوض الهاء ، وكان الأصل : أرأيته إرءاء ، كما تقول أرعيته إرعاء ، فخففت الهمزة فى المصدر ، كما خففت فى الفعل بأن ألقيت حركتها على الراء ، ثم أسقطت ، وجعلت الهاء عوضا من ذلك .

قال سيبويه : وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف منه ، ولا فيما أشبهه لأنهم لا يجيئون بالياء فى شىء من بنات الياء والواو مما هما فيه فى موضع اللام صحيحتين[1]

وقد يجىء فى الأول نحو : الإحواذ والاستحواذ ونحوه ، يريد : أن ما كان على "فعّل" فمصدره تفعيل أو تفعلة ، فى الصحيح كقولك : كرمته تكرمة وتكريما وعظمته تعظمة وتعظيما ، والباب فيه تفعيل ، فإذا كان لام الفعل منه معتل ألزموه تفعلة كراهة أن يقع الإعراب على الياء ، وأرادوا أن تعرب التاء وتكون الياء مفتوحة أبدا ، كقولك عزيته تعزية وسويته تسوية ، ولم يقولوا عزيته تعزيا وهذا تعزيك ، وعجبت من تعزيك ، لأن لهم عنه مندوحة باستعمالهم .

الوجه الآخر ، وفرق سيبويه بين هذا وبين (وإقام الصلاة) فلم يجوز فى هذا حذف الهاء كما أجازه فى إقام الصلاة ، بأن قال : إنه قد جاء فى باب (إقام الصلاة) المصدر على الأصل بغير هاء كقولهم : الإحواذ والاستحواذ ولم يقولوا فى هذا الباب باسقاط الهاء .

قال أبو سعيد وقد جاء فى الشعر قال الراجز :

---

(١) انظر الخصائص لابن جنى ٢/٤٤ والمفصل للزمخشرى ٢٢٣ .

بات يـنزي دلوه تـنزيا كما تـنزي شـهلة صـبيا

قال سيبويه : ولا يجوز حذف الهـاء فى تجزئة وتهنئة ... لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء والواو كما ألحقوا أريت الهاء[1] .

هذا ـ وقد كثر التعويض بالتاء فيما حذفت فاؤه كعدة وزنة وصلة وضعة وسمة وسعة . . . إلخ أو فيما حذفت لامه كثبة وقلة وسنة وفئة ورئه . . إلخ فالتاء فى الأوليات عوض عن الفاء المحذوفة وهى الواو . وفى الأخريات عوض من اللام المحذوفة وهى الواو أو الياء كذلك ؛ ألا تراهما كيف تعاقب اللام فى نحو برة وبرى ، وثبة وثبى .

وحكى أبو الحسن عنهم رأيت مينا بوزن معيا ؛ فلما حذفوا قالوا : مئة[2]

الثانية : التعويض بالتاء فى جمع المؤنث السالم من التاء المحذوفةمنالمفرد المذكر المختوم بها فى نحو طلحة وحمزة ومعاوية وأمية ... الخ

وفى جمع هذه الأسماء المذاهب التالية : يرى جمهور النحاة جمعها بالألف والتاء ، واستدلوا على ذلك بقول العرب رجل ربعة ، ورجال ربعات ، وبقولهم : طلحة الطلحات .

---

(١) انظر المخصص لابن سيدة ٤/١٤/١٨٧-١٨٩، وشرح الشافيةللرضى ١/١٦٤ ومابعدها ، والكتاب لسيبويه ٢/٢٤٤ .

(٢)الأشباهوالنظائر١/١٠٨،١٣٠،١٢٤وحاشيةالخضرى٢/١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٠٩ ؛ وحاشية الأمير على المغنى ١/٧ ؛ والخصائص لابن جنى ١: ٣٠٣ ، ١٧٢ ؛ والمزهر للسيوطى ٢ : ١٥٨ والمفصل للزمخشرى : ٣٧٠ تهميشة : ٢ والمخصص لابن سيدة ١٠٦٠١ : ٧ .

قال الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها   بسجستان طلحة الطلحات

وتقول العرب : ما أكثر الهبيرات ، يريدون جمع الهبيرة ، ولم يسمع رجال ربعون ، ولا طلحة الطلحين ، ولا نحو : ما أكثر الهبيرين فلم يجمع شيء من ذلك بالواو والنون ، ولهذا لا ترى خلافا بين جمهورهم فى جمع الأسماء بالألف والتاء إذا سمى بها ، احتجاجا بالوارد عن العرب وإنما جمعت بالألف والتاء وصارت تاء الجمع عوضا عن التاء الساقطة من المفرد عند جمعه هذا الجمع . لئلا يجتمع تاءان فصار بمنزلة ما يسقط لاجتماع الساكنين لتقدير التاء فى المفرد .

وأجاز الكسائى والفراء جمع هذه الأسماء بالواو والنون شريطة إسكان اللام من طلحة ، لأنهم يقدرون جمع (طلح) فلايحركون اللام .

وذهب أبو الحسن بن كيسان إلى جواز ذلك بشرط تحريك اللام بالفتحة فيقول : الطلَحون ، فيفتحها كما فتحوا أرضون حملا على أرضات لو جمع بالألف والتاء ، لأنه بمنزلة ثمرات ، والصحيح ما قاله غيره ، لأنه قول العرب الذى لم يسمع منهم غيره ، ولأنه القياس ، ولأن طلحة فيه هاء التأنيث ، والواو والنون من علامات التذكير ولا يجمع فى اسم واحد علامتان متضادان .

واحتج ابن كيسان لمذهبه بأن التاء تسقط فى الطلحات ، ومن أجل سقوطها . وبقاء الاسم بغيرها جاز جمعها بالواو والنون وهذا لا يلزم ، لأن التاء فى المفرد مقدرة كما هو مذهب الجمهور ، إلا أنها سقطت حيث استعيض

غنها بتاء الجمع ، وهم لايجمعون بين العوض والمعوض منه(١) .

الثالثة ، التعويض بالتاء فى (فُعَلَة) جمع فاعل المعتل اللام عن أحد المثلين على مذهب أبي زكريا الفراء نحو : سعاة ودعاة وقضاة ... الخ فأصله عنده : (فعَّل) نحو : سعي ودعي وغزي ومنه قوله تعالى : « ... أو كانوا غزى ... » آل عمران ١٥٦ .

فاستثقل أحد المثلين فحذف ثم عوض منه التاء فصار على (فعلة) بعد أن كان على (فعل)(٢) وله نظائر من الصحيح نحو بازل وبزّل ، وقارح وقرّح وشاهد وشهد ، ومثله فى المعتل العين نحو : صائم وصوم ونائم ونوم .. الخ ، وفى المعتل اللام عاف وعفى (بمعنى الدارس) ... وقد جاءوا بفعل على فعلة تمييز الجمع المعتل اللام عن الصحيح(٣) .

وفى شرح التسهيل لأبى حيان اختلف فى باب قضاة ورماة ، والذى عليه الجمهور أن وزنه (فعَلة) وأنه من الأوزان التى انفرد بها المعتل الذى على وزن فاعل لمذكر عاقل ، وقال بعضهم : وزنه (فُعَلة) كـكامل وكملة وإن هذه الضمة للفرق بين المعتل والصحيح .

وقال الفراء : وزنه (فعَّل) بتضعيف العين كبازل وبزل ، والهاء فيه أعنى فى غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء فى إقامة واستقامة عوض عما حذف .

---

(١) انظر المخصص لابن سيدة ٧٩/١٧/٥ .
(٢) انظر شرح الشافية للرضى ١٥٦/٢ ، ١٧٦ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٥ .

قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكرى فى أرجوزته فى النحو وهى أرجوزة قديمة عدتها ثلاث آلاف بيت إلا تسعين بيتا ، احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال :

والوزن فى الغزاة والرماة ... فى الأصل عند جلة الرواة
فعلة ليس لها نظير ... فى سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فعلة ... كما تقول فى الصحيح الجلة
فخص فى ذلك حرف الفاء ... بالضم فى ذى الواو أو ذى الياء
وخالف الفراء ما أنبأت ... وحجهم بقولهم سراة
وعنده وزن غزاة فعل ... كما تقول نازل ونزل
فالهاء من ساقطها معتاضة ... وإنما تعرف بالرياضة
كالأصل فى إقامة إقوام ... بالاعتياض اطرد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل ... غزى وعفى ليس بالمجهول(١)

والصحيح عندى من مذاهب النحاة السابقة الثانى وهو أن نحو (قضاة) على وزن (فعلة)لأنه الكثير المطرد فى الصحيح ، وكثيرا مايقيسون العليل عليه فى أوزانه ، إلا أنهم فرقوا بينهما بحركة الفاء فأبقوها مفتوحة فى نحو كامل وكملة لصحة اللام ، وضموها فى نحو دعاة وقضاة حيث خف آخره بالإعلال تعادلا بين جمعى الصحيح والعليل ورفعا للبس بينهما فى الجمع .

الرابعة : التعويض بالتاء عن ياء المتكلم فى باب النداء خاصة فى لفظين هما

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ / ١٢١ ، ١٢٢

(يا أبة ، يا أمة) . أى يا أبى ، ويا أمى[1] ومنه قوله تعالى : « إذ قال يوسف لأبيه يا أبت » يوسف : ٤ ، قرأ بكسر التاء أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة والكسائى ، فالتاء فى (يا أبت) عند البصريين علامة التأنيث أدخلت على الأب فى النداء خاصة بدلا من ياء الإضافة ، وقد تدخل علامة التأنيث على المذكر فيقال . رجل نكحة وهزأة ، وممن نص على أن التاء للتأنيث سيبويه فإنه قال . سألت الخليل عن التاء فى (يا أبة) فقال ، هى بمنزلة التاء فى (خالة وعمة) يعنى أنها للتأنيث ، ويدل على ذلك كتبهم إياها هاء فيقال : (يا أبه) بالهاء وقفا ، ومعناه (يا أبى) فتؤدى الهاء ما تؤديه الياء ، ولا يقال : يا أبتى ؛ لأن التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما ، وقياس من وقف بالتاء أن يكتبها بالتاء كما فى (بنت وأخت) . قال الزمخشرى : فإن قلت : كيف جاز لحاق تاء التأنيث بالمذكر؟ قلت . كما جاز نحو قولك: حمامة ذكر ، وشاة ذكر ، ورجل ربعة ، وغلام يفعة . يعنى إنما جىء بها لمجرد تأنيث اللفظ . . . قال الزمخشرى . فإن قلت : فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟ قلت: لأن التأنيث والإضافة يتناسبان فى أن كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم فى آخره . . . وهذه التاء لا تدخل – عوضا – فيما كان له مؤنث من لفظه ؛ إذ لا يجوز أن يقال . يا خالت ويا عمت فى (يا خالى ويا عمى) »[2] .

والتعويض بالتاء عن ياء المتكلم فى (يا أبة ويا أمة) يرجع عندى على

---

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٢ / ٧٠ ، ٧٢ تحقيق عبد الستار الجوارى ، والاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ٢ / ١٢٤ ، والمفصل للزمخشرى : ٤٣ ، وحجة القراءات لابي زرعة : ٣٥٤

(٢) أنظر تفسير القرطبي ٩: ١٠١، وحاشية الجمل على الجلالين ٢ : ٤٣٣، ٤٣٤ ، والتصريح على التوضيح ٢ : ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١ وما بعدها .

الإبدال - كما يراه البعض - وذلك لأن إبدال التاء من الياء نادر لبعد مخرجيهما بينما يقع كثيرا من الواو لقرب مخرجيهما كما في تراث وتجاه وتخمة ... إلخ؛ والأصل فيها . وراث ووجاه ، ووخمة فقلبت الواو فيها تاء تخفيفا لثقل الضمة المضمومة فيها. أما نحو: يا أبتا ويا أمتا ، أو يا أبتي ويا أمتي، فيحتمل ذلك عندي أن تكون الألف والياء فيهما للاشباع ، وليس ذلك جمعا بين العوض والمعوض كما يتوهم ، وزعم ابن مالك أن الألف في (يا أبتا) هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وأنها ليست بدلا من الياء[1] .

ومن هنا كان التعويض بالتاء من ياء المتكلم في باب النداء خاصة من أنواع التوسع الذي سلكته العرب فيه من الحذف والزيادة والإشباع والإبدال والتعويض ... إلخ .

الخامسة : التعويض بالتاء في الجمع الأقصى عن الياء سواء أكانت الياء محذوفة من الجمع نحو جحاجحة وفرازنة في جحاجيح وفرازين ، فحذفت الياء منها وعوض منها التاء ، أو كانت ياء النسب في المفرد نحـــو : أشاعثة ، وأشاعرة جمعي أشعثي وأشعري ، وقد تقدم ذلك في آخر ما ترد له التاء في اللغة العربية ، أو كانت محتملة للنسب وغيره كما في نحو أناسية ، فالتاء فيه عوض عن الياء في أناسي . قال سيبويه : وقالوا : أناسي وأناسية فعوضوا الهاء ، وأصل أناسي: أناسين ، فأبدلت النون ياء وأدغمت في الياء فصارت « أناسي »[2] .

---

(١) انظر التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢ : ١٧٨

(٢) أنظر المخصص ١٧/١/١ ، والأشباه والنظائر ١١٩/١ ، والخصائص ١٠٩/٢ .

وقد اختلف النحاة فى مفرده ، فقيل : إنسى نحو جمع القرقور « ضرب من السفن » قراقير وقراقر فى قول الأخفش والمبرد ، وأحد قولى الفراء ، وله قول آخر ، وهو أن يكون واحده إنسان ، ثم تبدل من النون ياء فتقول: أناسى ، والأصل أناسين مثل سرحان وسراحين ، وبستان وبساتين ، فجعلوا الياء عوضا من النون ، وعلى هذا يجوز سراحى وبساتى فى جمع سرحان وبستان لافرق بينهما .

قال الفراء : ويجوز « أناسى » بتخفيف الياء التى فيما بين لام الفعل وعينه مثل قراقير وقراقر .[1] وعليه يلزم حذف العوض والمعوض عنه وهو من النوادر .

السادسة : التعويض بالتاء عن ألف التأنيث فى التصغير كقولهم فى تصغير « حبارى » على أحد الوجوه فيه « حبيرة » فالتاء فى المصغر عوض عن الألف فى المكبر[2] .

كما قالوا فى تصغير لغيزى « لغيزة » . وقد سبق أن ذكرت أن بعض النحاة جعل ألفى التأنيث فى نحو صحراء وليلى عوضا من التاء ، لأنها الأصل فى التأنيث ، وهنا جعلت التاء عوضا عن الألف المقصورة ، ولعل هذا من قبيل التقارض بين ألف التأنيث وتائه فى الاستعمال .

---

(١) أنظر تفسير القرطبى ١٣/٥٦ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٣/٢٦٢ والأشباه والنظائر ١/١٢٤ .

(٢) أنظر الأحاجى للزمخشرى /٥٤ تحقيق مصطفى الحدرى ، والمخصص لابن سيدة ٥/١٧/٩١ والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١/١٢٠ .

السابعـــة : التعويض بالتاء فى « فعللة » مصدر الرباعى عن ألف « فعلال » مصدره الآخر نحـــو . الزلزلة والهملجة « حسن سير الدابة » والسرهفة « حسن الغذاء » فهذه التاء كأنها عوض عن ألف فعـلال ، نحـو الهملاج ، والسرهاف قال العجاج .

« سرهفته ماشئت من سرهـــاف »

وكذلك مصدر ماالحق الرباعى من نحو . الحوقلة ، والبيطرة والجوهرة والسلقاة ، كأنها عوض من ألف حيقال و بيطار وجهوار وسلقاء .[1]

الثامنة . التعويض بالتاء فى أول التفعيل مصدر « فعل » من عين الفعال « وذلك قولهم .

قطعته تقطيعا ، وكسرته تكسيرا ؛ ألا ترى أن الأصل قطاع وكسار ؛ بدلالة قول الله سبحانه . « وكذبوا بآياتنا كذابا » النبأ / ٢٨ .[2]

ومن هنا يتبين أن العرب التزمت التعويض فى مصدر (فعّل) فالتاء فى أوله عوض من إحدى عينى (فعال أو فعل) والياء فى « التفعيل » بدل من ألف « الفعال » والتاء فى التفعلة مصدر المعتل اللام من فعل مثل التربية والتزكية عوض عن الياء فى التفعيل .

المسألة الثامنة : التعويض بالتاء عن فاء افتعل وذلك قولهم : – تقى –

---

(١) الخصائص لابن جنى ٢/ ٣٠٢ ، والأشباه والنظائر فى النحـــو للسيوطى ١/١١٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٩٠

يتقى ، والأصل اتقى يتقى فحذفت التاء فبقى « تقى » ووزنه « تعل » ويتقى على وزن « يتعل » قال الشاعر :

جلاها الصيقلون فأخلصوها خفافا كلهـــا يتقى بأثر

وقال أوس بن حجر :

تقاك بكعب واحـد وتـلذه يداك إذا ماهز بالـكف يعسل

وأنشد أبو الحسن :

زيادتنا نعمان لاتنسينها تق الله فينا والـكتاب الذى تتلو

ومنه أيضا قولهم : تجه يتجه ، وأصله : أتجه على وزن « تعل » .

وروى أبو زيـد فيما حدث به أبو على : تجه ، يتجه ، بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ، فهذا من لفظ آخر وفاؤه تاء .

قال الشاعر :

قصدت له القبيلة إذ تجهنـــا وماضاقت بشـــدته ذراعى

فهذا محذوف من اتجه كاتقى . فأما قولهم : اتخذت ؛ فليست تاؤه بدلا من شىء بل هى فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع . يدل على ذلك ماأنشده الأصمعى من قوله :

وقد تخذت رجلى إلى جنب غرزها نسيفا كأفحوص القطاة المطرق

وعليه قول الله سبحانه : « قال لو شئت لتخذت عليه أجرا » الكهف/٧٧

وذهب أبو اسحاق إلى أن اتخذت كاتقيت ، واتزنت ، وأن الهمزة أجريت

فى ذلك مجرى الواو . وهـــذا ضعيف إنما جاء منه شيء شاذ ، أنشـــد ابن الأعرابى :

فى داره تقسم الازواد بينهم كأنما أهله منها الذى اتهلا

وروى لنا أبو على عن أبى الحسن على بن سليمان (متمن) وأنشد » ... بيعض اتمن ، والذى يقطع على أبى اسحاق قول الله عز وجل : « لو شئت لتخذت عليه أجرا » . فـكما أن « تجـه » ليس من لفظ الوجه كذلك ليس « تخـذ » من لفظ الأخـذ .[1]

---

(١) أنظر الخصائص لابن جنى ٢/٢٨٦ ومابعدها ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ / ١٠٨ ومابعدها .

التعويض بالراء عن الهمزة

التعويض بالراء لم يك شائعا فى العربية شيوع غيره كالتعويض بالتاء والياء . . . إلخ بل تراه لايقع إلا فى ضرورة الشعر : إذ للشاعر من التصرف ، والتوسع ماليس للكاتب أو الناثر ، لذلك لم أجـــد التعويض بالراء إلا فى مسألة يتيمة ، وهذه المسألة غير مقطوع بالتعويض فيها ، وذلك كما فى قول الشاعر ، وقد أنشده الفراء :

بالباعث الناس والأموات قد ضمنت

إيـــام الأرض مذدهر الدهارير[1]

قال : إنما يريد مذدهر الأداهير ، ولـكنه لمـا احتاج إلى العوض ، جعل الراء عوضا من الهمزة وقال مثله : تصغيرهم لأصيل : (أصيلالا) ، وإنمـا هو تصغير أصال ، زيدت عليه لام فى آخره ، وحذفت الهمزة من أوله ، كأنهم أرادوا : أويصالا ، فقالوا . أصيلال[2]

وقال الأزهرى : الدهارير أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد .

أنشد أبو العلاء لرجل من أهـل نجد ، وقيل لعثير بن لبيد العذرى :

---

(١) أنظر شرح الكافية للرضى ٢/١٦ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع للأمين الشنقيطى ١ / ٢٨ ، وخزانة الأدب للبغدادى ٢/ ٤٠٠ ، وفيه رواية أخرى هى :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت   إيام الأرض فى دهر الدهارير

الخصائص ٠/٣٠٧ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر للقزاز القيروانى /١٧١ : ١٨٠ .

فاستقدر الله خيرا وارضين به | فبينما العسر إذا دارت مياسير
وبينما المرء فى الأحياء مغتبط | إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير
يبكى عليه غريب ليس يعرفه | وذو قرابته فى الحى مسرور
حتى كأن لم يكن إلا تذكره | والدهر أيتما حين دهارير

وقال الزمخشرى : الدهارير تصاريف الدهر ونوائبه : مشتق من لفظ الدهر ؛ ليس له واحد من لفظه كعباديد[1] . ولو كان له واحد وجب أن يكون دهرورا .

وأيضا يلزم ألا يقع هاهنا عوض ، لأنه لا اضطرار فيه فى وزن ولا فى غيره ؛ لأنه لو قال فى وزن الشعر : الأداهير فى موضع الدهارير لم ينقص ذلك من الوزن : ولو كانت فيه ضرورة .

قالوا : وأصيلال ؛ اللام فيه بدل من النون ؛ والأصل : أصيلان ؛ كأنهم صغروه على هذا البناء ، كما صغروا المغرب (مغيربان) كأنه تصغير (مغربان) .[2]

---

(١) أنظر اللسان لابن منظور ٥/ ٣٨٠ ، وتاج العروس ٣/٢٢٧

(٢) ضرائر الشعر للقزاز القيروانى / ١٨٠ : ١٨١

التعويض باللام فى « ذلك وتلك » عن « ها » التنبيه

وتصحب اللام اسم الإشارة فيقال « ذلك » وهذه اللام عوض من ها التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه ؛ ولذلك لايجوز الجمع بينها فيقال : « هذا لك » لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، بخلاف الكاف : فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض[١] ، وقد علل ابن مالك امتناع الجمع بين « ها » التنبيه ،واللام فى نحو « هذالك » بأن العرب كرهت كثرة الزوائد،وقال غيره : « ها » تنبيه : واللام تنبيه فلا يجتمعان ؛ وقال السهيلى : اللام تدل على بعد المشار إليه ؛ وأكثر مايقال للغائب . وماليس بحضرة المخاطب ، و« ها » تنبيه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لاإلى ماغاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا[٢] .

ومن هنا يتبين لنا أن أقوال العلماء فى منع الجمع بين « ها » واللام فى « هذا لك » ثلاثة أقوال :

الأول : لابن مالك وهو التقليل من الزوائد فى الكلمات العربية ؛ لأن العرب تكره كثرتها .

الثانى : أنه لما كانت « ها » واللام يأتيان للتنبيه اكتفى باحداهما عن الأخرى ، واستغنى بالأولى عن الثانية أو العكس حيث تغنى أى منهما عن نظيرتها وتؤدى مؤداها .

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ / ١٢٥ وأنظر شرح الكافية للرضى ١ / ٣٢ ، ومجلة المورد العراقيه / ٣٦٠

(١) أنظر همع الهوامع للسيوطى ١ / ٧٦

الثالث : للسهيلي ، وعلة منع الجمع بينهما عنده التضاد ، حيث اللام تدل على بعد المشار إليه وهـا ، تنبيه للمخاطب إلى أن ينظر إلى مابحضرته ، أو قد قرب منه .

قال الرضى : فإذا أردت التنصيص على البعد جئت علامته وهي اللام ، فقلت : « ذلك » ، ثم تقول . لفظ « ذلك » يصح أن يشار به إلى كل غائب كان أو معنى ، يحكى عنه أولا ، ثم يؤتى باسم الإشارة ، تقول في العين : جاء رجل ، فقلت لذلك الرجل ، وفي المعنى : تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب ، وإنمـــا يورد اسم الإشارة بلفظ البعد ، لأن المحـــكي عنه غائب . . . إلخ[1] .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٢ .

التعويض بال

(أل) حرف من الحروف الثنائية الهوامل فى العربية وإن كان مختصاً بالاسم ، إذ هو مع ما يدخل عليه كالشيء الواحد ، وله مواضع ومعانى يرد له قال المهلبي :

تعلم فللتعريف ستة أوجـــه إذا لامه زيدت إلى أول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ومعنى الذى ثم الزيادة فى الرسم [1]

أحد هذه المعانى : أن تكون لتعريف العهد كقولك : جاءنى الرجل ، إذا أردت واحداً بينك وبين المخاطب فيه عهد .

الثانى : أن تكون بمعنى (الذى) نحو : القائم عندك زيد : أى الذى قام ، ويكون فى المؤنث بمعنى (التى) نحو : القائمة عندك هند ، ولابد لها من صلة ، وهى كل جملة يحسن فيها الصدق والكذب ، ولاتدخل إلا على اسم الفاعل كما تقدم وعلى المضارع نحو قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

أراد : الذى ترضى :

قال ابن مالك :

وصفة صريحة صـــلة ال وكونها بمعرب الأفعال قل

---

(١) معانى الحروف لابى الحسن على بن عيسى الرمانى ، ٦٥ ومابعدها ، والاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ٢ ، ٤٣ ، ٤٤ . وهمع الهوامع للسيوطى ١ ، ٧٩ ومابعدها ، وشرح الفاكهى على القطر وحاشية يس عليه ١ ، ٢٠ ، ١٧ ومابعدها .

الثالث أن تكون زائدة وهى على ضربين : زائدة لازمة كما فى الذى ، والتى ... الخ قال فى الأسماء الموصولة زائدة لازمة وليست للتعريف ، لأن الموصولات تتعرف بالصلة لا بأل ، وإنما دخلت أل عليها إما تحسيناً للفظ وإما على التشبيه بالصفات ، وزائدة غير لازمة ، وهى الداخلة على بعض الإعلام نحو قول الشاعر :

* باعد أم العمر من أسيرها *

أى أم عمرو ، وعلى الأحوال ، كقولهم : أدخلوا الأول فالأول ، وقول الشاعر :

* دمت الحيد فما تنفك منتصراً *

أى دمت حيداً ، وعلى التمييز فى قول الشاعر :

* وطبت النفس ياقيس عن عمرو *

أى طبت نفساً ... وأما دخولها فى نحو : الحسن والحسين والقاسم والحارث والضحاك والعباس ، فقال الخليل : لتجعله الشىء بعينه ، يريد أن هذه الأسماء صارت بمنزلة الصفات الغالبة كالصعق والسماك ، وما أشبه ذلك وقيل إنها للمح الصفة كاليسع[1] .

الرابع أن تكون لتعريف الجنس نحو قوله تعالى : « خلق الإنسان من علق » العلق /٢ ، وهذه يصلح أن تخلفها (كل) ؛ إذ التقدير : خلق كل فرد ، بدليل صحة الاستثناء منها نحو قوله تعالى : إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات . . . » العصر ٢ ، ٣ » وقد اختلف النحاة فى نيابتها

(١) انظر همع الهوامع للسيوطى ١/٨٠ ، ومعانى الحروف للرمانى ، ٨٠ وما بعدها .

عن الضمير المضاف إليه فجوزه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين، وخرجوا عليه قوله تعالى: «فإن الجنة هي المأوى» (النازعات/ ٤١) أي مأواه؛ وذلك لأن هذه الجملة خبر قوله «وأما من خاف مقام ربه ..» (النازعات / ٤٠) فلو لم تكن (ال) في المأوى نائبة عن الضمير للزم خلو جملة الخبر عن ضمير المبتدأ. وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر، واستشهد بقوله تعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها ...» (البقرة / ٣١) قال: أي أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض عنه اللام كقوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبا ...» (مريم / ٤): أي رأسي فحذف المضاف وعوض عنه «ال» ..[1] وقال أبو شامة بنيابتها عن ضمير المتكلم. قال في قوله: «بدأت بيسم الله في النظم أولا» إن الأصل نظمي، فحذف المضاف إليه وهو ضمير المتكلم وعوض عنه «ال»، ومنه قول الشاعر:

غداة طفت علماء بكر بن وائل ... وعاجت صدور الخيل شطر تميم

وقول الآخر:

قالت بنات العم يا سلمى وإن
كان فقيرا معدما قالت: وإن

أي قالت بنات عمي[2].

---

(١) انظر شرح الفاكهي على القطر وحاشية يس عليه ١ : ١٧٠، وهمع الهوامع ١ : ٨٠

(٢) انظر همع الهوامع للسيوطي ١ : ٨٠، وحاشية يس على الفاكهي ١ : ١٧٠ : ١٧٠، وشواهد الشافية للبغدادي : ٤٩٨، والشواهد الكبرى للعيني على خزانة الأدب ١ : ١٠٦، وحاشية الأمير على المغني ٢ : ١٨

والتعويض بأل عن المضاف إليه ظاهراً أو مضمراً يجيء في «كل وبعض» نحو الكل قائم والبعض جالس؛ أي كلهم قائم وبعضهم جالس، وقد بسطنا القول فيه سلفا بما يغني عن إعادته فراجعه.

هذا — وقد جاء التعويض بأل عن حرف في موضعين؛ الأول: عن الهمزة كما في لفظ الجلالة «الله». قال سيبويه: الأصل: إله، فلما أدخلوا اللام حذفوا الهمزة، وصارت اللام كأنها خلف منها؛ أي عوض[1].

وقال الزمخشري: لما كان اسم الله جل ذكره، ما لا شيء أدور منه على ألسنة العرب خصوصا في لغو إيمانهم التي لا يزالون يبدأون بها كلامهم مع تكريرهم لذكره في كل ما دق وجل من أمورهم خففوه ضروبا من التخفيف وصرفوه فنونا من التصريف، من ذلك إنهم بعد ما حذفوا همزة إله، وعوضوا حرف التعريف منها، جعلوه كأنه عين الهمزة وذاتها، وكأنه بعض أحرفه قالوا: يا ألله، رجعوا فقالوا: «لاهم» فحذفوا لام التعريف كما حذفوا الهمزة قال الأعشى:

كحلفة من أبي رياح   يسمعها لاهه الكبار

وقالوا: لاه أبوك، بحذف لام التعريف، ولام الإضافة، وقلبوا فقالوا: لهي أبوك. وحذفوا من المقلوب فقالوا له أبوك...»[2].

---

(١) انظر المخصص لابن سيدة ١ : ١ : ١٧ ، وحجة القراءات لابن خالويه : ١٠٥

(٢) انظر الأحاجي للزمخشري ٩٨ : ٩٩ ، وحروف المعاني للرماني : ٦٥ : ٦٦ ، ولسان العرب، لابن منظور ١٧ : ٣٥٩ وما بعدها.

قال سيبويه ومثله ؛ أى مثل لفظ الجلالة فى التعويض بأل فيه عن الهمزة « أناس » فإذا أدخلت اللام قلت ؛ الناس إلا أن الناس قد يفارقه اللام ويكون نـــكرة ، والله تعـالى لا يـكون فيه ذلك ، فخرج ظاهر كلام سيبويه على أن الناس لا يكون فيه دخول الهمزة مع اللام ، وليس كذلك ؛ لأن اللام فى « الله » تعالى خلف من الهمزة ، وليست كذلك فى الناس . . . »[1] .

والثانى عن ياء النسب ، وذلك نحو قولهم ؛ اليهود والمجوس . والأصل ؛ يهوديون ، ومجوسيون فحذف ياء النسب ، وعوضت منها « ال » ويدل على ذلك أن « يهود ومجوس » معرفتان ، قال ؛

أحار ترى بريقا هب وهنا   كنار مجوس تستعر استعارا

وقال الآخر ؛

فرت يهود وأسلمت جيرانها   صمى لما فعلت يهود صمام[2]

وبعد ؛ فالتعويض بال يقع فى العربية عن اسم ظاهر أو مضمر ، ولا يـكون ذلك الاسم إلا مضافا إليه ، وعن حرف وهو إما همزة كما فى لفظ الجلالة « الله » وكلمة « الناس » على قول فيها وذلك الحرف همزة وهو فاء فى الـكلمتين ، إذ أصلهما « إله وأناس » أدخلت « ال » عليهما ، فحذفت الهمزة منهما ، وهما لا يجتمعان . وإمـا ياء النسب كما فى اليهود والمجوس .

---

(١) المخصص لابن سيدة ١ : ١٤ : ١٧ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ١٢٧

(٢) معانى الحروف للرمانى ٦٦ ؛ ٦٧ تحقيق الدكتور ؛ عبد الفتاح إسماعيل شلبى .

التعويض بالميم

الميم حرف من الحروف الشفوية ، ومن الحروف المجهورة ، وكان الخليل يسمي الميم مطبقة : لأنه يطبق إذا لفظ بها[١] .

وتقع في الكلام أصلية وزائدة ، والزائدة إما عوضية ، وإما غيرها ، فالعوضية إما مشددة ويعوض بها عن (يا) في آخر لفظ الجلالة (اللهم) وإنما شددت في التعويض بها هنا ليتساوى العوض والمعوض عنه (يا) في عدد الأحرف[٢] وقد سبق أن بسطت القول في ذلك بما يغني عن إعادته . وإما مفردة ، وقد جعلها سيبويه في (مفاعلة) مصدر (فاعل) عوضا عن ألفه ، ومنع ذلك المبرد ، فقال : ألف (فاعلته) موجودة في المفاعلة ، فكيف يعوض من حرف موجود غير معدوم .

قال ابن جني : وقد ذكرنا ما في هــــذا ، ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا ، يعني في كتاب التعاقب) وفيه أن أبا علي رد قول المبرد في الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله : أن تلك الألف ذهبت ، وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر ، كما تلحق المصادر ألف الإفعال ، وياء التفعيل ، قال : لكن الألف في المفاعل بغير هاء هي ألف (فاعلته) لا محالة وذلك نحو : قاتلته (مقاتلا) ، وضاربته (مضاربا) قال الشاعر :

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا ... وأنجو إذا غم الجبان من الكرب

أراد : مقاتلة .[٣]

---

(١) أنظر لسان العرب لابن منظور ٢٦٨/١٤ .

(٢) أنظر الخضري على ابن عقيل ٧٥/٢ ، ١٥٥/٢

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١١٧ ، ١١٨

التعويض بما

تكون « ما » فى العربية إسما وحرفا ، ولكل مواقعه ومواطنه [١] والحرفية إما عاملة ، وإما غير عاملة وهذه إما كافة ، وإما غيرها ، وغير الكافة إما عوضية وإما غيرها ، فالعوضية تقع فى المسائل التالية :

الأولى : التعويض بها عن كان المحذوفة فى نحو قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت ، والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقا ، فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار ، وجئ بما التعويض ، وأدغمت النون للتقارب ، و « ما » هنا عملت عمل « كان » المحذوفة فرفعت الاسم ونصبت الخبر عند ابن جنى وأبى على [٢]

قال ابن جنى : وربما جاء بعده « ألف بعد الفعل المحذوف » المرفوع والمنصوب جميعا ، فى نحو قولهم . أما أنت منطلقا انطلقت معك ، وتقديره لأن كنت منطلقا انطلقت معك ، فحذف الفعل ، فصار تقديره : لأن أنت منطلقا ، وكرهت مباشرة « أن » الاسم ، فزيدت « ما » فصارت عوضا من الفعل ومصلحة للفظ ، لتزول مباشرة « الاسم وعليه بيت الكتاب :

أبا خراشة أما أنت ذانفر ... فإن قومى لم تأكلهم الضبع

---

(١) أنظر معانى الحروف للرمانى / ٨٦ : ٩١ تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبى ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٢/٢ : ١١ .

(٢) أنظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ١٠ ، والتصريح على التوضيح ١٩٤/١ ، ١٩٠ وهمع الهوامع للسيوطى ١ / ١٢٢ والأشباه والنظائر للسيوطى ١٢٨/١ ، وحاشية الأمير ١٥٩/٢ والمزهر للسيوطى ٢٨٩/١ ، ومعانى الحروف للرمانى / ١٢٩ : ١٣٠

أى لأن كنت ذانفر قويت وشددت . . . فإن قلت : بم إرتفع ونصب (أنت منطلقا) قيل : بـ (ما) : لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب ، فعملت عمله ، من الرفع والنصب ؛ وهذه طريقة أبى على ، وجلة أصحابنا من قبله فى أن الشيء إذا عاقب الشيء ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه ، من ذلك الظرف ، إذا تعلق بالمحذوف ، فإنه يتضمن الضمير الذى كان فيه ، ويعمل ما كان يعمله : من نصبه الحال والظرف . . . .»[١] ، وقيل : العمل لكان المحذوفة ، والصحيح الأول .

فالتعويض عاعن كان المحذوفة قد كثر بعد أن المصدرية الواقعة فى موضع المفعول لأجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما فى قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت . . . وقد حذف كان بدون أن المصدرية كقول عبيد بن حصين الراعى :

أزمان قومى والجماعة كالذى لزم الرحالة أن تميل مميلا

قال سيبويه : أراد أزمان كان قومى مع الجماعة ، فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو (قومى) .[٢]

وقيل (مـا) فى (أما أنت ذانفر) ليت عوضا عن كان الناقصة ، بل

---

(١) أنظر الخصائص لابن جنى ٢/٢٨٠ ومابعدها ، ومجلة المورد العراقيه ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ . والأشمونى ١ . ١ . ٢٤٤ ، والتصريح على التوضيح ١ . ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ . ٩٩ تهميشه ١ . وشذور الذهب ١٨٠ .

(٢) التصريح على التوضيح ١ ، ١٩٥ ، وشرح الفاكهى على القطر ١٢٢٢

عوض عن فعل الشرط وأداته ، إذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لأن قومي لم يأكلهم الضبع ، بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكوراً بالنفر ، فإني مثلك ذو نفر ؛ إذ قومي لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع علي بقومك ونفرك ، وهذا ينادي بكون أما نائبة عن مهما[١] . وعليه فكان المحذوفة تامة ، وأنت فاعلها ، وإنما وجب فصله حيث حذف عامله ، ومنطلقاً حال .

وزعم المبرد أن ما زائدة لا عوض فيجوز إظهار كان معها نحو : أما كنت منطلقا انطلقت ، ورد بأن هذا كلام جرى مجرى المثل . فيقال كما سمع ولا يغير .[٢]

الثانية : التعويض بها عن جملة الشرط في قولهم : افعل هذا إمالا ، إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره : حذفت الجملة ، وصارت (ما) عوضا عنها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي .[٣]

ومنه قول الشاعر :

أمرعت الأرض لو أن مالا لو أن نوقا لك أو جمالا

• أو ثلة من غنم إمالا •

التقدير : إن كنت لا تجدين غيرها .[٤] وجوز الكوفيون حذف

---

(١) أنظر شرح المفصل ٩٩/٢ ، وحاشية يس على الفاكهي ١٢/٢ : ١٣
(٢) همع الهوامع ١٢٢/١
(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٨ ، ومغني اللبيب ٢: ١٠
(٤) الأشموني ٢، ٢٤٥ ، وهمع الهوامع ١ :١٢٢ ، وشذور الذهب: ١٨٠

(كان) : أعنى فعل الشرط بلا تعويض ، فإذا قيل لك : لاتأت الأمير فإنه جائر ، جاز أن تقول : أنا آتيه وإن ، ومنه قالت : وإن ، وجعل اللقانى (ما) زائدة لتأكيد (إن) الشرطية من غير تقدير لكان كما فى قوله : « فإما ترين » و « لا » داخلة على فعل الشرط ؛ واستحسن هذا غير واحد لأنه أقل تكلفا ، وضعفه الروداني ، بحجة أن « ما » لاتزاد قبل الشرط المنفى بلا ، وبأن الجواب يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى ، والشرط على زعمه مستقبل ، وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة الفعل قبله عليه : والتقدير : فافعل هذا.[1]

فعلى القول بالتعويض يكون المعوض عنه جملة « كان واسمها » و (ما) عوض عنها ؛ و « لا » جزء الخبر المحذوف[2] وقيل عوض الخبر المحذوف « الأمير ٢ / ١٥٩ » .

الثالثة : التعويض بما عن الاسم المجرور بالكاف كما فى قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

الشاهد فيه هنا قوله : كما هيا ، والأصل : كعهدها من البكارة ، فحذف المضاف إلى الهاء ، ولما كانت الكاف لا تدخل على المضمر المتصل جعل مكانه المنفصل فصار (كهى) ، ثم زادوا (ما) عوضا عن المحذوف ، ومثله (كن كما أنت) : أى كعهدك وحالك ، ثم حذف منه وعوض كسابقه[3] ، وذكر ابن هشام من معانى الكاف الاستعلاء ونسبه للأخفش والكوفيين ،

---

(١) أنظر حاشية الصبان على الأشمونى ١ : ٢٤٥

(٢) أنظر حاشية الدسوقى على المغنى ١ : ٣١٢

(١) انظر حاشية الأمير ١ / ١٤١ ، وحاشية الدسوقى على المغنى ١ / ١٧٧

وإذا فالمعنى المراد : كن على ما أنت : أى عليه ، حيث إن بعضهم قيل له : كيف أصبحت فقال : كخير : أى على خير . . . وللنحويين فى هذا المثال أعاريب غير ما تقدم فارجع إليها[1] .

الرابعة : التعويض بها عن الفاعل فى الأفعال : قلما وكثر ما ، وطالما ، وبعضهم جعل منها (قصر ما) ، وقد تقدم الكلام على ذلك فى الفصل الأول ، وقيل (ما) ليست عوضا فيها ، بل كافة عن عمل الرفع ، وعلة ذلك شبههن برب ، ولا يدخلن إلا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله :

قلما يبرح اللبيب إلى ما　　　يورث المجد داعيا أو مجيبا

فأما قول المرار :

صددت فأطولت الصدود وقلما　　　وصال على طول الصدود يدوم

فقال سيبويه : ضرورة ، ووجه ذلك أن هذه الأفعال حقها ، أن يليها الفعل صريحا ، والشاعر أولاها فعلا مقدرا ، وإن (وصال) مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور ، أو أن الشاعر قدم الفاعل ، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر ، أو أن الشاعر قد أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقول الشاعر :

• فهلا نفس ليلى شفيعها •

---

(١) انظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب للبغدادى ٤ / ٢١٩

على القول بأن نفس مبتدأ ، وشفيع خبره ، وقيل غير ذلك[١] .

الخامسة : التعويض بها عن المضاف إليه ، وذلك فى (حيثما وإذ ما) فقد جىء بما عوضا من إضافتهما إلى الجملة ، ذكره ابن جنى[٢] وقيل (ما) الزائدة بعد الظروف كافة عن عمل الجر فيما بعدها كقول الشاعر :

أعلاقة أم الوليد بعد ما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

وقيل (ما) مصدرية ، وهو الظاهر : لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت ، وكقول الشاعر :

بينما نحن بالأراك معا   إذا أتى راكب على جملة

وقيل (ما) زائدة وبين مضافة إلى الجملة . . . [٣] .

ومثل الظروف فى ذلك (أى) إذا اتصلت بها (ما) نحو (أيما) وذلك عواضا عن المضاف إليه ، قال أبو موسى الجزولى : إن (ما) اللاحقة لأى الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذى تطلبه من جهة المعنى ، ورد ذلك أبو حيان بأنه لو كانت عوضا لم تجتمع مع الإضافة فى قوله تعالى « أيما الأجلين قضيت . . . . » القصص : ٢٨ ؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه ، بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ، ولذلك لم تلزم ، ولو كانت عوضا لزمت[٤]

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٢ / ٧ : ٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢ : ٣٤٥ ، ٣٩٠
(٢) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ١٢٩
(٣) انظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ : ١٠ ، ودرة الغواص للحريرى : ٨٤
(٤) أنظر الأشباه والنظائر ١ / ١٢٤

وقال ابن كيسان : (ما) فى موضع خفض بإضافة (أى) إليها ، وهى نكرة « والأجلين » بدل منها ، وكذلك فى قوله « فبما رحمة من الله » ، أى رحمة بدل من (ما) ، وهذا من ابن كيسان تلطف حيث كان لا يجعل شيئا زائدا فى القرآن ، ويخرج له وجها يخرجه من الزيادة(١)

هذا وقد جعل بعضهم (ما) فى نحو : افعل ذلك آثرا ما عوضا : قال ثعلب : أى أول شىء .

قال أبو على : افعل آثرما ، فاهنا زائدة لازمة فيما ذكره سيبويه ؛ وقال غيره : افعله آثرا ما ؛ فما لازمة للأول العوض المعاقب للفعل ؛ وهى لازمة هنا للتأكيد الذى يقتضى آثرا له على وجه من الوجوه ؛ فصارت تقوم مقام هذا الكلام ، ولو قال : افعله آثرا ؛ لتوجه فيه أن يكون آثرا له الوجه الذى ذكرته لك ؛ فكان يوهم هذا المعنى : فإذا قال : مازال الإبهام ؛ كما أنه لو قال . آثرا له على وجه من الوجوه ؛ زال الإبهام : فاهنا قد أفادت هذا المعنى : وإن أشبهت التأكيد ؛ فهى لإزالة الإبهام ؛ بخلاف المعنى المقصود .(٢)

---

(١) تفسير القرطبى ١٣/٢٧٩ .
(٢) أنظر المخصص لابن سيدة ٤/١٣/٦٣ .

التعويض بأما عن فعل الشرط وأداته

يعوض بأما عن فعل الشرط وأداته فى نحو قولهم . أما زيد فمنطلق ، إذ الأصل . إن أردت معرفة حال زيد ؛ فزيد منطلق حذفت أداة الشرط ؛ وفعل الشرط ؛ وأنيب « أما » مناب ذلك ؛ ولابدَّ لـ « أما » من جملة ؛ ودخول الفاء على تالى تاليها ؛ كما فى المثال ، والأصل أن يقال . أما فزيد منطلق ؛ فتجعل الفاء فى صدر الجواب ؛ كما هى مع غير « أما » من أدوات الشرط ؛ ولكن خولف هذا الأصل مع (أمَّا) فرارا من قبحه ؛ لكونه فى صورة معطوف بلا معطوف عليه ؛ ففصلوا بين « أما » والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة : أحدها المبتدأ ؛ كما فى المثال ؛ والثانى الخبر ..إلخ

قال ابن مالك :

أمـا كمها يك من شىء وفا ‌ ‌ ‌ ‌ لتلو تلوها وجوبا ألفـــا

وهذه الفاء ؛ لاتحذف من الكلام إلا فى حالين :

الأول : أن تكون قد دخلت على قول محذوف استغناء عنه بالمقول كما فى قوله تعالى : « فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم » التقدير : فيقال لهم « كفرتم » بعد إيمانكم ، فحذف القول مع الفاء استغناء عنه بالمقول وهو « أكفرتم » وهذا كثير فى العربية .

الثانى : فى ضرورة الشعر كقول الشاعر :

فأمـا القتال لاقتـال لديكم ‌ ‌ ‌ ‌ ولكن سيرا فى عراض المواكب ....

والأصل فلاقتال . فحذف الفاء ضرورة(١)

قال المبرد : أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة . وذلك : أما زيد فله درهم . وأما زيد فأعطه درهما . فالتقدير : مهما يكن من شيء فأعط زيدا درهما . فلزمت الفاء الجواب . لما فيه من معنى الجزاء . وهو كلام معناه التقديم والتأخير . ألا ترى أنك تقول : أما زيد فاضرب . فإن قدمت الفعل لم يجز لأن « أما » في معنى : مهما يكن من شيء . فهذا لايتصل به فعل . وإنما حد الفعل أن يكون بعد الفاء ولكنك تقدم الاسم ليسد مسد المحذوف الذي هذا معناه ويعمل فيه مابعده .

وجملة هذا الباب أن الكلام بعد « أما » على حاله قبل أن تدخل . إلا أنه لابد من الفاء . لأنها جواب الجزاء . ألا تراه قال عز وجل : « وأما ثمود فهديناهم » فصلت / ١٧ : كقولك : ثمود هديناهم . ومن رأى أن يقول : زيدا ضربته نصب بهذا فقال : أما زيدا فاضربه . وقال : «فأما اليتيم فلا تقهر» الضحى / ٩ فعلى هذا فقس هذا الباب(٢)

---

(١) أنظر التصريح على التوضيح ٢/٢٦٢ . وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ٦٨

(٢) المقتضب لأبي العباس المبرد ٣/٢٧ تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة

التعويض بالنون

أولا التعويض بالنون فى آخر المثنى وجمع المذكر السالم عن حذف تنوين مفرديهما نحو : هذان مسلمان ، وهؤلاء مسلمون ، إذ حق كل اسم أن يكون منونا سواء أكان تنوينه ظاهرا كما فى الأسماء المصروفة ، أو مقدرا كما فى الأسماء الممنوعة من الصرف ، أما ما أشبه الحرف من الأسماء فلا تنوين فيه ، ولا يقال : إن النون فى المثنى وجمع المذكر السالم حلت محل المعوض عنه وهو التنوين ، بل فى غير مكانه ، إذ محل التنوين فى المفردات يعقب حرف الإعراب وهو الميم من (مسلم) وأما النون فى المثنى والجمع فلم تكن بعدها ، بل بعد علامة الإعراب وهى الألف أو الياء فى المثنى ، والواو أو الياء فى جمع المذكر ، وعليه فلم تقع النون موقع التنوين لوقوعها بعد علامة الإعراب فيهما ، وأما تنوين المفرد فقد حذف عند إرادة تثنيته أو جمعه لالتقائه ساكنا مع علامتى إعراب المثنى والجمع ، وقد رسم العوض وهو النون فى المثنى وجمع المذكر السالم (خطا) دون المعوض عنه وهو تنوين المفرد ، وذلك لأمرين :

أحدهما : أن النون حرف جلد يتحمل الحركة والتنوين ليس كذلك .

ثانيهما : أن حركة النون للتخلص من التقاء الساكنين والغالب كسرها فى المثنى وفتحها فى جمع المذكر ، ونـدر العكس ، ولو سكنت على الأصل للزم منه التقاء الساكنين فى غير الوقف ، الأمر الذى يقتضى حذف أولهما لكونه حرف مد ، وعليه يذهب التمييز بين المفرد وغيره من المثنى والجمع ولو حذفت النون لالتقاء الساكنين على غير القياس كان انتقاصا لما لزم أن يكون حيث العرب تستقبح أن تحذف شيئا دون أن تعوض عنه .

ثانيا : التعويض بالتنوين:

١ - تعريف تنوين العوض ٢ - الغرض منه ٣ - ما يدخله

٤ - أقسامه ٥ - حذفه

تعريفه :

هو اللاحق لنحو (جوار ، وكل وبعض ، وإذ ، وغيرها مما ستكشف عنه هذه الدراسة ، وذلك عوضا عن حرف أو مفرد ، أو جملة أو جمل).

الغرض منه :

يؤتى بتنوين العوض جبرا لما حذف من حروف بعض الكلمات ، أو إيماء إلى ما حذف من المفردات أو الجمل قصدا إلى التخفيف تارة ، وإلى الإيجاز أخرى فالتخفيف فى نحو جوار وغواش ، فالتنوين فيهما أتى به لتخفيف اللفظ بحذف حرف العلة منهما ، وهو الياء لثقل الضمة والكسرة عليه ، والتعويض عنه بالتنوين ، وأما الإيجاز ففى نحو بعض وكل، إذا قطعتا عن الإضافة مثل قوله تعالى: « وكل أتوه داخرين » وقوله « فضلنا بعضهم على بعض » وكذلك (إذ) فى نحو قوله تعالى: « وأنتم حينئذ تنظرون » وقوله : « يومئذ تحدث أخبارها » فى بعض وكل جىء به للإيجاز بحذف المضاف إليه ، كما يكون المضاف إليه جملة أو جمل فتحذف ، ثم يعوض عنها بالتنوين اللاحق لفظ (إذ) .

ما يدخله العوض :

يدخل تنوين العوض على المشهور الأسماء الممنوعة من الصرف المعتلة أواخرها جمعا كانت كجوار وغواش ، أو مفردة كأعيم ويعيل تصغير

(أعمى وبعلى) وبعض وكل كما أسلفت نحو قوله تعالى : وكلا ضربنا له الأمثال وقوله : « فضلنا بعضهم على بعض » ولفظ (إذ) ، وعلى غير المشهور الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إذا وردت منونة ، فإن تنوينها ـ كما يبدو لى ـ يكون عوضا عن تمييزها ؛ وهو المضاف إليه المحذوف : وذلك حيث استعملت هذه الأعداد فى الكلام العربى مضافة بكثرة ؛ ومنونة على قلة ؛ وكلا الاستعمالين ورد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة . . . » البقرة / ١٩٦ فثلاثة استعملت مضافة على الأصل ؛ وعشرة استعملت منونة ؛ وتنوينها عوض عن المضاف إليه المحذوف ؛ والتقدير : وسبعة أيام إذا رجعتم بدليل أيام السابقة ؛ ومثل هذه الآية فى ورود الاستعمالين قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا . . . » البقرة / ٢٣٤ أى وعشرة أيام ؛ وإنما ذكرت العشرة فى هذه الآية مع أن المعدود مفرده مذكر ؛ وذلك ـ بيانا ـ لوجه من وجهى استعمال العدد عند حذف المعدود ؛ فالعدد (أربعة) استعمل مضافا إلى الأشهر ، والعدد (عشرا) استعمل غير مضاف استغناء عنه بعوضه وهو التنوين .

وقيل : المراد عشرة أيام مع الليالى ؛ لأن اليوم تابع لليل عند العرب حيث لا يعتد بدخول الشهر إلا برؤية الهلال ، ولا يكون ذلك إلا ليلا ، لهذا جرى اللفظ : (عشرا) على الليالى قصدا فذكر ، ومن هنا جرت العادة فى التواريخ بالليالى ، فيقال . لخمس خلون ، ولخمس بقين . . . الخ[1] .

كما يدخل تنوين العوض لفظ « قد » عوضا عن الجملة الفعلية المحذوفة بعده كقول الشاعر :

أفد الترحل غير أن ركابنا   لما تزل برحالنا وكأن قد

---

(١) انظر المخصص لابن سيده مجلد / ٥ جـ ٧ . ص ١١٥ ، ١١٦

والتقدير وكأن قد زالت وهـذه الجملة المقدرة دلت عليها الجملة السابقة « لما تزل » فحذفت وعوض عنها بالتنوين فى « قد » .

كما يحتمل عندى أن يكون التنوين اللاحق « قبل » و« بعـد »[1] عند قطعهما عن الإضافة عوضا عن المضاف إليه المحـذوف كذلك كما فى قول الشاعر : ـ

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم

ونحو قولنا جئت من قبل ، ومن بعد بتنوين « قبل » و« بعـد » فالتنوين فيهما يحتمل عندى أن يكون عوضا عن المضاف إليه المحذوف حيث كثر استعمالهما فى اللسان العربى مضافتين ولذلك نجد حذف التنوين منهما لا يكون إلا عند نية إضافتهما لفظا أو معنى كما فى قول الشاعر : ـ

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

فالتنوين قد حذف من لفظ « قبل » وبقيت كسرة الإعراب حيث قصد لفظ المضاف إليه وكذلك الضمة فيهما عند البناء دون تنوين ، إنما هى ضمة تحمل معنى الإضافة كما أنها حركة بناء ومن ذلك قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » الروم : ٤ فى قراءة الجمهور بالبناء على الضم .

أقسام تنوين العوض :

ينقسم هذا التنوين فى جملته بالنسبة للغرض منه إلى ثلاثة أقسام : ـ

الأول : أن يقع التنوين عوضا عن حرف ، ولا يخلو هـذا الحرف

---

(١) أنظر ضرائر الشعر للقزاز القيروانى : ٢٠٨ تهميشة : ١ .

المعوض عنه بالتنوين من أن يكون زائدا أو أصلا ، أما الزائد فى نحو جندل مرادا به الجمع « جنادل » فحذف الألف من الجمع ثم عوض عنها بالتنوين فى المفرد وهذا القول لابن مالك وفيه نظر[1] .

وأما الحرف الأصلى الذى حذف ، وعوض عنه بالتنوين فنى نحـو « جوار » ، وغواش » فى حالى الرفع والجر بناء على تقديم الإعلال على منع الصرف حيث كان متعلقا بجوهر الكلمة ، ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها ، فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة رفعاً وجراً لأن الأصل فى « جـوار » رفعا وجرا « جـوارىُ » أو « جـوارىٍ » بالياء والتنوين فى الحالين استثقلت الضمة والكسرة عـلى الياء فحذفت لالتقاء الساكنين ومن المعلوم أن هذا التنوين تنوين التمكين وهو المسمى تنوين الصرف وقد تقرر أن المحذوف لعلة كالثابت ؛ فالياء حذفت لعلة صرفية : ثم يقال ؛ وجـدت صيغة منتهى الجمع الأقصى تقديرا وهى لا تجامع تنوين الصرف ؛ فحذف التنوين بسبب ذلك فصار « جوار » بدون تنوين ؛ فخيف أن تشبع الكسرة فتتولد الياء فترجع بعد حذفها ويحصل الثقل بعد رجوعها ؛ فأتى بالتنوين عوضا عنها وبهذا يكون التنوين الموجود فى « جوار » بعد حذف الياء تنوين العوض وذلك المعوض حرف وهو الياء ؛ أما التنوين الأصلى الموجود قبل الحذف فى « جوارى » ، فهو تنوين الصرف وقد زال بتنوين العوض ومن هنا نجد نوعين من التنوين تعاقبا على لفظ « جوارى » ثم طارد أحدهما الآخر .

---

(١) هذا ما قاله ابن مالك والذى يظهر خلافه ؛ وهو أن التنوين فى « جندل » تنوين الصرف بدليل جره بالكسرة على خلاف جر الجمع ؛ وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمع كذهاب الياء من نحو « جوار » ؛ وبهذا لا يكون التنوين فى « جندل » للعوض .

ولهذا هو الراجح عند النحاة لأن سبب الإعلال قوى، وهو الثقل الظاهر فى الكلمة قبل حذف الحرف من «جوارىُ» أو «جوارىٍ»، أما منع الصرف فسببه ضعيف لأن المشابهة للفعل وهى غير ظاهرة وما سببه قوى أرجح عما سببه ضعيف[1].

وقد اعتمد هذا الفريق القائل بأن التنوين فى «جوار، وغواش» عوض عن حركة فيما ذهب إليه بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال فى لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل «جوار» (جوارىُ)، (جوارىَ) رفعا ونصبا بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم أتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يقال فى حالة الجر، وإذا كانت الفتحة فى حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة وعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وإنما عوض عنها ليتوصل به إلى حذف الياء الموجبة للثقل فى الكلمة، والمراد بالحركة هنا الضمة حال الرفع، والفتحة النائبة عن الكسرة حال الجر وقيل على هذا الرأى وهو تقديم منع الصرف على الإعلال إن التنوين عوض عن حرف أيضا إذ يقال: استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد فى آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها، وقد أعل مع (أل) والإضافة فى الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالا، فإذا خلا من (ال)

---

(١) حاشية العطار على الأزهرية / ٢٠ بتصرف والتطبيقات العربية لأحمد نجاتى ١٤ وذهب البعض ومنهم المبرد والزجاجى إلى أن التنوين فى نحو (جوار وغواش) عوض عن حركة بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال وفيه نظر (الخصائص ١ / ١٧١) وحاشية الشيخ أبى النجا على شرح خالد الأزهرى لمتن الآجرومية ص ١٣ والأحاجى للزمخشرى / ٩٧ وما بعدها، والأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ١٢٥، وحاشية الخضرى ٢ / ١٠١

والإضافة تطرق إليه التغيير ، وأمكن فيه التعويض ، فخفف بحذف الياء ، ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ إخلال بالصيغة[١] .

الثانى : أن يكون عوضا عن مفرد :

أما التنوين الواقع عوضا عن مفرد فقد اشتهر فى كتب النحو بأنه اللاحق (بعضا وكلا) إذا قطعتا عن الإضافة نحو قوله تعالى : « قل كل يعمل على شاكلته» الإسراء ٨٤، وقوله «ورفع بعضكم فوق بعض درجات» الأنعام ١٦٥ التقدير - والله أعلم - كل إنسان ، ورفع بعضكم فوق بعضكم فحذف المضاف إليه أتى بالتنوين عوضا عنه .

وقيل إن تنوين (بعض وكل) ليس تنوين عوض وإنما هو تنوين الصرف يزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها[١] .

قال الزمخشرى : والأولى أن يقال : ليس بعوض عن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه[٢] .

وقيل لا مخالفة فى الحقيقة بين المذهبين؛ لأن تنوينهما عوض عن المضاف إليه دون شك إلا أنه تنوين صرف لأن مدخوله معرب بخلاف تنوين

---

(١) مراتب النحويين / ١٣ ت ٢ ، فى الكتاب ٢ / ٥٨ ، وخزانة الأدب للبغدادى ١ / ١١٤ ومابعدها والتصريح على التوضيح ١/ ٣٤ ، وشرح أبى الحسن الأشمونى ١ / ٣٥ .

(٢) انظر حاشية يس على الفاكهى ١ / ٢١

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٠

« إذ » فإن تنوينه عوض لا غير لكونه ظرفا مبنيا[1] . والصحيح أن تنوين (بعض ، وكل) تنوين عوض .

ومما ورد فيه التنوين عوضا عن مفرد لفظ (أى) الشرطية نحو قولهم : أيا تضرب أضرب ، أى أى رجل تضرب أضرب ، فحذف المضاف إليه (رجل) وعوض عنه التنوين فى « أى » ومنه قوله تعالى : « أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى . . . » الإسراء : ١١٠ فأيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط ، وهو « تدعوا » ؛ لأنه بمعنى : تسموا ــ كما فى البيضاوى ــ وحذف مفعوله الأول ، وتنوين « أى » عوض عن المضاف إليه : أى اسم تسموه ، وما صلة لتأكيد الإبهام فى «أى» . . . »[2] . وفى « ما » فى « أياما » قولان : الأول : أنها للتأكيد كما تقدم ، والثانى أنها شرطية، جمع بينهما تأكيدا ، كما جمع بين حرفى الجر للتأكيد ، وحسنه اختلاف اللفظ كقول الشاعر :

• فأصبحن لا يسألننى عن بما به •

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف « أيا من تدعوا إليه » ، وقيل : « من » تحتمل الزيادة على رأى الكسائى ، وأن تكون شرطية ، وقد جمع بينهما تأكيدا لما تقدم[3] .

---

(١) أنظر يس على الفاكهى ١ : ٢١

(٢) أنظر ابن عقيل على الخضرى ١ : ١٦٥ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٢١ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ١٢٠ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٢ : ٦٥٥

(٣) أنظر حاشية الجمل على الجلالين ٢ : ٥٥

الثالث : أن يكون التنوين عوضا عن جملة أو جمل .

هذا التنوين المأتى به عوضا عن جملة(١) أو جمل وهو اللاحق للفظ « إذ » خاصة .

وقد اختلف في التنوين هنا كما اختلف في تنوين « بعض ، وكل » ، والذى عليه جمهور النحاة أنه عوض عن جملة أو جمل .

وذهب الأخفش إلى أنه تنوين تمكين بناء على ما ذهب إليه من أن « إذ » مجرورة بالإضافة وأن كسرتها كسرة إعراب ، والذى حمله على ذلك جعله بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة(٢).
ويرد هذا بالآتى :

١ ـ ملازمة (إذ) للبناء لشبهها الحرف في الافتقار إلى جملة .

٢ ـ شبهها الحرف في الوضع .

٣ ـ كسرها دون مقتض في نحو : وأنت إذ صحيح .

٤ ـ تقرير ثبوت البناء لإذل (إذ) ولا علة له إلا كونه مضافا إلى مبنى، وقد قالوا : يومئذ ، بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه ؛ لأنه مضاف إليه ، فدل على أنه بنى على الكسر تارة لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف(٣) . وبهذا يتضح أن تنوين (إذ)

---

(١) يس على الفاكهى ١ / ٢١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٣١ والتصريح على التوضيح ١ / ٣٤

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٣٦٥

(٣) انظر التصريح على التوضيح ١ : ٣٤ وما بعدها وحاشية يس عليه . والمفصل لابن يعيش ٩ : ٣٠ وما بعدها . وحاشية يس على الفاكهى ١ : ٢١

عوض وهو الأصح، ومما ورد فيه التعويض عن جملة فنحو قوله تعالى: «ويومئذ يفرح المؤمنون» فتنوين إذ عوض جملة المضاف إليه المحذوف، إذ التقدير: ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذفت جملة (غلبت الروم) وعوض منها التنوين، وأما العوض عن جمل فنحو قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها» فالمحذوف هنا ثلاث جمل وقد عوض عنها بالتنوين، وقد أجاز بعضهم أن يكون التنوين عوضاً عن بعض جملة نحو:

«والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا»

أي: إذ ذاك كان كذلك.

ومما لحقه التنوين عوضاً عن جملة لفظ (أوان) في قول أبي زبيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء

فكسرة نون (أوان) ليست كسرة إعراب، بل هي إما كسرة بناء، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين، وهذا التنوين، ليس تنوين التمكين الذي يكون في آخر الاسم المتمكن، ولكنه إما تنوين العوض الذي يلحق نحو (إذ) عند حذف الجملة التي تضاف (إذ) إليها كما في قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها» الزلزلة / ٤، وإما تنوين الضرورة الذي يلحق بعض المبنيات وأصل الكلام على الأول «ولات أوان طلبوا صلحنا» فأوان مضاف، والجملة الفعلية مضافة إليه، فحذفت هذه الجملة، ثم بني أوان إما على السكون كما هو الأصل في المبنيات، وإما على الكسر اشبهه في الوزن بنزال ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ...»[1].

---

(١) انظر شذور الذهب ٢٠١ : ٢٠٢ تحقيق محي الدين عبد الحميد، ومجلة المورد العراقية : ٣٣٣ المسألة : ٤٦، والمفصل للزمخشري: ٣٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٣٢ وما بعدها . والخصائص لابن جني ٢ : ٢٧٧ .

التعويض بالهاء

تأتى الهاء المفردة فى العربية على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميراً للغائب وتستعمل فى موضعى الجر والنصب نحو قوله : قال له صاحبه وهو يحاوره ، الكهف /٣٧

الثانى : أن تكون حرفاً للغيبة ، وهى الهاء فى (إياه) فالتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة ، وأن الضمير (إيا) وحدها .

الثالث : هاء السكت وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو : (ماهيه) ونحو : « ها هناه وأزيداه » وأصلها أن يوقف عليها ؛ وربما وصلت بنية الوقف .

الرابع : المبدلة من همزة الاستفهام كقول الشاعر :

وأتى صواحبها فقلن هذا الذى منح المودة غيرنا وجفانا

أراد : أذا الذى ؛ والتحقيق أن لاتعد هذه لأنها ليست بأصلية على أن بعضهم زعم أن الأصل : هذا لحذفت الألف .

الخامس : هاء التأنيث نحو : رحمة فى الوقف ؛ وهو قول الكوفيين ؛ زعموا أنها الأصل ؛ وأن التاء فى الوصل بدل منها ؛ وعكس ذلك البصريون والتحقيق أن لاتعد ؛ ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة(١) .

السادس : أن تكون عوضاً عن ياء المتكلم فى النداء فى نحو : يا أبتاه ويا أمتاه ؛ وياخالتاه ؛ وإنما يلزمون هذه الهاء فى النداء إذا أضفت إلى نفسك

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٢٧

خاصة ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء وأرادوا أن لايخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء ، وأنهم يكادون يقولون : يا أباه ، ويا أماه ، وصار هذا محتملا عندهم لما يدخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين ، كما قالوا : « أينق » لما حذفوا العين ، جعلوا الياء عوضاً ، فلما ألحقوا الهاء في « أبه وأمه » صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع ...[1]

وأما « ها » فقد جاءت في العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً لفعل ، ومعناه : خذ ، ويجوز مد ألفها نحو هاء للمذكر وهاء للمؤنث ، وتستعمل ممدودة الألف أو مقصورتها بكاف الخطاب وبدونها ...[2] .

الثالث : أن تكون ضميرا للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو قوله : فألهمها فجورها وتقواها « الشمس / ٨

الثالث : أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أشياء :

« ا » الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو : هذا ...

« ب » ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة نحو : ها أنتم أولاء « آل عمران ١١٩ ؛ وقيل إنما كانت داخلة على اسم الإشارة فقدمت ، فرد بنحو « ها أنتم هؤلاء » فأجيب بأنها أعيدت توكيداً[3] .

---

(١) المخصص لابن سيده / ٤ / ١٣ / ١٧١ : ١٧٢ ، ٢٣٨

(٢) انظر معاني الحروف للرماني / ٩٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ٢٧

(٣) انظر المرجعين السابقين ثم شرح الكافية للرضى ٣ / ٣٨٠ : ٣٨١

جـ - الثالث نعت (أى) فى النداء نحو : يأيها الرجل ، وهى فى هـذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه (أى) ويجوز فى (ها) هنا حذف ألفها وضم هائها إتباعا فى لغة بنى أسد نحو قوله تعالى : « أيه المؤمنون - أيه الثقلان - أيـه الساحر » بضم الهاء فى الوصل .(١)

قال ابن يعيش (ها) للتنبيه فى « يأيها الرجل » زيدت لازمة عوضا مما حذف منها ، والذى حذف منها الإضافة فى قولك : أى الرجلين . . .(٢)

وقال سيبويه : وأما الألف والهاء اللتان لحقتا « أيا » توكيدا ، فكأنك كررت « يا » مرتين ، إذا قلت : « يا أيها » وصار الاسم تنبيها ، هذا كلامه وهو حسن جدا .

وقد وقـــع عليه الزمخشرى فقال : وكلـمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها ، لفائدة تبين معاضدة حرف النـداء ومكاتفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضا عما يستحقه : أى من الإضافة .(٣)

هذا - ويظهر لنا مما تقدم هنا وفى غيره أن « أيا » قد كثر معها التعويض فى الأحوال التالية :

ا - يلحقها التنوين عوضا عن المضاف إليه ، وذلك إذا قطعت عن الإضافة نحو : أيا تضرب أضرب ، وأيا تكرم أكرم . . . الخ .

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٢٨ ، والأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، وحاشية الخضرى ٢/٧٢
(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/١٢٦
(٣) انظر البرهان فى علوم القرآن لبدر الدين الزركشى ٢/٤١٥

(ب) وتلحقها (ما) عوضاً عن المضاف إليه فى باب الشرط نحو قوله تعالى : « أياما تدعو فله الأسماء الحسنى » وقد تقدم بيان ذلك فى تنوين العوض .

(ج) وتلحقها « ها » التنبيه فى باب النداء عوضاً عن المضاف إليه نحو : يأيها الرجل ، وقد استوفينا الكلام على كل ، وبالله التوفيق .

الرابع : التعويض بـ « ها » عن الواو فى القسم نحو قولهم : إى ها الله ذا ، ومعنى « إى » نعم ، وقولهم: ها الله معناه : والله ، وجعل « ها » عوضاً من الواو ، ولا يجوز أن يقال : ها والله ذا . . . وليس ذهاب الواو فى الله كذهابها من قولهم : الله لأفعلن ، لأن قولهم : الله لأفعلن حذفت الواو استخفافاً ، ولم يدخل ما يكون عوضاً من الواو ، ويجوز أن تدخل عليها الواو .

واختلفوا فى معنى الكلام فقال الخليل : قولهم : ذا هو المحلوف عليه كأنه إى والله للأمر وهذا ، كما تقول : إى والله زيد قائم وحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم . وقدم « ها » كما قدم « ها هو ذا » وقال زهير :

تعلمن ها لعمرو الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

أراد : تعلمن هذا قسما ، ومعنى تعلمن : اعلمن . وقال الأخفش : قولهم: « ذا » ليس المحلوف عليه ، إنما هو المحلوف به ، وهو من جملة القسم ، والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم والجواب هو المحلوف عليه ، فيقولون : ها الله ذا لقد كان كذا وكذا ، كأنهم قالوا : والله هذا قسمى لقد كان كذا وكذا ، فقيل للمحتج بهذا ، إذا كان الأمر كما قلت فما وجه دخول « ذا قسمى » ، وقد حصل القسم بقوله : والله ، وهو المقسم به ،

فقال : ذا قسمي ، عبارة عن قوله : والله وتفسير له ، وكان المبرد يرجح قول الأخفش ، ويجيز قول الخليل ، ومن ذلك قولهم : الله ليفعلن ، صارت ألف الاستفهام ههنا بدلا بمنزلة (ها) ألا ترى أنك لا تقول : أو الله ، كما لا تقول : ها والله ، فصارت ألف الاستفهام و (ها) تعاقبان واو القسم ، ومنها التعويض بقطع همزة الوصل في الله عن واو القسم ، نحو

أفألله لتفعلن . بقطع ألف الوصل في اسم الله والألف قبل الفاء الاستفهام ، والفاء للعطف ، وقطع ألف الوصل في اسم الله عوض من الواو ولو جاء بالواو سقطت ألف الوصل .

وقال : أفو الله ، وإنما يكون هذا إذا قال قائل لآخر ، أبعت دارك ؟ فقال له : نعم ، فقال السائل أفألله لقد كان ذلك فالألف للاستفهام ، والفاء للعطف ، وقطع ألف الوصل للعوض ، ولو أدخل الفاء من غير استفهام لجاز أن تقول : فألله لقد كان ذلك ، إذا لم تستفهم ، فهذه المواضع الثلاثة التي ذكرناها تسقط واو القسم فيها للعوض كما وصفنا ، ولا تسقط في غير ذلك[1]

وقد لخص ذلك ابن القواس في شرح الدرة فقال : قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : ها التنبيه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل لجروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها[2] .

---

(١) انظر المخصص لابن سيده ١١٤/١٣/٤ ، وضرائر الشعر للقيرواني ٢٢٧ تهميشه ١/ ، والكتاب لسيبويه ٢ ، ١٦٧ والأشباه والنظائر ١٩٩،١ . والمفصل للزمخشري ، ٣٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٩٣:٩ وما بعدها وشرح الكافية للرضي ٢ ، ٣٨،٢٤ ، ومغني اللبيب ٢ ، ٢٨

(٢) الأشباه والنظائر ١، ١٣٠

التعويض بلا أو ما

التعويض بلا أو ما عن الفعل في نحو : لولا زيد لأكرمتك ، أو لوما زيد لأكرمتك .

قال الكوفيون : أصلها : « لو » والفعل والتقدير : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا . وزادوا « لا » عوضا فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : أما أنت منطلقا ، فحذفوا الفعل ، وزادوا « أما » عوضا من الفعل ، والذي يدل على أنها عوض أنهم لايجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه[1]

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٦ .

التعويض بالياء

قال صاحب المغنى : الياء المفردة تأتى على ثلاثة أوجه ؛ وذلك أنها تكون ضميرا للمؤنثة نحو : تقومين ، وقومى .

وقال الأخفش والمازنى : هى حرف تأنيث ، والفاعل مستتر ، وحرف إنكار نحو : أزيدنيه ، وحرف تذكار نحو قدى . . . والصواب أن لا يعدا ، كما لا تعد ياء التصغير ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ونحوهن لأنهن أجزاء للكلمات ، لا كلمات[1]

وكلام ابن هشام خلا عن التصريح بالياء العوضية ، وإن اشتمل عليها فى الجملة ، والتعويض بالياء كثير فى البيان العربى .

قال أبو حيان . . . لكن باب تعويض الياء واسع جداً ، لأنه يجوز دخولها فى كل ما حذف منه شىء غير باب (لغيزى) وأما تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر ، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كأشعثى وأشاعثة وأزرقى وأزارقة ومهلبى ومهالبة . . .[2]

وقد أظهرت هذه الدراسة مواطن التعويض بالياء ، فجاءت على النحو التالى :

أ ـ التعويض بالياء عن الكسرة قبل ياء المتكلم فى لغة هذيل نحو : هذا

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ٤١/٢ .
(٢) الأشباه والنظائر ١٠٩/١ ، ١٢٠ ، والخصائص لابن جنى ٣٠١/٢

فتى ، وأخاف هوىْ ، وذلك إذا كان المضاف إلى الياء اسما مقصورا ، قال أبو ذؤيب الهذلى :

سبقوا هوىَّ وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

والقياس فى لغة جمهور العرب (هواى) لكن هذيل تقلب الألف ياء وتدغم الياء فى الياء ، وهذه الياء عوض عن الكسرة التى يستحقها ماقبل الياء، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة فى غير باب الإعراب، وعلى لغة هذيل قرأ الجحدرى قوله تعالى: « فمن تبع هدىَّ . . . » البقرة / ٣٨ ، قال النحاس: وعلة هذه اللغة عند الخليل وسيبويه : أن سبيل ياء الإضافة أن يكسر ما قبلها ، فلما لم يجز أن تتحرك الألف أبدلت ياء ، وأدغمت(١) .

وقال أبو الفتح : هذه لغة فاشية فى هذيل وغيرهم ، أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء قال الهذلى :

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

وروينا عن قطرب قول المنخل اليشكرى :

يطوف بى عكب فى معد ويطعن بالصملة فى قفيا
فإن لم تثأرا لى من عكب فلا أرويتما أبدا صديا

قال لى أبو على : وجه قلب هذه الألف ، لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها، إنه موضع ينكسر فيه الصحيح نحو : هذا غلامى ، ورأيت صاحبى ، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياء ، فقالوا : هذه عصى ، وهذا فتى ، أى : عصاى وفتاى ، وشبهوا ذلك بقولك : مررت بالزيدين ، لما لم يتمكنوا من

---

(١) انظر حاشية الخضرى ٢ / ٢١ ، وتفسير الإمام القرطبى ١ / ٣٢٩

كسر الألف للجر قلبوها ياء ، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه الياء فتقول : هذان غلامى ؛ لما فيه من زوال علم الرفع ، ولو كانت ألف عصا ونحوها علما للرفع لم يجز فيها عصى[١] .

ب ـ التعويض بالياء فى صيغة منتهى الجموع وذلك بزيادة الياء قبل الآخر عوضا عن محذوف أصلا من المفرد ، بأن كان خماسى الأصول كفرزدق وسفرجل ، فتقول : فرازيد أو فرازيق وسفاريج ، بزيادة الياء عوضا عن حذف الحرف الخامس الذى يستحيل معه الجمع . أم زائدا على أصول المفرد ؛ بأن كان ثلاثيا مزيدا ، كمنطلق ومستدع فتقول : مطاليق ومداعى ، فالياء فى مطاليق عوض من النون فى منطلق ، وفى مداعى عوض من السين والتاء . أم أصلا ومزيدا ، بأن كان خماسى الأصول مزيدا فيه كقبعثرى ، فتقول : قباعيث ، ومحل جواز التعويض بالياء ما لم يكن محلها مشغولا بياء أخرى تقتضيها صيغة الجمع ؛ إما لأنها كانت موجودة بذاتها فى المفرد ؛ كإجيرى ، ولغيزى ، فتقول : أهاجير ولغاغير ، وإما لأنها قلبت عن ألف المفرد نحو : احرنجام ، فتقول : حراجيم ، أو واوه ، نحو : خيتعور فتقول: ختاعير[٢] . فالياء فيها ليست عوضية وإنما منقلبة عن حرف كان موجودا فى المفرد ، وقد اقتضت الصنعة اللغوية قلبه إلى الياء تخفيفا وإصلاحا للفظ .

هذا ـ وقد تلتبس ياء الإشباع فى نحو الصياريف . فيظن أنها عوض

(١) المحتسب لابن جنى ١ : ٧١ تحقيق الدكتور : عبد الفتاح شلبى وآخرين .

(٢) انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى : ٢٣١ : ٢٣٢ . والأشباه والنظائر ١ : ١٩٠ ، والخصائص ٢ : ٢٠٢ ، ٣٠١ : ٣٠٢ ، والكتاب لسيبويه ٢ : ١٣٨

وليس كذلك قال ابن جنى : ومن إشباع الكسرة ومطلها ، ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد ، فأما ياء مطاليق ومطيليق فعوض من النون المحذوفة ، وليست مطلا .

قال أبو النجم :

حتى تراعت فى النعاج الخذل ... منها المطافيل وغير المطفل

وأجود من ذلك قول الهذلى :

وإن حديثا منك لو تبذلينه ... جنى النحل فى ألبان عوذ مطافل

وكذلك قول الآخر :

• ... الخضر الجلاعيد •

وإنما هى الجلاعـــد ، جمع جلعد ، وهو الشديد(١) . ويفهم من كلام ابن جنى أن الياء فى مطافيل وجلاعيد كسرة مطولة : اى حرف إشباع جىء به لإقامة الوزن ، وهذا مما أطلقت فيه يد الشعراء دون غيرهم ، وليست تلك الياء عوضية .

وما قيل من جواز زيادة الياء فى تكسير الأسماء السابقة يقال كذلك فى تصغيرها نحو سفيريج وفريزيد فى تصغير سفرجل وفرزدق فالياء فى التصغير زيدت عوضا عن الحرف الخامس المحذوف .

قال سيبويه : وإذا حقرت بجرفس ومكردس ، قلت : جريفس وكريدس، وإن شئت عوضت فقلت : جريفيس وكريديس، حذفت الميم؛

---

(١) الخصائص لابن جنى ٣ : ١٢٣ ، ١٢٤

لأنها زيدت على الأربعة ، ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال : فعيعيل ، ولا فعيعل ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة . . . وإن حقرت : بردرايا ، قلت : بريدر ، بحذف الزوائد حتى يصير على مثال فعيعل ، فإن قلت: بريدير عوضا جاز[1] وقالوا : وليس كل هذا النحو يجوز لنا فيه التعويض ، ولكن نقول كما قالت العرب .

قال ابن يعيش : أنت مخير فى التعويض وتركه فيما حذف منه شىء سواء أكان المحذوف أصلا أو زائدا . . . . فالتعويض خير لما لحقه من الإيهان بالحذف مع الوفاء ببناء المصغر وعدم الخروج عنه ، وترك التعويض جائز ؛ لأن الحذف ؛ إنما كان لضرب من التخفيف ، وفى التعويض نقض لهـــذا الغرض ، هذا إذا لم يكن المثال على فعيعيل ، فأنت تعوض من المحذوف ، فيصير على مثاله ، فأما إذا كان المثال بعد الحذف على مثال (فعيعيل) فلا سبيل إلى التعويض ؛ لأنه يخرجه عن أبنية التصغير ، وذلك نحو قولك : فى تحقير (عيطموس) ؛ وهى من النساء التامة الخلق ، وكذلك من الإبل (عطيميس)، وفى (عيسجور) وهى من النوق الصلبة (عسيجير) ، وذلك لأن الواو والياء فيهما زائدتان ، والاسم بهما على ستة أحرف ، فلو حذفت الواو لزمك حذف الياء أيضا ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف ، وليس الرابع حرف مد ، فحذف الأول وهو الياء ؛ إذ لا يلزم حذف الواو ؛ لأنه يصير كجرموق وجرجيق ، وإذا صار بعد الحرف على مثال فعيعيل ، لم يكن إلى التعويض سبيل ؛ لأنه يخرج به عن أبنية التصغير[2] .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ١٣٨ ، والمفصل للزمخشرى : ٢٠٠

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١٣٢ ، ثم انظر المقتضب للمبرد ٢ : ٢٤٩ تحقيق الأستاذ : محمد عبد الخالق عضيمه ، وسائر كتب النحو فى هذا الموضوع .

حـ ـ التعويض بالياء عن العين المحذوفة من كلمة (أينق) على أحد قولين لسيبويه[١] وذلك أن أصلها : أنوق ، فحذفت الواو وهى العين ، وعوضت منها ياء ، فصارت (أنيق) على وزن (أيفل) . والثانى : أن الواو قلبت إلى ما قبل الفاء ، فصارت فى التقدير : أونق ، ثم أبدلت الواو ياء ؛ لأنها كما أعلت بالقلب ، كذلك أعلت بالإبدال . . فصارت (أينق) على وزن أعفل[٢] .

وبعد : فهذه باقة من أنواع العوض فى لغتنا الخالدة قدمتها منسقة مفصلة ، عسى أن يفيد منها أهل البحث والدرس فى العربية ، وهناك باقات أخر متفرقات سأصرف النظر عن بعضها حتى تنضج وتستوى على سوقها آملا أن تستقل بجزء آخر يردف هذا الذى قدمت ، وهنا أقدم بعضها الآخر تتمة للفائدة ، واستكمالا للقصد ، وإليك بيانها على النحو التالى :

ا ـ التعويض باستعمال الضمير المنفصل مكان المتصل نحو قول أمية :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت
إياهم الأرض فى دهر الدهارير

والأصل قد ضمنتهم ، فاستعمل المنفصل موضع المتصل ، وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل فيما أنشده الفراء :

فما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

والأصل إلا أنت فاستعمل الضمير المتصل موضع المنفصل .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢ : ١٢٩ ، ١٣٣ ، والأشباه والنظائر ١ : ١٠٩

(٢) انظر الخصائص لابن جنى ٢ : ٧٥ : ٧٦ ، ٢٨٩

يقول ابن جني: فإن قلت : زعمت أن المتصل آثر في نفوسهم من المنفصل، وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل ، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل ، فهلا دلالك ذلك على خلاف مذهبك ؟ "

قيل : لما كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل ، غلب حكم المتصل ، فلما كان كذلك عوضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل ؛ كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو (الشروى والفتوى) لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة . (انظر الخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٤ ، ١٩٥) .

ب ـ التعويض بتعدى فعل من غلبة أفعل لها على التعدى :

ذلك أن الكثير في اللغة أن فعل إذا كان لازما ودخلت عليه همزة التعدية صار : متعديا إلى مفعول واحد نحو : قام زيد ، وأقمته ، وقعد بكر وأقعدته . . . إلخ . . . . غير أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة ، فتجد (فعل) فيها متعديا ، وأفعل غير متعد وذلك نحو قولهم : أجفل الظليم ، وجفلته الريح ، وأشنق البعير إذا رفع رأسه وشنقته، وأنزف البئر إذا ذهب ماؤها ونزفتها . . . . إلخ .

قال ابن جني : وعلة ذلك ـ عندي ـ أنه جعل تعدى فعلت ، وجمود أفعلت كالعوض (لفعلت) من غلبة (أفعلت) لها على التعدى، نحو : جلس وأجلسته . . . كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها (انظر الخصائص ١ / ٨٧ ، ٣٠٧ ، ٢ / ٢١٥ ، ٢٣١

حـ ـ التعويض بإعتلال العين من صحتها على خلاف الكثير في اللغة كما في آية وغاية والقياس تصحيح العين وإعلال اللام إذا كانا حرفي علة فيقال :

آياة وغاياة كالضواة والحـواة إلا أنهم عكسوا ذلك شذوذا . قال ابن جنى : وكان فيه ضربا من التعويض لكثرة إعتلال اللام مع صحة العين إذا كانت أحد الحرفين . (انظر الخصائص ٢/٤٨٦

د ـ التعويض بحروف اللين فى القافية عن حرف متحرك أوزنة حرف متحرك حـذف من آخر البيت فى أتم أبيات ذلك البحر كثالث الطويل ، وثانى البسيط والكامل . الخصائص ١/٢٣٤

هـ ـ التعويض بالميم فى أول (مفعل ومفعول) من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ، إذ الأصل فى زيادة الأفعال أن تكون أوائلها مثل أحرف المضارعة وحروف الزيادة فى أولها مثل تقدم واستقدم . . . إلخ والأصل فى زيادة الأسماء أن تكون أواخرها بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فى آخر نحو : عنظيان (البذىء الفحاش) ، والخنذيان (هو الكثير الشر) ، أما زيادة الميم فى أول مَفَعل ، ومفعول ، ومفعال ، ومُفَعل ، فإنها لما جاءت لمعنى ضارعت حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك عوضا من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ، كما جعل قلب الياء واوا فى (التقوى والبقوى) عوضا من كثرة دخول الواو على الياء . الخصائص ١/٢٢٦

و ـ التعويض بجواب القسم عن الخبر المحذوف :

قال ابن جنى : ومما يجيزه القياس ـ غير أن لم يرد به الاستعمال ـ خبر (لعمر ولايمن) من قولهم : لعمرك لاقومن ، ولايمن والله لأنطلقن . فهـذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلها ـ لو خرج خبراهما ـ لعمرك ماأقسم به لأقومن ، ولايمن الله ماأحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر . الخصائص ١/٢٩٣

ز ـ التعويض بجمع خبر «كل» المنقطعة عن الإضافة عن المضاف إليها المحذوف، وذلك نحو قوله تعالى: «وكل أتوه داخرين» النمل/٨٧، وقوله: «كل له قانتون» البقرة/١١٦

وقد استظهر ذلك ابن جني في الخصائص بأمرين: الحمل على معنى «كل»؛ لأن معناها جمع ولفظها مفرد، أو بالتعويض عن المضاف إليه المحذوف.

قال: وكأنه حمل عليه هنا: (أي على المعنى) لأن كلا فيه غير مضافة، فلما لم تضف إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر، ألا ترى أنه لو قال: وكل له قانت لم يكن فيه لفظ الجمع البتة. ولما قال: «وكلهم آتيه يوم القيامة فردا» مريم/٩٥ فجاء بلفظ الجماعة مضافا إليها استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر.(١)

وحكم عود الضمير على كل حكم الإخبار عنها فكما يخبر عنها بالمفرد مراعاة للفظها يعود الضمير عليها مفردا للعلة نفسها نحو: كل حضر، ويعود عليها جمعا كالخبر مراعاة المعنى نحو: كل حضروا.

قال ابن مالك وغيره من النحاة: إن الإفراد على اللفظ، والجمع على المعنى، وهذا يدل على أنهم قدروا المضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعا، فتارة روعي كما لو صرح به، وتارة روعي لفظ كل.(٢)

ح ـ التعويض بالمضاف إليه عن عوض آخر محذوف وهو التاء: كما في

---

(١) انظر الخصائص لابن جني ٣/٣٢٥، ٣٢٦، وتاج العروس للزبيدي ٨/١٠٠

(٢) انظر التاج للزبيدي ٨/١٠٠

قوله تعالى : « رجال لاتلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة » النور / ٢٧ ، وأنت تقول : أقمته إقامة ، فإذا قلت : إقام الصلاة ، حذفت التاء ويصير المضاف إليه عوضا منها ، وقد كانت عوضا عن أحد ألفي (إقوام) ، ونظير ذلك في سورة الأنبياء (. . . فعل الخيرات وإقام الصلاة) وقد شاع كون المضاف إليه بدلا من التنوين ، والألف واللام : أي عوضا عنها .(١)

وبهذا نكون قد انتهينا من مسائل التعويض والله المستعان

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري ٨١٧/٣ .

الباب الثالث

أثر التعويض

في

اللغـــة



أثر التعويض فى اللغة

لم تكن اللغة العربية فى مبانيها المختلفة ، وظواهرها المتنوعة مبنية على الارتجال ، أو مؤسسة على ضروب من الاعتباط - كما يفترى به بعض الجهلة - بل تراها بنيت على قواعد واضحات وأسست على أصول بينات ، يحس هذه أو تلك من له ذوق فيها ، أو ملكة لماحة تدربها ، ومن هنا نجد الحركات لها دلالات ، والحروف لها إشارات ، والألفاظ أو الجمل لها إيحاءات ومفهومات ، إذ لايخلو مبنى فيها من معنى ، ولايتجرد شيء منها عن فائدة .

وقد آن لنا أن نجنى لقارئنا ثمرات الذى قدمناه من مسائل التعويض ، كيما يزيد فيه أو يقره ، أو يصلح به من منطقه إن لم يكن له به علم ، أو يستثمره فى صنعته اللغوية إن كان ذا نظر أو بيان ، وهذه الثمرات مفصلة على النحو التالى :

أولا : ثبت بالبحث والدراسة أن التعويض أعم من النيابة والاستغناء والتفسير والإبدال فى اللغة ، فالتعويض يصح أن يقال على جميعها ، ولا يصح أن يقال شيء منها عليه ، ويؤكد صحة ما ادعيناه قول النحاة فى إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ، إن هذه الحروف نائبة عن الحركات تارة ، وعوض منها أخرى نحو : هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أباك وأخاك ، ومررت بأبيك وأخيك ، قال ابن يعيش فهذه الأسماء المعتلة وهى : أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال ، ... إذا أضيفت إلى غير ضمير المتكلم كان رفعها بالواو ، ونصبها بالألف وجرها بالياء . وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف كالعوض من حذف لاماتها[1] . هذا على أحد الآراء فى إعرابها عند النحاة،

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٥١ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١/١٠٦

وقد ذهب سيبويه إلى أن إعرابها بالحركات المقدرة على الحروف ، فإعرابها كإعراب المقصور[١] ... ويمكن فيه القول بالنيابة أو العوض نيابة المضاف عن حرف الجر فى خفض المضاف إليه ، قال ابن يعيش : الخفض بالمضاف إليه بالحرف المقدر الذى هو اللام أو (من) ، وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه ، وصيرورته عوضاً منه فى اللفظ وليس بمنزلته فى العمل ، قال ونظير ذلك واو رب ، الخفض فى الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة ؛ لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لايخفض ، وإنما هى نائبة فى اللفظ عن رب[٢] .

كما زاوج التعويض الاستغناء فى قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، حذف جواب الشرط ، وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضاً من المحذوف ، ولايجوز جعل الجملة المذكورة هى الجواب ؛ لأن جواب الشرط لايتقدم عليه ... ومن ذلك أيضاً جعلهم جواب القسم عوضاً عن خبر المبتدأ فى نحو : لعمرك لأفعلن ، وجواب لولا فى نحو . لولا زيد لقمت ، فوجب حذف الخبر فيهما للتعويض عنه بجواب القسم ولولا ، وهم لايجمعون بين العوض والمعوض عنه[٣] .

كما يمكن لنا القول بأن جواب الشرط فى الأولى ، والخبر فى الثانية والثالثة قد حذفا استغناء عن الأول بالجملة المقدمة ، وعن الثانى بجواب القسم فى الثانية ، وبجواب لولا فى الثالثة ، أو أنهما حذفا لوجود الدليل عليهما ، إذ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢٧/١
(٢) الأشباه والنظائر ١٢٧/١
(٣) انظر الأشباه والنظائر ١٢٩/١

من سليقة العرب أن لايحذف شيء من الكلام إلا لدليل يدل عليه ؛ خيفة أن يصبح الكلام العربي ضرباً من الإلغاز أو نوعاً من الغيب .

هذا — وقد قال النحاة فى (ال) المعرفة فى لغة حمير فى نحو : امغلام وامرجل ، إنها بدل أو عوض من لام التعريف ، ومن ذلك الحديث : ليس من امبرا مصيام فى امسفر : أى ليس من البر الصيام فى السفر(١) .

ومن هنا يتبين لنا أن التعويض يقال فى عبارات النحاة على كثير من الظواهر النحوية كالنيابة والاستغناء والإبدال والتفسير كما فى نحو : زيداً ضربته وإنما وجب حذف الفعل الناصب زيدا لأن العامل فى ضميره عوض عنه أو تفسير له ، وهم لايجمعون بين المفسر والمفسر كما لايجمعون بين العوض والمعوض عنه ؛ لهذا قد حببت إلى هذه الدراسة اللطيفة فى لغتنا الجميلة .

ثانياً : كشف بعض الأسرار اللغوية التى لولا التعويض ماعرفت وذلك فى أساليب قد خالفت فى ظاهرها المقاييس النحوية ، هذه الأسرار تجليها لنا الأمور التالية :

(أ) صحة نداء لفظ الجلالة نحو : يا أَلله ، أو يا الله ، بقطع الهمزة أو وصلها بعد حرف النداء (يا) وهذا ما أقرته النحاة مع لفظ الجلالة فقط لا بالقياس بل بالسماع المتواتر ، ومن هنا نجد القياس فى نداء لفظ الجلالة مرفوضاً ، وهذا المسألة مما غلب فيها السماع على القياس قال ابن مالك :

وحذف (ال) ذى إن تناد أو تضف . . أوجب . . .

وقال :

وباضطرار خص جمع يا وأل إلا مع الله ومحكى الجمل

---

(١) انظر الشواهد الكبرى للعينى على الخزانة ١/٢٢٢ ، ٢٢٤

وبيان ذلك أن الممنوع فى القياس هو نداء ما فيه (ال) المعرفة نحو : الرجل ، الغلام ، لأن (ال) هذه لا تجامع (يا) فى اللسان العربى ، إذ (حرف النداء) يفيد التعريف وال فى الرجل كذلك ، وهم لا يجمعون معرفين على معرف واحد . اما إذا كانت (ال) عوضية فإنه يجوز مجامعتها حرف النداء كما هو الشأن فى نداء لفظ الجلالة وعليه فـلا تعاقب (ال) العوضية حرف النداء ؛ لأنها لا تفيد التعريف حقيقة ، وإن إفادته فى الظاهر .

(ب) صحة دخول الألف واللام على بعض وكل ، إذ (ال) الداخلة عليهما ليست للتعريف فى الحقيقة والواقع ، وإنما تعريفهما بالإضافة كما ذهب إليه جمهور البصريون ، وإنما (ال) هذه عوضية : أى عوض عن المضاف إليه المحذوف كما يتضح من قولنا : حضر البعض ، واستيقظ الكل ، والتقدير : حضر بعضهم ، واستيقظ كلهم ، لحذف المضاف إليه ، وعوض عنه بال فى الأول ، كما يحذف ويعوض عنه التنوين فى الآخر نحو : كل قائم ، لحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، ومن هنا يبدو لنا أن استعمالات كل وبعض فى اللغة ثلاثة : أن تضافا ، وأن تدخل عليهما (ال) العوضية ، وأن تقطعا عن الإضافة . وقد سبق أن شرحنا ذلك شرحا وافيا فى مسائل التعويض بالألف واللام .

(حـ) بيان تصرف العرب بالجمع تعويضا به ، فقد ورد التعويض بجمع المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم .

أما التعويض بجمع المؤنث السالم فقد وقع عوضا عن تكسير الأسماء الأعجمية حيث استعصى على العرب تكسيرها نحو سجل وسجلات ، وسرادق وسرادقات وساباط وسباطات . . . إلخ .

وأسماء الأجناس المذكرة نحو : مكتوب ومكتوبات ، ومقام ومقامات ،

وأسماء الشهور نحو : شعبان وشعبانات وشوال وشوالات . . . إلخ وكان القياس ألا تجمع هذه الأسماء جمع مؤنث سالما ، وإنما خولف فيها القياس فجمعت بالألف والتاء تعويضا لها عن تكسيرها[1] .

وحكم هذا النوع من المذكر المجموع بالألف والتاء أن يذكر فى باب العدد بلا هاء كالمؤنث فيقال : كتبت ثلاث سجلات، وبنيت ثلاث حمامات ؛ لأن الاعتبار فى باب العدد باللفظ لا بالمعنى ، وأجاز بعضهم أن تلحق الهاء فى عدده اعتبارا بمعنى واحده لا بلفظ جمعه فيقال : ثلاثة سجلات وخمسة حمامات . . . إلخ لأن واحدها : سجل وحمام ، وكلاهما مذكر ، كما يقال : ثلاثة طلحات ، وخمسة حمزات ، ولعل جواز تذكير عدد الأعجميات غير الأعلام ، وتأنيثه من قبيل قولهم : أعجمى فالعب به ما شئت ، لذا ترى العرب تقول : فى إبراهيم إبراهين ، وفى إسماعيل إسماعين بإبدال الميم فى الأول واللام فى الثانى نونا ، ويوضح ذلك ما قالوه فى جبريل فقد وردت فيه لغات كثيرة جبرائيل وجبرل وجبرائين . . . إلخ .

وأما التعويض بجمع المذكر السالم فقد برز فى الأشياء التالية :

(ا) التعويض بجمع المذكر السالم عن المضاف إليه كما فى نحو : جاء القوم أجمعون ، والأصل جاء القوم جميعهم فحذف المضاف إليه وعوض عنه بهذا الجمع . قال ابن يعيش ، إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كان فى تقدير : رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف اليه ، وعوضوا من ذلك الجمع بالواو

(١) انظر درة الغواص للحريرى / ٢٥٨ ، ٢٥٩

والنون ، فصارت الكلمة بذلك يراد بها المضاف والمضاف إليه ولهذا لم يجرين على نكرة ، وصار ذلك كجمعهم أرضا على أرضين عوضا عن تاء التأنيث[١] .

(ب) التعويض بالواو والنون عن محذوف كان مذكورا ، أو مقدرا ، فالأول نحو : سنون وقلون وعزون ، والثاني : أرضون جمع أرض ، وفي اللسان : الواو في أرضون عوض من الهاء المحذوفة المقدرة ، وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التكسير استيحاشا من أن يوفروا لفظ التصحيح ، ليعلموا أن أرضا مما كان سبيله لو جمع بالألف والتاء أن تفتح راؤه فيقال أرضات[٢] . وإنما جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف منها وهو حرف تأنيث[٣] .

وقال ابن فلاح في المغني) سمعت ألفاظا مجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء تأنيث أو إدغام ، قالوا: سنة وسنون، وأرض وأرضون وحرة وحرون ، وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه ، وقد غيروا بنية بعضه إشعارا بعدم أصالته في هذا الجمع، فكسروا أول سنين ، وكسروا وضموا أول ثبين وكرين ، وقيل إن جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث ، بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل ، وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخها ، ولم يوجد

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١ / ١٢١

(٢) تاج العروس للزبيدي ٥ /٣

(٣) انظر الأحاجي للزمخشري: ١٠١، وشواهد الشافية للبغدادي : ١٠٠ وما بعدها .

التعويض فى محذوف التاء إلا فى أرض ليكون الزائد فى قوة الأصلى فى المراعاة والطلب [١]

ثالثا : يعمل العوض عمل المعوض منه :

اختلف النحاة فى ذلك اختلافا كبيرا وخلاصة ماقالوه فى عمل العوض مذهبان :

الأول : لأبى على الفارسى وكثير من البصريين ، وثعلب من الكوفيين كما فى نحو قولهم : أما أنت منطلقا انطلقنا ؛ فقد نقل أبو الفتح عن أبى على أن « أما » الخالفة عن كان عاملة فى الجزءين عمل ماخلفته ؛ وحجته أن « أما » لما ثابت فى اللفظ ثابت العمل ؛ وزعم أنه مذهب سيبويه .[٢]

قال ابن جنى : فإن قلت : بم ارتفع وانتصب (أنت منطلقا) ؟ . قيل : بـ (ما) لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب ، فعملت عمله من الرفع والنصب وهذه طريقة أبى على وجملة أصحابنا من قبله فى أن الشىء إذا عاقب الشىء ولى من الأمر ماكان المحذوف يليه . . . [٣]

وقد ذهب هذا المذهب ابن سيدة فى المخصص ، فأعمل (ها) التنبيه فى لفظ الجلالة (الله) لكونها عوضا من واو القسم ولا يمكن الجمع بينهما .

---

(١) الأشباه والنظائر ١٢٦/١ ؛ ودرة الغواص : ٦٥ ؛ والمزهر للسيوطى ١٧٤/٢

(٢) إحراز السعد بإنجاز الوعد للشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهرى /٣٩:٤٠

(٣) الخصائص لابن جنى ٢٨١/٢ .

ومثل العوض فى عمله عمل المعوض عنه البدل كذلك نحو قوله « تالله لأكيدن أصنامكم » والتاء عملت الجر فى لفظ الجلالة مع أنها بدل من بدل[1]

وعلى هذا المذهب جعل سيبويه نصب المضارع بعد حتى بها لا بأن المضمرة حيث قال فى بعض ألفاظه حتى الناصبة للفعل[2] يعنى فى نحو قولنا : اتق الله حتى يدخلك الجنة .

قال ابن جنى : فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدها فى جملة الحروف الناصبة للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة ، وإنما جاز أن يتسمح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها فصارت فى اللفظ كالخلف له ، والعوض منه ، وإنما هى فى الحقيقة جارة لا ناصبة[3]

والنصب بحتى نفسها مذهب الكوفيين ، وما ذلك إلا لأنها عوض عن ناصب وهو « أن » .

هـذا ـ وقد أكثر سيبويه من قوله : إن حتى حرف من حروف الجر ، وهذا ناف لكونها ناصبة للفعل بعدها ، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تعمل فيها .

وقد استقر من كلام سيبويه فى غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حتى فعلم بذلك ، وبنصه عليه فى غير هـذا الموضع أن

---

(١) المخصص لابن سيده ١١٣/١٣/٤ ثم أنظر حروف المعانى للرومانى /٤٠ وخزانة الأدب للبغدادى ٣٨/١ : ٣٩ .

(٢) الكتاب ٤١٣/١ ، ٢٠٤/٢ .

(٣) الخصائص ٢٦٠/٣ : ٢٦١ .

(أن) مضمرة عنده بعد حتى كما تضمر مع اللام الجارة فى نحو قوله سبحانه « ليغفر لك الله » ونحو ذلك .

قال ابن جنى : ووجه القول فى الجمع بين القولين بالتأويل ، أن الفعل لما انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتى عوضا منها ونائبة عنها نسب النصب إلى « حتى » وإن كان فى الحقيقة لـ « أن »[1]

وممن رأى هذا المذهب أبو العباس ثعلب كما فى قوله جران العود

وبلدة ليس بها أنيس   إلا اليعافير وإلا العيس

قال : الجر بالواو التى هى عوض من « رب »[2] وقد رأى ذلك الكوفيون ، والمبرد من البصريين .

الثانى : أن العوض لا يعمل عمل المعوض ، بل العمل فى ذلك كله للمعوض منه المحذوف سواء أكان ذلك المحذوف فعلا نحو . أما أنت منطلقا انطلقنا فالرفع والنصب فى « أنت منطلقا » لـ « كان » المحذوفة . وليس بـ « ما » التى هى عوض منها ، أو حرفا كأن المصدرية الناصبة للمضارع ، ورب الجارة. وعليه يقال فى نحو : سرت حتى أدخلها ، أدخل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد « حتى » وهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى وعليه فحتى باقية على اختصاصها ، وفى قول جران السابق : بلدة مجرورة برب المحذوفة بعد الواو .

---

(١) الخصائص ٢٠٤/١

(٢) انظر معانى الحروف للرمانى /٦١ ، والاقتراح للسيوطى /١٧٢ تحقيق / أحمد قاسم ، والخزانة للبغدادى ٣٩/١

ومما جاء على هذا المذهب مانقله السيوطى عن ابن يعيش حيث قال :

الخفض فى المضاف إليه بالحرف المقدر الذى هو « اللام أو من » وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه ، وصيرورته عوضا منه فى اللفظ ، وليس بمنزلته فى العمل .

قال : ونظير ذلك واو رب ، الخفض فى الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لايخفض وإنما هى نائبة فى اللفظ عن رب[1] .

وفيه نظر إذ الحرف غير المختص إذا ناب أو عوض به عن المختص صار مختصا بالعوضية أو النيابة .

والمذهب الأول أرجح عندى للأمور التالية :

أ ـ إن القول بعمل العوض دون المعوض عنه المحذوف مذهب سهل التحصيل قريب الفهم ميسور الإدراك ، فهذا تعليميا أو تربويا أفضل منه تحليليـــا .

ب ـ إن القول بعمل المعوض منه المحذوف دون العوض المذكور فيه شبه الجمع بين العوض والمعوض منه وهو ممنوع ؛ إذ العرب تستقبح أن تعوض دون حذف ، أو تحذف دون تعويض ، وإبقاء عمل المحذوف إبقاء له فى الأثر ، إذ الثابت عملا وأثرا كالثابت لفظا وعملا ، كما يعتبر عمل المحذوف دون المذكور ضربا من الغيب ، وأن إيماننا بالغيب منوط بالمعتقدات ، ولن

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٧ .

يتجاوزها إلى اللغويات ، علما بأن القول بعمل العوض فقط ، أو المعوض عنه فقط لم يرد فيهما أو فى أحدهما نص صريح من صنعة هذه اللغة الدقيقة ، وإنما هو من إجتهادات النحاة ونظر أهل القياس الذين فات أقيستهم أشياء كثيرة لم يستطيعوا أن يخضعوها لقوانينهم المنطقية أو النظرية . وإذا لم يمكن لنا أن نقول بالمذهب الأول أو الثانى فلا أقل من أن نتخذ مذهبا وسطا ذلك المذهب قد أشار إليه ابن جنى سلفا ، وهو أن نكتفى بنسبة العمل إلى العوض المذكور لنيابته لفظا عن المعوض عنه المحذوف ؛ حيث لا يكلفنا العمل به شططا ، ولا يترتب على ركوبه ضرر .

حـ - وإذا كان عمل العوض يعد مسألة خلافية بين النحاة ، ألا يكون من الأفضل لنا أن نختار الأيسر والأسهل لأبنائنا من مذاهبهم ، كى نحبب إليهم لسان دينهم ولغة أسلافهم ؟ فيقبلون عليها راغبين ، وينهلون منها مستسيغين .

رابعا : إنه بالتعويض يمكن لنا التمييز بين المصدر واسمه ؛ إذ عرف النحاة المصدر بأنه (ما اشتمل على حروف فعله لفظا أو تقديرا أو مع التعويض) أما لفظا فثل إكرام مصدر أكرم ، وأما تقديرا فنحو قتال مصدر قاتل ؛ حيث أصله : قيتال بدليل التصريح به فى بعض الكلام ، ومع التعويض فنحو : عدة وتعريه ، فالتاء فى عدة عوض عن فاء الفعل ، وفى (تعرية) عوض عن الراء المكررة .

قال الصبان : وأما المدة التى قبل الآخر فليست للتعويض . بدليل ثبوتها فى المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج ؛

فعلم من ذلك أن التعويض قد يكون آخرا ؛ وقد يكون أولا .[١]

أما اسم المصدر فهو ما نقصت حروفه عن حروف فعله : وعليه فنحو وإقام ، اسم مصدر لخلوه عن بعض حروف فعله دون تعويض ؛ وأما نحو : إقامة ؛ فهو مصدر حيث نقص عن حروف فعله ؛ لكنه قد عوض عن المحذوف بالتاء .[٢]

هـذا ـ والتعويض بالتاء فى إقامة يرجح مذهب الأخفش على مذهب الخليل إذ المعهود فى التعويض بالتاء أن يكون عن الأصول : وعليه يكون وزن (إقامة) إفالة عند الأخفش أرجح من وزنه على (إفعلة) على مذهب الخليل حيث جعل التعويض بالتاء عن زائد وهو ألف المصدر ؛ وبسبب ذلك جوز سيبويه التعويض وعدمه .

أما الفراء فقد أوجبه على مذهب الأخفش لأن عدم التعويض عن أصل محذوف قبيح فى منهج العربية : ولم يجز حذف التاء هذه الإحال الإضافة فقط لنيابة المضاف إليه وعوضيته عنها ؛ وقد أوضحنا ذلك فى أول الكتاب

خامسا : تصويب بعض اللهجات الحديثة كتشديد عين ماحذفت لامه عوضا عنها نحو أب وأخ وفم . . . إلخ .

قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض : من ذلك تشديد الميم من (الفم) فى بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة . . .

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٢٨٧

(٢) انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى ٤٤ ، ٥٩ : ٦٠

أنشد الأصمعى :

يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك فى أسطمة

وتشديد (أب وأخ) عوض من لاميهما : فإن أصلهما : أبو وأخو ،

قال فى الجمهرة :

ذكر الكلبى : أن بعض العرب يقولون : أخ وأخة ، وقال ابن مالك فى التسهيل : إن تشديد خاء (أخ) وباء (أب) لغة(١)

سادسا : تصحيح نطق بعض الكلمات نحو : يمان وشآم وتهام ، وذلك بحذف إحدى ياءى النسب ، والتعويض منها بالألف ، ومن هنا لايجوز لنا أن نقول : يمانى . . . بتشديد الياء ، وإلا كان ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه ؛ وهذه الكلمات وإن جاءت فى الظاهر على وزان صيغة منتهى الجموع مصروفة ؛ لأن الألف الثالثة فيها لم تك ألف الجمع ، بل ألف العوض ، وإذا كان ثالث الاسم ألفا عوضا من محذوف صرف ، ولو جاء على صيغة منتهى الجموع كما فى يمان وشآم فى يمنىّ وشآمىّ .

ثم أعل إعلال قاض فصار : يمان وشآم . . . . ولا يتوهم أنها كجوار حتى يكون تنوينها تنوين العوض ، بل هو تنوين صرف(٢) .

سادسا : معرفة أسرار بعض حروف الزيادة كالتاء فى فعللة مصدر فعلل نحو : دحرجته دحرجة ، وما ألحق به من الصيغ ، فالتاء فيها عوض من

---

(١) انظر الخصائص لابن جنى ٢١١/٣ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ١١٩/١ ؛ وتاج العروس للزبيدى ١٠/١٠

(٢) انظر الخصائص ١١٠/٢ ، ٢٠٥ والخضرى على ابن عقيل ١٠١/٢ ، ١٦٥

الألف قبل آخر فعلال ، قال سيبويه : وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التي تكون قبل آخر حرف منه يعني ألف زلزال وقلقال[٢] . وكالميم الزائدة في أول مفاعلة مصدر فاعل ، فإنها عوض من ألف فاعلته[٣] وكالشين في لغة الكشكشة والسين في الكسكسة ، فهما عوض من تاء التأنيث وقفا ، قال أبو حيان : تختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند بعض العرب ، وسين عند بعضهم في الوقف ، وذلك عوض من الهاء نحو : أبوكش وأبوكس ، ولذلك لا يجتمعان[٤] . إلى غير ذلك من الثمرات والأسرار التي لا يبرزها إلا التدقيق وإنعام النظر .

وبعد : فهذا هو التعويض بيانا وتأصيلا ، أفكارا وآثارا ، وتلك هي لغتنا الجميلة الكريمة حيث تمد الباحثين بما يحتاجون ، ويحصلون منها على ما يطلبون ، وينالون ما يشتهون ، وعلينا أن نبرز جمالها بالبحث ، وننمي عطاءها بالدرس ، والحمد لله أولا وآخرا وهو ربنا المستعان .

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة لابن إسحق الصيمري ٢ / ٧٧١ تحقيق الدكتور / فتحي أحمد مصطفى .

(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٧ : ١١٨

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٤

مأثورات وعبارات حول التعويض

- التعويض من مظاهر مخالفة الأصل في اللغة كالحذف والإيجاز والإطناب والتوكيد والإبدال ... الخ .

- التعويض ضرب من التخفيف في اللغة ؛ إذ الغرض منه العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه ، والخفة تحصل بمخالفة الموقع ... لأن الحرف قد يثقل بموضعه ، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف .

- التعويض نوع من التعاقب حيث لا يجامع مع العوض المعوض منه ، وضرب من التعادل في اللغة ، حيث تساوى فيه حروف الكلمة مع العوض حروفها مع المعوض عنه .

- يقول ابن خالويه : العرب قد طلباً للتخفيف ، وتعوض طلباً للتمام وكل من ألفاظها ستعمل في كلامها .

- الغالب في العوض أن يكون في غير موطن المعوض منه على المشهور عند النحاة كعدة وزنة ، وقد يقع العوض موقع المعوض منه ، وهذا على خلاف المشهور .

- قال أبو حيان : قد يكون التعويض مكان المعوض ... وقد يكون العوض في الآخر من محذوف في الأول .. وقد يكون التعويض من حرف ليس أولا ولا آخراً ، فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق .

- البدل يقع حيث يقع المبدل منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك .

- قال الزمخشري : معنى العوض أن يقع في الكلمه انتقاص ، فيتدارك بزيادة شيء وليس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما ، فتدارك ذلك بزيادة النون .

- قال أبو البقاء العكبرى : عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الاول عوضوا أخيراً ... وإذا حذفوا من الآخر عوضوا فى الأول .

- قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، وقال سيبويه عند الكلام على التعويض بالتاء فى مصدر أقام . وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ... لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا .

- التعويض من مظاهر إصلاح اللفظ وتحسينه وتوكيده .

- العرب تستقبح أن تحذف شيئاً دون تعويض عنه .

- العوض والمعوض عنه لا يجتمعان بل يتعاقبان. تعاقب الليل والنهار

- ما كان عوضاً لا يحذف من الكلام . وما كان موجوداً لا يعوض عنه ، فلا يعوض إلا عن محذوف .

- إن دراسة التعويض تكشف لنا أسراراً فى العربية ، لم يك لنا سبيل إلى دركها لولاه .

- التعويض أعم من النيابة والاستغناء والتفسير والبدل .

الفهرست